آب / اغسطس 2009
العدد الثاني
الطبعة العربية

العالم الحضري

ظاهرة تغير المناخ

هل يمكننا فعلاً إلقاء اللائمة على المدن؟

- المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية
- مدينة غواليور الهندية
- سنغافورة: نموذج للتنمية المستدامة
- الدور التنفيذي لشركاء التنمية بالمرصد الحضري للمدينة المنورة
- الاستثمار اليوم لغد آمن

برنامج الموئل
UN-HABITAT
لمستقبل حضري أفضل

مقدمة الطبعة العربية

تحمل لنا الأخبار، وخاصة في العقد الأخير، حوادث عن مظاهر مناخية مختلفة لم تكن موجودة من قبل سواء في ذلك المكان بالذات أوبكذا شهر أو فصل من السنة.

غير أن تراكم هذه الظواهر زاد أيضاً من وتيرة تلك الأخبار وشدة الحوادث الناجمة عنها. فنحن نسمع اليوم عن فياضانات في مدن وبلدان لم تكن معتادة عليها من قبل. كما نسمع عن مناطق جافة تماماً نتيجة إنحسار الأمطار في مدن وبلدان لم تعتد على ذلك خاصة ضمن فصول معينة من السنة. ولم تقتصر هذه الظواهر على الجفاف والفياضانات، كما أعتادت أن تحمل لنا الأخبار في العقود الماضية، بل تعدتها إلى فواجع إنسانية مدمرة كالتسونامي والإنجرافات الحادة والواسعة في التربة وآثارها على المحصول الزراعي والتنوع البيولوجي.

ولاشك أن هذه الظواهر التي تلامس حدّ التهديد، التوازن البيئي من جهة وأسس الانسجام القائمة بين الطبيعة والإنسان، لها أبرز الأثر في تشكيل وتيرة ونوعية التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقد باتت تشكل في الوقت الحاضر خطراً قد يفضي إلى حدوث تغيرات عميقة من شأنها إعاقة التنمية البشرية بشكل لا يمكننا من تغيير نتائجها المدّمرة. كذلك فإن هذه الظواهر تحدّ بشكل كبير من قدرتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما أننا قد بدأنا نستشعر بالفعل آثار التغير المناخي، مما يشير إلى أن الأوضاع المتردية التي ستؤول إليها البشرية سوف تتفاقم ما لم تكن هنالك جهوداً كبيرة من الحكومات المركزية ومن جميع الشركاء للحيلولة دونها.

وقد أثبتت التجارب المختلفة بأنه من الممكن أن تنجم عن هذه الظاهرة المناخية كوارث أكثر حدة من الفيضانات والجفاف وانهيار النظام البيئي والتنوع البيولوجي. وقد تزداد رقعة انتشار الأمراض المعدية. وبالفعل، فقد بدأت كل هذه المظاهر بالنشوء في العديد من بقاع العالم. مخلفة ورائها آثاراً سلبية تحتم علينا النهوض والعمل لمواجهتها بكل الجهد لضمان استمرار البشرية على هذه الأرض.

إن المواضيع المطروحة في هذا العدد من مجلة العالم الحضري تشير إلى أنه قد تم بالفعل اتخاذ إجراءات كبيرة لمواجهة ظاهرة التغير المناخي. ويمكننا القول بأن العديد من هذه المقالات تمثل نداء استغاثة للعالم أجمع. كما أنها تتضمن دعوة للعمل يداً بيد بصفتنا مجتمعاً عالمياً يشارك في الحياة على كوكب واحد. حيث أن الخيارات التي نقوم بها اليوم لن تؤثر فقط على حياتنا ومصيرنا نحن؛ بل على حياة أبنائنا وأجيالنا المستقبلية.

وإنني أنتهز الفرصة هنا لكي أوجه دعوة للجميع لبذل المزيد من الجهود المشتركة بغية إحداث تغيير في الواقع الذي نعيشه أو على الأقل للحيلولة دون تفاقم الأوضاع التي نشهدها، وذلك للحفاظ على حضاراتنا الإنسانية والممتدة لأكثر من آلاف السنين، ولتحقيق الازدهار البشري في العالم أجمع.

علي ماجد شبو
رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

العالم الحضري

فريق إعداد الطبعة باللغة العربية

الإشراف العام

علي ماجد شبو

ترجمة وتحرير

ديانا فاروق نغوي

الناشر

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(الموئل)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

www.unhabitat.org.jo

تصدر مجلة " العالم الحضري " بشكل دوري عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. إن الآراء المطروحة في هذا المنشور تعود لأصحابها ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). كما أن استخدام مفردة "دولة" لا تعبر عن أي حكم أو تقييم من جانب المؤلفين أو من جانب برنامج الموئل حول الوضع القانوني أو أي وضع آخر لأي كيان إقليمي.

إعادة الطباعة

يجب الإشارة إلى المقالات المنشورة لدى إعادة طباعتها أو ترجمتها بعبارة "نقلاً عن مجلة العالم الحضري" مع ضرورة ذكر اسم الكاتب. يرجى إرسال نسخة عن المقالات لدى إعادة طباعتها إلى العنوان التالي:

info@unhabitat.org.jo

العالم الحضري

فريق إعداد الطبعة باللغة الإنجليزية

EDITOR: Roman Rollnick

EDITORIAL ASSISTANTS: Tom Osanjo, Eric Orina

EDITORIAL BOARD

Oyebanji Oyeyinka (Chair)

Daniel Biau

Lucia Kiwala

Anatha Krishnan

Eduardo López Moreno

Jane Nyakairu

Edlam Yemeru

Nicholas You

Mariam Yunusa

Raf Tuts

www.un-habitat.org

© 2008 UN-HABITAT

UN-HABITAT

P.O.Box 30030, GPO

Nairobi 00100, Kenya

Tel. (254-20) 762 3120

Fax. (254-20) 762 3477

E-mail: urbanworld@unhabitat.org

PRESSGROUP HOLDINGS EUROPE S.A.

San Vicente Martir 16-6-1

46002 Valencia, Spain

Tel. (34) 96 303 1000

Fax. (34) 96 303 1234

E-mail: urbanworld@pressgroup.net

PUBLISHER: Angus McGovern

MANAGING EDITOR: Richard Forster

STAFF WRITERS: Jonathan Andrews, Kirsty Tuxford

ART DIRECTOR: Marisa Gorbe

المحتويات

رسالة المدير التنفيذي

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

يداً بيد وهدف واحد

رأي - لماذا يعد رأي الحكومات خاطئاً بشأن ظاهرة تغير المناخ

قصة الغلاف - تغير المناخ

التحدي الذي تواجهه المدن الإفريقية

أهمية عمليات الإنشاء في خفض معدلات الانبعاثات

لماذا تعتبر المدن العامل الأبرز في نشوء ظاهرة تغير المناخ

مدينة غواليور الهندية

من أين سيأتي التمويل الآن؟

ابتكارات وأخبار من أوروبا

الحواضر الكبرى في المستقبل

في بؤرة الضوء - كولومبيا

أخبار من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

سنغافورة: نموذج للتنمية المستدامة

أخبار من منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أبو ظبي تنشئ أول مدينة خالية من الكربون

جمهورية مصر العربية - ظاهرة تغير المناخ وآثارها على المدن العربية

برنامج الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث - الاستثمار اليوم لغد آمن

المملكة العربية السعودية - الدور التنفيذي لشركاء التنمية بالمرصد الحضري للمدينة المنورة

الأردن - آليات تمكين القطاع الخاص

أخبار من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا

أخبار من منطقة وسط وشرق أوروبا

مجلة العالم الحضري

العدد الثاني

آب/ أغسطس 2009

تنشر بدعم من:

حكومة مملكة البحرين

أمانة المدينة المنورة

المرصد الحضري للمدينة المنورة

مكتب الدكتور أحمد فريد مصطفى

استشارات في العمارة والتخطيط والهندسة

AFM CONSULTANTS

لقد باتت ظاهرة تغير المناخ تشهد تفاقماً متزايداً بحيث أصبحت أبرز التحديات التي تواجهها عملية التنمية في القرن الحادي والعشرين، وهذا ما دفعنا لإبرازها كموضوع غلاف العدد الثاني من مجلتنا الدورية الجديدة، العالم الحضري.

وبهذا الصدد، فلا يسع أي منا أن يتنبأ حقاً بالمأزق الذي قد تواجهه أية مدينة في غضون السنوات العشر، أو العشرين، أو الثلاثين المقبلة. وفي هذه الحقبة الحضرية الجديدة، حيث يقطن أكثر من نصف سكان العالم في المدن، فلا بد لنا من الأخذ بعين الاعتبار بأن أعظم الآثار التي تخلفها الكوارث الناجمة عن هذه الظاهرة تبدأ في المدن وتنتهي بها أيضاً. ولذلك، فيمكن القول بأن التأثير الأكبر لهذه الظاهرة ينشأ من المدن بحد ذاتها.

بيد أن هنالك إمكانية لتعزيز التدابير الوقائية بشكل كبير من خلال إيجاد تخطيط أفضل لعمليات استخدام الأراضي وقوانين البناء، بحيث يمكن للمدن الحفاظ على أدنى مستويات الآثار الإيكولوجية وضمان توفير أقصى قدر من الحماية لسكانها ضد مخاطر الكوارث، ولا سيما للشرائح الفقيرة.

وفي ظل وجود ما يزيد عن مليار نسمة ترزح في الأحياء الفقيرة، ومعظمها في البلدان النامية، فقد باتت ظاهرة الفقر في العالم تتجه نحو المدن من خلال ما يطلق عليها ظاهرة " تحضر الفقر".

ولذلك، فلا بد لنا من التفكير على كل من الصعيدين العالمي والمحلي في آن واحد إذا ما أردنا مواجهة ظاهرتي الفقر وتغير المناخ، كما ينبغي علينا أن ندرك بأن أسرع طريقة للتخفيف من حدة كارثة تغير المناخ تكمن في الحد من ظاهرة الفقر الحضري.

من جهة أخرى، فإن نشوء ظاهرة تغير المناخ بمثابة أبرز قضية في ميدان التنمية الدولية لم يكن أمراً من قبيل الصدفة المحضة، ولا سيما في ظل نشوئها خلال الوقت والمعدل ذاته لنشوء العالم المتحضر.

ولا بد لنا من إدراك واقع وجود ما نسبته 40 بالمائة من إجمالي سكان العالم ممن يعيشون على مسافة تكاد لا تتجاوز 60 ميلاً عن شواطئ البحار، وغالباً ما يكون ذلك في كبرى المدن، بالإضافة لوجود نحو 100 مليون نسمة ممن يقطنون على ارتفاع دون المتر الواحد فوق متوسط مستوى سطح البحر. كما تشير التوقعات إلى احتمالية زيادة تعرض هذه المجاميع الحضرية والبيئية لخطر أكبر – وذلك في ظل النشاط البشري المتزايد – جراء تآكل السواحل، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتلوث المياه المالحة، وإمكانية حدوث عواصف أكثر قوة في المستقبل.

وترزح شتى المدن الساحلية تحت وطأة هذه التهديدات، بيد أن أثرها قد يكون أكبر وأكثر دماراً على المدن التي تتجاوز كثافتها السكانية 10 ملايين نسمة. علاوة على ذلك، فمن الممكن أن يتعرض ملايين الأفراد لمخاطر أكبر للإصابة بالأمراض في المناطق التي تتعرض بها أنظمة المياه والصرف الصحي إلى ضغط شديد.

وقد كان للمدن دوراً كبيراً في التصدي لظاهرة تغير المناخ، وذلك بحسب ما تمت الإشارة إليه لدى انعقاد الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مدينة نانجينغ في الصين خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي.

كما تم التوكيد خلال هذا المنتدى على استحالة تجاهل أية مدينة ناجحة في العالم لآثار ظاهرة تغير المناخ. علاوة على ذلك، فلا بد من وجود تعاضد فيما بين الجهود المبذولة لتحقيق النمو الحضري المنسجم وجهود التخفيف من آثار الكوارث والحد من معدلات التأثر بها. كما تبرز هنا أهمية أنظمة الإنذار المبكر ونظم الرصد الأفضل، إلى جانب ضرورة اتخاذ المدن لأولى الخطوات اللازمة لخفض معدلات إنتاج المخلفات والانبعاثات، بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لخفض مستويات استهلاك الطاقة.

وتشهد العديد من البلدان النامية تزايداً في حجم التدفقات السكانية نتيجة الهجرة من مناطق الأرياف إلى المدن والتي تعزى إلى تدني مستويات الإنتاج الزراعي والناجم عن الظروف الجوية المرتبطة بظاهرة تغير المناخ.

كما خلص المنتدى إلى أن الصلة ما بين عملية التحضر الفوضوية والمتسارعة وظاهرة تغير المناخ تنطوي على العديد من الآثار التي تنعكس على الشرائح الضعيفة من الأفراد، لا سيما النساء، والشباب، والشرائح شديدة الفقر، حيث نوه المشاركون إلى ضرورة تنفيذ الجهود المنسقة والمتضافرة على كل من الصعيدين المعياري والتنفيذي.

وقد تضمن المنتدى عروضاً ومناقشات للعديد من الممارسات، إلى جانب تسليط الضوء على أفضل الأساليب المتبعة في المدن ونتائجها في سياق الحد من الآثار الإيكولوجية وخفض مستويات انبعاثات الكربون.

إن أشكال التضارب الناشئة على صعيد المبادرات المحلية تشير إلى ضرورة تنفيذ عمليات دولية ووطنية لصنع القرار، وذلك بغية دمج الأجندة المعنية بمواجهة ظاهرة تغير المناخ والآليات والنظام المقربين بعد انتهاء بروتوكول كيوتو.

وبالفعل، فسوف يتم تحديد مصير مئات الملايين من الأفراد في شتى أنحاء العالم وفقاً لسرعة عمليات الكيف والمعايير التي سوف تتخذها المدن للتخفيف من آثار الكوارث، حيث تعد المدن مسؤولة عما نسبته 75 بالمائة على الأقل من انبعاثات غازات الدفيئة.

وعليه، فإن كيفية إدارتنا واستهلاكنا للطاقة في مدننا سوف تعتبر المحرك الرئيسي وراء ظاهرة الاحترار العالمي، حيث تنشأ ما نسبته 75 بالمائة من معدلات الاستهلاك العالمي للطاقة في المدن، فضلاً عن نشوء نصف هذه النسبة تقريباً جراء عمليات احتراق الوقود المستخدم في قطاع النقل الحضري. وبذلك، فإن كل دولار يتم إنفاقه للحد من مستويات الاستهلاك هذه يعد من أكثر التدابير فعالية من حيث التكلفة والتي يمكن للحكومات المحلية اتخاذها للتخفيف من وطأة ظاهرة تغير المناخ.

وعلى صعيد متصل، فلا بد للسلطات المحلية من توجيه عملية البحث عن حلول للتصدي لهذه التحديات العالمية. بيد أنه وحتى يومنا هذا، فلا توجد سوى بضعة أمثلة شاملة فيما يتعلق بعمليات الكيف والتخفيف من الآثار على الصعيد المحلي، كما تبرز هنا ضرورة تشكيل منبر عالمي لإفساح المجال للنقاش وتبادل الأفكار والمعلومات حول أفضل الأساليب المتبعة، إلى جانب ضرورة اتخاذ السلطات المحلية للتدابير العملية اللازمة والتي من شأنها التكيف مع ظاهرة تغير المناخ والحد من آثارها.

وسوف تواصل منظومة الأمم المتحدة التزامها لتقديم الدعم المنسق للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على كل من الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية للتصدي لظاهرة تغير المناخ، سواء كان ذلك في الوقت الحاضر، أو في أي وقت لاحق، وحتى ما بعد عام 2012. كما عملت الأمم المتحدة على حشد جميع الطاقات، وعلى صعيد لم يسبق له مثيل، من أجل جمع مختلف القوى الجماعية لمختلف كياناتها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من استجابة المجتمع الدولي لهذا التحدي.

ولذلك، فقد عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تصميم مشروع جديد أطلق عليه اسم شبكة التنمية الحضرية المستدامة : مبادرة المدن في مواجهة ظاهرة تغير المناخ (SUDNet) – والذي يتم تنفيذه بدعم مالي سخي قدمته حكومة النرويج. كما تم تصميم هذا المشروع بما يتلاءم مع خطتنا المؤسسية الإستراتيجية متوسطة الأجل للأعوام 2008 – 2013.

كما أننا سنسعى من خلال هذه المبادرة إلى الحد من آثار هذه الظاهرة على المستوطنات البشرية، إلى جانب زيادة قدرات تكيف الحكومات المحلية من خلال تعزيز الهياكل الإدارية، وإدماج القطاع الخاص والمجتمع المدني في إيجاد الحلول العملية.

علاوة على ذلك، فسوف يتم التركيز على تحسين عمليات الإدارة الحضرية، وتعزيز نهج اللامركزية على صعيد الصلاحيات والمسؤوليات وإدراجها ضمن المستويات المناسبة، وتعزيز عمليات الإدارة البيئية. كما ستسعى هذه المبادرة إلى تقديم إستراتيجيات متكاملة للمدن للتخفيف من وطأة ظاهرة تكيف المناخ والتعامل معها.

بيد أنه لا يمكن للبلديات خوض هذه المعركة لوحدها، حيث أنها بحاجة للدعم من جانب كل من الحكومات والقطاع الخاص، لا سيما في الوقت الراهن والذي نشهد به صعوبات الأزمة المالية العالمية.

أنا تيبايجوكا

دعوة ملحة لقادة العالم لاتخاذ إجراء عاجل

يطلق السيد ديفيد كادمان، مستشار مدينة فانكوفر ورئيس المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – الحكومات من أجل الاستدامة، في مقالته هذه نداء للحكومات لتنفيذ الإجراءات المناسبة ضمن إطار ما بعد بروتوكول كيوتو، وذلك لكي تتم مناقشة هذه الإجراءات خلال المؤتمر المزمع عقده في كوبنهاغن في ديسمبر / كانون الأول المقبل حول ظاهرة تغير المناخ.

ذوبان الجليد في القطب الشمالي

لقد أكد المجتمع العلمي في ميادينه كافة واقعاً لا لبس فيه، ألا وهو: واقع ظاهرة تغير المناخ التي نشهدها، بالإضافة إلى بلوغ معدلات تركز غازات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية، فضلاً عن تزايدها بشكل مطرد.

وقد باتت القمم الجليدية في منطقة القطب الشمالي تشهد انهياراً أسرع بكثير مما كان متوقعاً بحسب النماذج العلمية. أما في القطب الجنوبي، فتتعرض القمم الجليدية للذوبان جراء حرارة الشمس التي تنعكس عليها، الأمر الذي يساهم في الاتساع المتزايد للرقعة المائية للمحيطات والذي من شأنه استيعاب المزيد من الحرارة في فصل الصيف. كما تؤدي عملية الذوبان هذه إلى فتح المزيد من الممرات المائية، فضلاً عن ذوبان الصخور الجليدية المجاورة، مما يؤدي إلى نشوء مخاطر كبيرة جراء انبعاث كميات كبيرة من غاز الميثان والتي تعد أقوى بما يعادل 23 ضعف قوة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

وقد بدأت الأنهار الجليدية بالذوبان والتلاشي في مختلف أنحاء العالم، وذلك في كل من غرينلاند وجبال الهملايا، والحديقة الوطنية للثلوج في منطقة كليمنجارو، وأعالي جبال الأنديز.

إن هذه التغيرات سوف تكون ذات أثر عميق للغاية على تدفقات المياه والتي يعتمد عليها مليارات الأفراد كمصدر للمياه، كما أنها ستؤدي إلى بداية ارتفاع مستويات منسوب مياه البحار. من جهة أخرى، تشهد البلدان في شتى أنحاء العالم تغيرات مناخية عميقة للغاية، والتي تتجسد في تغير الأنماط الجوية، ونشوء عواصف وأعاصير أكثر قوة، والمزيد من الفيضانات التي تخلف أضراراً كبيرة للغاية.

تقدم بطيء

إن التقدم الذي تحرزه الدول لدى التئامها سنوياً في مؤتمر الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يعد بطيئاً للغاية.

علاوة على ذلك، فإن هذا المؤتمر لا يتضمن سوى الكلام الذي يذهب أدراج الرياح، في حين تعاني الأرض ارتفاعاً في درجات الحرارة مما يعرض جميع أشكال الحياة، بما فيها حياتنا، لخطر كبير. من جهة أخرى، فتوجد بضعة بلدان، إن وجدت أصلاً، والتي سوف تتمكن من تحقيق أهداف اتفاقية كيوتو والمتعلقة بالحد من مستويات انبعاثات الكربون وخفضها بنسبة 6 بالمائة بالمقارنة مع النسبة المسجلة في عام 1990. إلا أن هنالك العديد من الدول التي وقعت على اتفاقية كيوتو والتي لم تتخذ أية إجراءات بهذا الصدد، مما أدى إلى تزايد نسبة هذه الانبعاثات بحيث تجاوزت النسب المسجلة في عام 1990.

ولا توجد لنا أية فرصة لمناقشة هذه المسألة سوى في مؤتمر الدول الخمسة عشر الأعضاء والذي سينعقد في مدينة كوبنهاغن في ديسمبر / كانون أول من العام الجاري، وذلك للتفاوض حول إطار ما بعد بروتوكول كيوتو، وبحضور مسؤولين في الميدان العلمي للإشارة إلى ضرورة خفض مستويات الانبعاثات بنسبة تقل عن 80 بالمائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في عام 1990، بحيث يتم تحقيق ذلك بحلول عام 2050.

وإننا على يقين بأن النتائج ستكون كارثية إذا ما أخفقنا في مواجهة عواقب الاقتصاد العالمي، وإذا ما أخفقنا في إنقاذ الحياة على الأرض.

البداية من المدن

هل يمكننا اعتبار أنفسنا بمخلوقات قادرة على تخطيط مستقبلها والتصدي لهذه التغييرات العميقة؟ وهل يمكننا تحقيق ذلك بالفعل؟ سأقتبس هنا مقولة الرئيس الأمريكي أوباما: نعم نستطيع!

يعيش أكثر من نصف إجمالي سكان العالم في المناطق الحضرية في يومنا هذا، كما ستبلغ هذه النسبة الثلثين في وقت قريب، لا سيما في المدن والمناطق المسؤولة عما نسبته 75 بالمائة من الإجمالي العالمي لانبعاثات الكربون، كما ستنجم غالبيتها من البلدان الثرية التي تقع في شمال الكرة الأرضية.

كما تتجلى هنا ضرورة إحداث تغييرات عميقة، فضلاً عن أن المناطق الحضرية المتنامية ستكون المناطق الأكثر فعالية لإحداث هذه التغييرات وبشكل أسرع من غيرها. من جهة أخرى، فلا بد من إيجاد تدابير أفضل في مجال استهلاك الطاقة في المدن، ولا بد لنا من إحداث نقلة نوعية من خلال التحول عن مصادر الوقود التي تحتوي على الكربون نحو مصادر أخرى للطاقة المتجددة.

ولا بد لنا أيضاً من تحقيق هدف آخر، بحيث يتم تغيير واقع اعتماد كل من المباني القديمة والحديثة على شبكة الكهرباء، ونظم المياه، ونظم التخلص من المخلفات، بحيث تتمكن تلك المباني من دعم شبكات الكهرباء ونظم توفير المياه، إلى جانب مساهمتها في القضاء على مسألة إنتاج المخلفات. علاوة على ذلك، فلا بد لنا من إعادة تشكيل نظم النقل الموجودة في مدننا، وتشجيع التوجهات نحو اتباع ممارسات المشي، وركوب الدراجات الهوائية، وإيجاد ممرات العبورالنظيفة. أما بالنسبة لأولئك ممن يتذرعون بعدم قدرتهم على إيجاد موارد مالية لتحقيق هذه النقلة النوعية، فأود تذكيرهم هنا بالسرعة الهائلة التي تمكنا فيها من إيجاد مئات الملايين من الدولارات لإنقاذ المؤسسات المالية التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية، ولإنقاذ الموازنات العسكرية المتضخمة.

وبإمكاننا تحقيق هذا الأمر إذا ما وضعناه نصب أعيننا وجعلناه من أبرز أولوياتنا، حيث تواجه البشرية في الوقت الراهن حالة أشبه بمثال الجمل الذي يمر عبر ثقب الإبرة، ولا يوجد مجال كبير للخطأ، ونحن على يقين بأننا نمتلك المقدرة على تحقيق إنجازات مذهلة.

لقد شرعنا في إرسال رجل إلى سطح القمر وتمكنا من ذلك، كما شرعنا في إرسال مركبة فضائية إلى كوكب المريخ وتمكنا من ذلك أيضاً، وكذلك الأمر فيما يتعلق بقضيتنا الراهنة، حيث أنها تتطلب هذا النوع من الالتزام والعزم على التصدي للتحديات التي تطرحها ظاهرة تغير المناخ

فكروا في الأجيال القادمة واستخدموا مصادر بديلة للطاقة

إن أية خطوة نقوم باتخاذها بهذا الصدد سوف تجعلنا أقرب إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، أما المماطلة والتأخير، فسوف تعني إبطاء وتيرة عملية التقدم.

علاوة على ذلك، فإن أية موارد نفطية نتجنب استخدامها اليوم، في ظل بلوغنا ذروة استخدام المشتقات النفطية، ستجعلنا نبدأ في إيجاد الموارد التي نحتاجها للتحول نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة في المستقبل.

وهنالك ما يكفي من الطاقة الشمسية اللازمة لتلبية احتياجاتنا للتدفئة، والتي يمكن جمعها مع الطاقة الحرارية للأرض والقدرات الكافية لإنشاء المزيد من الألواح والجدران الشمسية لتلبية متطلبات المباني ذات الكفاءة والاستخدام الذكي للطاقة، مع القدرة على تغذية الشبكات المحلية.

أضف إلى ذلك استخدام طاقة الرياح، وطاقة مياه الأنهار الجارية، وطاقة المد والجزر، وطاقة الأمواج والتحول نحو الطاقة الهيدروليكية، فبإمكاننا التحول عن الاعتماد على موارد المشتقات النفطية والوقود، والحفاظ عليها لاستخدامها في المهام المخصصة لها فقط.

كما تنطوي عملية التحول هذه على العديد من الإيجابيات، وأبرزها بأنها سوف تحدث على النطاق المحلي حيث نعيش، كما أنها ستعمل على تحفيز النمو المحلي للقوى العاملة، بحيث أنها ستبقى ضمن مجتمعاتنا. إلا أن غياب الدافع السياسي يعد العامل الرئيسي لعدم تحريك أجندة العمل هذه، مما يحول دون تحقيقنا لمستقبل مزدهر، والحيلولة دون إلزام أنفسنا كمجتمع بتحقيق ذلك وتوفيره للأجيال المستقبلية.

وهنالك رغبة في تحقيق هذه النقلة النوعية، فضلاً عن وجود التزام للعمل مع الحكومات والمؤسسات الدولية لبلوغ هذه الغاية، والدليل على ذلك رغبة المدن الألف الأعضاء في مجلس الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، والاتحادات الوطنية للبلديات والبالغ عددها 136 اتحاداً الأعضاء في منظمة الحكومات المتحدة والمحلية، والمدن الأربعين الكبرى الأعضاء في مجموعة المدن الأربعين القيادية في مجال حماية المناخ (C40) وجميع عمداء البلديات الأعضاء في مجلس العمداء العالمي بشأن تغير المناخ.

التزام قوي

نحن بحاجة إلى وجود التزام قوي باتفاقية ما بعد بروتوكول كيوتو، إلى جانب وجود مشاركة قوية من قبل الدولة الوحيدة التي لم توقع على هذه الاتفاقية، أي الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل خفض مستويات انبعاثات الكربون في المستقبل، الأمر الذي من شأنه ضمان ديمومة الحياة على وجه الأرض لأجيالنا القادمة. فهل يوجد أي نوع من المبالغة في الطلب من بلدان العالم أخذ مسألة المناخ على محمل الجد، والتزامها بتجنب حدوث الكوارث المناخية للأجيال المقبلة؟ لا يمكننا ببساطة العيش وكأنما الغد غير آت أبداً. ولا بد لنا أيضاً التعلم من المواطنين والتفكير بالأثر الذي ستخلفه شتى أعمالنا وقراراتنا على حياة سبعة أجيال متتالية في المستقبل.

ولا بد لنا أيضاً تعلم كيفية العيش برفق على الأرض، وضمان وفرة خيراتها لأجيال المستقبل. وهذا هو الوقت، في القرن الحادي والعشرين، والذي ينبغي على الحكومات أن تتضافر فيه خلال مؤتمر كوبنهاغن في شهر ديسمبر / كانون أول 2009، والعمل جنبا إلى جنب مع سكان المناطق الحضرية بغية إيجاد السبل المناسبة لتفادي ظاهرة تغير المناخ الكارثية.

كما ينبغي عليها الالتزام بإيجاد الموارد الكافية لكي تتمكن جميع الأمم وجميع المجتمعات الحضرية من أن تكون جزءاً من الحل. ولعلنا الجزء الناقص في هذه المعادلة، كما أنه لا وجود لأية مهمة صعبة أو مستحيلة إذا ما وضعناها نصب أعيننا، وببساطة، فلا يسعنا الفشل في هذه المسألة. ◆

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية الحكومات المحلية من أجل الاستدامة

تمثل مبادرة المدن من أجل حماية المناخ والتابعة لهذا المجلس آلية فاعلة تسهم في مساعدة ما يزيد عن 900 حكومة محلية في شتى أنحاء العالم للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. كما تضمن النهج الذي تتبعه هذه المبادرة الجمع ما بين التدريب التقني، وتوفير التسهيلات، وإعداد التقارير، وتحديد أفضل الممارسات المتبعة، وإعداد دراسات الحالة المتعلقة بالسياسات، وتوفير تقنيات دعم السياسات. كما يوفر المجلس المساعدة المباشرة للحكومات المحلية لفهم دورها في التصدي لظاهرة تغير المناخ، وكيفية تنفيذها لهذا الدور على أكبر قدر من الكفاءة والفعالية. وفي ظل انتقال النقاش حول عمليات التخفيف من آثار هذه الظاهرة إلى إطار ما بعد اتفاقية بروتوكول كيوتو، فقد عمل المجلس على توسعة آفاق عمله لكي تتضمن التركيز على ضرورة تكيف الحكومات المحلية مع ظاهرة تغير المناخ والتي تتفاعل في الواقع في البيئة المحيطة بنا. كما تم تطوير عمليات التكيف في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا من خلال اتباع أفضل الممارسات، وإعداد الكتيبات الإرشادية حول الأدوات والتقنيات اللازمة للتكيف، أما في أوروبا، فقد تم إعداد دراسات الحالات وتنظيم المؤتمرات، وكذلك الأمر في إندونيسيا. كما يتبنى المجلس في نهجه الإستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر وخلق الفرص طويلة الأمد، إلى جانب التركيز على عمليات التكيف المادية وغير المادية، وإنشاء شبكات مختصة لتوفير المرونة والقدرات طويلة الأمد.

حان وقت العمل

يصف الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، ظاهرة تغير المناخ باعتبارها " التحدي الأبرز في الوقت الراهن". كما يشير إلى الضرورة الملحة لتسريع وتيرة العمل في الوقت الراهن للتخفيف من الآثار الكارثية وتجنب المزيد منها في المستقبل، إلى جانب ضرورة زيادة الجهود الرامية للتخفيف من الآثار الحالية والمستقبلية. كان ذلك خلال رسالته التي وجهها إلى المدراء التنفيذيين في مؤسسات الأمم المتحدة في نوفمبر / تشرين الثاني 2008 لدى اجتماعهم لمناقشة مسألة المناخ في مدينة بوزنان في بولندا.

بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

إنني أرغب في جمع مختلف الآراء ووجهات النظر في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مختلف الخبرات ونقاط القوة في منظومتنا من أجل توحيدها في بوتقة واحدة فيما يتعلق بظاهرة تغير المناخ والتي بلغت حداً هاماً للغاية.

ومنذ انعقاد مؤتمر بالي (في ديسمبر / كانون أول 2007)، نشأت المزيد من الأدلة الدامغة والتي تشير إلى الضرورة الملحة لاتخاذ الإجراء المناسب الآن. كما برزت مستويات الضعف والمخاطر التي يواجهها الأفراد في شتى أنحاء العالم جراء الأحداث المناخية المدمرة التي شهدها العالم، كالأعاصير المدارية التي ضربت ميانمار ومنطقة البحر الكاريبي، والفيضانات الواسعة في كل من الهند والصين، وحالة الجفاف التي ألمت بمنطقة إفريقيا.

ومن الجلي أيضاً بأن الشرائح الفقيرة تعد الأكثر تأثراً من المؤشرات المتزايدة لتغير المناخ، كما لا تزال هنالك مستويات غير متكافئة من التعرض للمخاطر حتى بالنسبة للشرائح التي لم تسهم سوى بالقليل للتصدي للمشكلة التي تواجهها هذه المعمورة.

كما أننا نشهد في يومنا هذا سلسلة من الأحداث التي تهدد كلاً من نسيج النظام الدولي، والأمن البشري والبيئي للأفراد في كل مكان. علاوة على ذلك، فقد أدت ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وموارد الطاقة إلى رجوع 100 مليون نسمة على الأقل لحالة الفقر. ومن المرجح لهذا العدد أن يرتفع في ظل الأزمة المالية العالمية وحالة الركود التي تليها.

من جهة أخرى، فإننا نواجه خطورة من نوع آخر هنا، والتي تتمثل في الأثر العكسي لنتائج مختلف الجهود التي بذلتها البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من مستويات الفقر، والجوع وتدني المستوى الصحي للأفراد.

وفي مثل هذا الوقت، يمكن القول بأن المخاطر تنطوي أيضاً على العديد من الفرص، ففي ظل مواجهة التهديدات المتزايدة، لا بد للمجتمع الدولي من إثبات رغبة استثنائية للتضافر وإرساء الأسس اللازمة من أجل صنع مستقبل أفضل.

وعلى صعيد متصل، فينبغي أن ترتبط هذه الرغبة بوجود اتفاق طموح حول مسألة المناخ. وإننا إذ نتطلع لانعقاد مؤتمر كوبنهاغن، فلا بد لنا من اغتنام الفرص التي ترافقت مع الأزمات العالمية المتعددة من أجل إيجاد رؤية اقتصادية جديدة تقوم على أساس تخفيض مستويات انبعاثات الكربون، والتي لا تقتصر فقط على ضمان تحقيق مناخ آمن، بل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام أيضاً.

بعبارة أخرى، فإن تنفيذ الاستثمارات الكبيرة في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات ذات الكفاءة من حيث استخدام الطاقة ليس من شأنها وضع الأرض على المسار المستدام فقط، بل بإمكانها أيضاً توليد المزيد من فرص العمل وتحقيق النمو بمعدلات مذهلة. من جهة أخرى، فإن زيادة الاستثمار في عمليات المحافظة على الغابات وعمليات التشجير يمكن أن تعود بمنافع مختلفة على صعيد المناخ، والتنوع البيولوجي، إلى جانب المنافع الاقتصادية والتي تعتمد جميعها على الدعم المتبادل والمشترك، كما أنها تسهم في تعزيز قدراتنا على الحد من مخاطر الكوارث.

ولذلك، فلا بد لنا من زيادة مستوى طموحاتنا الجماعية المشتركة، فضلاً عن رفع مستوى التزامنا بها.

كما يتطلب العالم وجود مؤسسات دولية تتسم بالفعالية، والكفاءة، والتنسيق السليم من أجل تنفيذ الاتفاقات المستقبلية، وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على ميدان تمويل الإجراءات التي يتم تنفيذها للتصدي لظاهرة تغير المناخ، سواء كان ذلك على صعيد الترتيبات المؤسسية أو مستويات التمويل.

وهنا، تضع منظومة الأمم المتحدة نفسها كقناة فعالة على صعيد العمل الدولي وعلى نطاق غير مسبوق. كما يتعين علينا أن نتخذ نهجاً شاملاً لمعالجة القضايا المترابطة في ميادين النمو والتنمية الاقتصادية، وتغير المناخ، والغذاء، والزراعة، والطاقة. من جهة أخرى، فسوف تكون هنالك أهمية جمة لدور الأسواق العالمية والأدوات التمويلية لتحقيق عمليات النمو الاقتصادي بمستويات منخفضة من الكربون. علاوة على ذلك، فإن البرامج التي تم إعدادها لتحفيز النشاط الاقتصادي تتطلب تنفيذ الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والتي توفر عوائد للنمو الاقتصادي، وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوليد فرص عمل جديدة في ميادين صديقة للبيئة.

ويتعين علينا أيضاً إيجاد معنى حقيقي لمفهوم التنمية المستدامة، بحيث يتسم بالشمولية، والعدالة، وجوهر الاستدامة البيئية. كما تتضمن عملية التنمية العالمية المستدامة عنصراً أساسياً يتمثل في وجود اتفاق طموح وعادل على صعيد مسألة المناخ، إلى جانب وجود إرادة سياسية لتحقيق هذا الاتفاق.

كما ستواصل منظومة الأمم المتحدة تكثيف جهودها لتحقيق المزيد من العمل المنسق والفعال في شتى المجالات المتعلقة بظاهرة تغير المناخ، وذلك حتى التئام اجتماع الدول الأعضاء في كوبنهاغن في ديسمبر / كانون أول 2009.

وإننا لنأمل بأن تساهم جهودنا الحثيثة في سد الفجوة الراهنة في عمليات التنفيذ وترجمتها إلى نتائج تقوم على أساس المشاركة والتعاون على الأمد البعيد وعلى مختلف الأصعدة، مما يساعدنا في التوصل إلى نتيجة ناجحة في المفاوضات بشأن ظاهرة تغير المناخ. علاوة على ذلك، فإننا على أتم استعداد لتقديم المساعدة في تنفيذ المهام الجديدة والتي يمكن أن تتمخض عن الاتفاقيات المقبلة.

إن العالم بأسره يرقبنا وينتظر رؤية النتائج على أرض الواقع، ولا ينبغي أن يؤول ذلك إلى أية خيبة أمل.

الفيضانات في مدينة الكوتنو في ليبيريا هل تعد احد أعراض ظاهرة تغير المناخ؟

برامج الأمم المتحدة - العمل بروح واحدة

تتضمن إحدى أولويات إطار التعاون ما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية توفير الدعم اللازم للمدن الإفريقية لكي يتسنى لها إعداد وتنفيذ خطط التكيف وتخفيف آثار ظاهرة تغير المناخ.

كما يعزم كلا البرنامجين إلى ربط الخطط التي يتم إعدادها على المستويات الوطنية الفرعية (على صعيد الولايات / المقاطعات) بمبادرات التكيف والتخفيف من ظاهرة تغير المناخ والتي يتم إعدادها على المستوى المحلي.

من جهة أخرى، فيعزم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع البنك الدولي على توسعة نطاق عمليات إدارة المعلومات وتطوير وسائلها فيما يتعلق بالمدن وظاهرة تغير المناخ.

علاوة على ذلك، فيقوم كل من برنامج الموئل ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالعديد من المساعي لإيجاد تطوير مشترك لوسائل بناء القدرات، بما في ذلك تطوير الإرشادات التوجيهية حول عمليات الإدارة في سياق ظاهرة تغير المناخ. ◆

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يداً بيد وهدف واحد

عمل كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكلاهما في نيروبي، على مدى سنوات عديدة، ضمن إطار تعاون مشترك وذلك من أجل ضمان شمولية الاهتمامات بالشؤون البيئية بعناية في صميم الاستدامة البيئية. هذا ما تفسره السيدة كارين بورهين في مقالتها هذه.

ويباشر كلا البرنامجين بداية حقبة جديدة في ميادين التخطيط والإدارة البيئية في المناطق الحضرية. وتبدو كل من مسألتي التنمية الحضرية والاستدامة البيئية بمثابة مفهومين حضريين متناقضين في نظر المدراء الحضريين في يومنا هذا. أما في المدن الناجحة، فتندمج كلتا المسألتين في بوتقة واحدة، وهو ما يعرف بالتنمية الحضرية المستدامة، وهو المفهوم الذي يرتكز بعناية على مفهوم عمليات التخطيط والإدارة البيئية.

وقد لوحظت ظاهرة تدهور البيئة بمثابة مشكلة منذ مطلع التسعينيات، حيث تصدرت أجندة قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جينيرو آنذاك. وفي ظل نشوء المزيد من الوعي، والفهم والمعلومات بهذا الصدد على مدى العقدين الماضيين، فقد تضاعفت أيضاً المشكلات الناجمة عن وتيرة التحضر المتسارعة والمتواصلة.

وفي مطلع التسعينيات، شرع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتنفيذ برنامج المدن المستدامة – والذي تلته الأجندة الحادية والعشرين، حيث كان الهدف من ذلك إيجاد الإجابات والحلول لهذه المشكلات.

كما بدأ البرنامج في 10 مدن تقريباً، حيث تم إعداد دراسة منهجية للصلات القائمة ما بين النشاطات التنموية التي تنفذها هذه المدن والموارد البيئية، حيث تم خوض المناقشات مع المؤسسات والأفراد لتحديد الحلول اللازمة للمشكلات الأكثر إلحاحاً.

ومن ثم انضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى هذا البرنامج، بالإضافة إلى تزايد عدد المدن المشاركة على مر السنين. كما بلغ عدد المدن المشاركة في يومنا هذا 120 مدينة في 33 دولة. علاوة على ذلك، فهنالك العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية والتي تستخدم هذا النهج أيضاً.

بيد أنه وبالرغم من اعتبار المشكلات فردية كالمدن تماماً، إلا أنه سرعان ما تم إدراك وجود نهج مشترك أدى إلى نشوء الحلول التي يمكن تكرارها في مختلف المدن. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تم التصدي لها في المدن، فقد بدأت في توفير الخدمات الحضرية الأساسية، وبناء الطرق، وإدارة عمليات النمو الحضري بشكل تام مما يؤدي إلى فتح المزيد من الممرات، وحماية المناطق الساحلية، وتحقيق العديد من الغايات البيئية.

ماذا تعلمنا منذ 20 عاماً تقريباً؟

لقد تعلمنا أهمية العمل على الصعيد المحلي كما على الصعيد الوطني. كما بدأ برنامج المدن المستدامة بالعمل على مستوى المدن، وسرعان ما تجلت أهمية تعزيز مستوى النتائج المحرزة، الأمر الذي يتطلب ضرورة إدراك الحكومات الوطنية لهذا النهج وإقراره. علاوة على ذلك، فإن § على ذلك، فإن الدروس المستفادة على المستوى الوطني هي التي يمكن أن تمتد إلى البلديات الأخرى كما حدث في ولاية أويو في نيجيريا.

تغيير طريقة إدارة المدن تتطلب بعض الوقت

لقد كانت الغاية من جهود برنامج المدن المستدامة وأجندة العمل الحادية والعشرين تتمثل في تغيير النهج المتبع في المدن – بحيث تنطوي عملية الإدارة الحضرية على المزيد من المشاركة، والشفافية والإستراتيجية. بيد أن ذلك لم يكن ممكناً سوى بعد تحقيق بعض الخطوات لبناء الثقة وتحقيق النجاحات الصغيرة.

ولذلك، فقد استمرت غالبية مشاريع برنامج المدن المستدامة وأجندة العمل الحادية والعشرين لأكثر من 3 سنوات كما كان متوقعاً، وذلك بحسب المعلومات الصادرة عن وحدة دعم السلطة الحضرية في دار السلام في تنزانيا.

الربط بين المستويين المحلي والعالمي

لا بد من إيجاد صلة تربط ما بين المستويين المحلي والدولي من أجل تحقيق التنفيذ الأفضل للمعاهدات الدولية، كما من أجل تحسين مستوى المعاهدات التي يتم تنفيذها.

ويشير السيد أوتو زيميرمان – الأمين العام لمجلس المدن المستدامة إلى إمكانية حصول الحكومات الوطنية على دعم كبير ضمن مساعيها لتحقيق أهداف خفض مستويات غازات الدفيئة، بيد أن هذا الأمر يتطلب تمكين البلديات من العمل والتصدي لظاهرة تغير المناخ. كما أنه لا بد لها من إدراك أهمية العمل والجهود المحلية ضمن الخطط الوطنية التي يتم إعدادها لمواجهة تلك الظاهرة.

من جهة أخرى، فإن الخبرة الطويلة التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في ميدان التنمية الحضرية المستدامة، ولا سيما من خلال هذه التجربة، إلى جانب أدوات بناء القدرات التي تمت تجربتها واختبارها، سوف تعود بالنفع على الشبكة العالمية للتنمية الحضرية المستدامة، كما على مبادرة المدن المعنية بالتصدي لظاهرة تغير المناخ، والتي تعد أحد عناصر هذه الشبكة.

كما تعمل هذه الشبكة على إيجاد فهم وتطبيق لمبادئ عملية التحضر المستدام، سواء على الصعيد العالمي، أو الإقليمي، أو الوطني، أو على صعيد المدن. علاوة على ذلك، فسوف تعمل مبادرة المدن من أجل التصدي لظاهرة تغير المناخ على إعداد المنهجيات المناسبة وتوفيرها لمدراء المدن والمختصين في الميدان الحضري من أجل توفير المبادئ التوجيهية لإيجاد أفضل السبل لمواجهة ظاهرة تغير المناخ. وللمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال بقسم التخطيط البيئي للمدن والتابع لبرنامج الموئل عبر البريد الإلكتروني uepb@unhabitat.org أو من خلال الإطلاع على الموقع الإلكتروني www.unhabitat.org/scp .

دار السلام، تنزانيا

اشكال التعاون

تمثل المعلومات المتعلقة بالمناخ حجر الأساس لإيجاد الاستجابة الفاعلة للتحديات التي تطرحها ظاهرة تغير المناخ. كما تتمتع منظومة الأمم المتحدة بدور محوري في هذا المجال، وذلك من خلال إيجاد مختلف الموارد العالمية وجمعها لتنفيذ عمليات رصد وتحليل أنماط تغير المناخ. من جهة أخرى، تلتزم الأمم المتحدة بتعزيز جهودها لتوفير المعلومات العلمية السليمة والغير متحيزة حول المناخ بالإضافة لتوفير الخدمات اللازمة بغية إتاحة الفرصة لإعداد السياسات وصنع القرارات القائمة على الأدلة.

كما يعمل برنامج الموئل عن كثب مع البرامج الشقيقة في المجالات التالية:

- **توفير الدعم لعمليات التخطيط الوطنية** على صعيد التكيف، ودعم البلدان الأقل تطوراً على وجه الخصوص من خلال برامج العمل الوطنية في مجال التكيف والتي تعدها منظومة الأمم المتحدة.
- **تطوير قدرات** صانعي السياسات الوطنية والمحلية على صعيد التصدي للتحديات المرتبطة بظاهرة تغير المناخ، وذلك من خلال تنظيم حلقات العمل والمحاضرات على كل من الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية. كما يتضمن ذلك زيادة مستويات الوعي، وتوفير البيانات الديموغرافية والاجتماعية – الاقتصادية القائمة على أسس جغرافية، وتحديداً تلك البيانات المرتبطة بالمدن.
- **نقل المهارات التكنولوجية** من خلال إعداد الكتيبات الإرشادية وعمليات التدريب، وتوفير الدعم للسياسات والمساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ استثمارات البنية التحتية الصديقة للبيئة في المناطق الحضرية، سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص.

وفي تعاون مشترك، نظم كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الموئل ندوة حول المدن وظاهرة تغير المناخ: الطريق من بالي إلى كوبنهاغن، وذلك خلال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في مدينة نانجينغ في الصين في نوفمبر / تشرين الثاني 2008. وقد ناقش المشاركون خارطة الطريق من بالي إلى كوبنهاغن للحكومات المحلية بشأن المناخ، والتي تتضمن هدف تعزيز دور الحكومات المحلية في اتفاقية المناخ التي سيتم تنفيذها بعد عام 2012. علاوة على ذلك، فقد كانت هنالك العديد من المناقشات حول التدابير العملية لمعالجة مسألة تغير المناخ من خلال عمليات تخطيط البيئة الحضرية، كما من خلال الطرق المبتكرة لاستقطاب التمويل والحلول التكنولوجية.

" تسهم مدن العالم بما نسبته 80 بالمائة من الإنتاج البشري لغازات الدفيئة، وتدرك هذه المدن بأن التراخي بهذا الصدد لا يعد خياراً مطروحاً على الإطلاق. كما يعد عمداء المدن في شتى أنحاء العالم أكبر البراغماتيين على الساحة العالمية. بيد أن النتائج هي الأهم بالنسبة لنا، وبصرف النظر عن الأيديولوجيات". مايكل بلومبيرغ، عمدة مدينة نيويورك.

لماذا يعد رأي الحكومات خاطئاً إزاء ظاهرة تغير المناخ؟

يطرح السيد بيورن لومبورغ في هذه المقالة رؤية مغايرة حول النقاش الدائر بشأن ظاهرة تغير المناخ، والتي نضعها بين أيديكم بعد موافقة كريمة لإعادة نشرها من الرابطة الدولية للصحف "بروجيكت سينديكيت 2009". ويعمل السيد لومبورغ أستاذاً مساعداً في كلية كوبنهاغن لإدارة الأعمال، وهو مؤلف كتاب "حماة البيئة المتشككون" وكتاب "هونوا على أنفسكم"، وهو رئيس مركز إجماع كوبنهاغن.

الأستاذ بيورن لومبورغ

يكشف كتاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعنوان "أحلام والدي" الكثير حول اعتباراتنا فيما يتعلق بالمشكلات التي يواجهها عالمنا. يحكي في إحدى القصص رحلة أوباما إلى كينيا، حيث يريد القيام برحلة سفاري، في حين تؤنبه شقيقته الكينية لتصرفه كالاستعماري الجديد.

وتتساءل قائلة: " لم يتم تخصيص كل هذه الأراضي لأغراض السياحة في حين يمكننا استخدامها للأغراض الزراعية؟ إن الأفراد من العرق الأبيض يعيرون اهتماماً لفيل نافق أكثر مما يعيرونه لوفاة مائة طفل من العرق الأسود ". وبالرغم من ذهاب أوباما في رحلة السفاري في نهاية المطاف، إلا أن شقيقته لم تحصل على إجابة لتساؤلها.

ويمكنني القول هنا بأن هذه الحكاية تتشابه مع حالة الاهتمام بظاهرة الاحترار العالمي التي نشهدها في الوقت الراهن، حيث يعتقد العديد من الأفراد – بما في ذلك الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية – بأن مسألة الاحترار العالمي تعد أبرز القضايا وأكثرها إلحاحاً في عصرنا، فضلاً عن اعتبار مسألة خفض انبعاثات غاز الكربون كأحد أفضل المنجزات التي يمكننا القيام بها.

كما يمكنني الإسهاب هنا على صعيد الاستعارة بالقول بأن هذه المسألة تبدو كإنشاء مساحات أكبر لرحلات السفاري بدلاً من إنشاء المزيد من المزارع لإطعام الجياع.

وتأكدوا بأن مسألة الاحتباس الحراري قد باتت تشكل واقعاً ملموساً، كما أنها تنجم عن انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون. كما تكمن المشكلة الأبرز هنا في أنه وبالرغم من تنفيذ الجهود الفعالة والمكلفة على المستوى العالمي لخفض مستويات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، إلا أن هذه الجهود لن تؤتي بثمارها على صعيد خفض درجة حرارة الأرض قبل حلول منتصف هذا القرن.

وبدلاً من التخفيضات المكلفة والتي لا تعد فعالة إلى حد كبير، فينبغي علينا التركيز بشكل أكبر على مساعينا الهادفة للتصدي إلى التغيرات المناخية من خلال زيادة استخدام الطاقة الخالية من الكربون، والتي من شانها تثبيت الحالة المناخية حتى حلول منتصف القرن وبتكلفة منخفضة إلى حد ما. إلا أن هنالك مشكلة أكثر أهمية بالنسبة لغالبية سكان العالم – حيث أن ظاهرة الاحترار العالمي تعمل على تفاقم المشكلات القائمة – وهي المشكلات التي لا نأخذها على محمل الجد في الوقت الراهن.

ولنأخذ داء الملاريا على سبيل المثال، حيث تبين النماذج العملية بأن ظاهرة الاحترار العالمي سوف تؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بالملاريا بنحو 3 بالمائة بحلول نهاية هذا القرن، وذلك نظراً لزيادة احتمالية بقاء البعوض على قيد الحياة كلما ازدادت درجة حرارة الأرض.

بيد أن هذا الداء يرتبط بشكل أكبر بالبنية التحتية للصحة والثروة العامة بالمقارنة مع مستوى ارتباطه بدرجات الحرارة، فضلاً عن أنه نادراً ما تصاب الشرائح الثرية بالملاريا ونادراً ما يكون سبباً لوفاة أفرادها، ولكنه يودي بحياة الكثير من الفقراء.

علاوة على ذلك، فإن التوجهات الجادة لخفض مستويات انبعاثات الكربون لن تعمل على خفض مستويات الإصابة بالملاريا سوى بنسبة لا تتجاوز 0.2 بالمائة خلال مائة عام. كما أنه عادة ما يكون غالبية الناشطين في هذا الميدان من البلدان الثرية، والتي لا تتأثر بهذا الداء على الإطلاق.

في حين يوجد خيار ثاني أمامنا والذي يتمثل ببساطة في تحديد هدف القضاء على الملاريا كأحد أبرز الأولويات في يومنا هذا. كما يمكن أن يتم ذلك بتكلفة بسيطة وبخسة نسبياً، بحيث تتضمن التوزيع واسع النطاق للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، واتخاذ المزيد من الإجراءات الوقائية للنساء الحوامل، وزيادة استخدام المبيدات الحشرية القوية، وتوفير الدعم للبلدان الفقيرة والتي لا تمتلك الإمكانيات الكافية لاستخدام الأساليب العلاجية الحديثة.

كما أن تكلفة معالجة مشكلة الملاريا بنسبة تصل إلى 100 بالمائة تقريباً في يومنا هذا لن تتجاوز الواحد والستين من إجمالي تكلفة تنفيذ بروتوكول كيوتو. وبعبارة أخرى، فسوف توفر السياسات المباشرة لمعالجة الملاريا ما مجموعه 36.000 دولار لدى إنقاذ فرد واحد من الإصابة بالملاريا من خلال خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

وبالطبع، فإن الهدف من خفض مستويات انبعاثات هذه الغازات لا يقتصر فقط على القضاء على الملاريا، بل للقضاء على شتى المشكلات التي تتفاقم جراء ظاهرة الاحترار العالمي – كالأعاصير، والمجاعات، والفيضانات – كما يمكننا تحقيق المزيد من النتائج المذهلة من خلال تنفيذ سياسات مباشرة وأقل تكلفة في الوقت الحاضر.

فعلى سبيل المثال، فلو توفرت التدابير المناسبة للحفاظ على السدود إلى جانب توفير الخدمات اللازمة لإجلاء الأفراد بدلاً من خفض معدلات انبعاثات الكربون، لكانت معدلات الأضرار التي خلفها إعصار كاترينا الذي ضرب مدينة نيو أورليانز اقل بكثير.

وبهذا الصدد، يمكنني الإشارة إلى تجربة كل من هاييتي وجمهورية الدومينيك خلال موسم الأعاصير عام 2004، واللتان اتبعتا أسلوبين مختلفين بالرغم من وجودهما على الجزيرة ذاتها، حيث عملت جمهورية الدومينيك على الاستثمار في إنشاء الملاجئ المخصصة لإيواء الأفراد لدى وقوع الأعاصير إلى جانب إنشاء شبكات الإخلاء في حالات الطوارئ، وقد تمثلت النتيجة آنذاك بعدم تجاوز حصيلة ضحايا الأعاصير العشرة أفراد. أما في هاييتي، والتي تفتقر لمثل هذه السياسات، فقد بلغت حصيلة القتلى الألفي قتيل. علاوة على ذلك، تعد هاييتي أكثر عرضة لتسجيل خسائر بشرية في مثل هذه العواصف بالمقارنة مع تلك المسجلة في جمهورية الدومينيك.

من ناحية أخرى، فقد أنعش انتخاب الرئيس أوباما الآمال فيما يتعلق بإيجاد التزام قوي لخفض مستويات انبعاثات الكربون، وتوسعة نطاق الإنفاق في مجال الطاقة المتجددة من أجل إنقاذ العالم لا سيما البلدان النامية. بيد أن هذا الأمر قد يكون بمثابة الرفاه المكلف إذا ما عدنا لتساول شقيقة أوباما الكينية. كما يعتقد البعض ضرورة أن يحذو أوباما حذو الاتحاد الأوروبي، والذي التزم بتحقيق الهدف الطموح لخفض معدلات انبعاثات الكربون بنسبة 20 بالمائة بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام 1990، بحيث يتم ذلك في غضون 20 عاماً من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

بيد أن تكلفة تحقيق هذا الهدف لوحده سوف تتجاوز ما نسبته 1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وحتى وإن حذا العالم بأسره حذو الاتحاد الأوروبي، فلن يكون الأثر النهائي لذلك سوى أثر ضئيل للغاية وبحلول نهاية هذا القرن. كما أن التكلفة ستكون مذهلة، حيث ستبلغ نحو 10 تريليون دولار.

وقد عملت ألمانيا على توفير الدعم لإنشاء المزيد من الألواح الشمسية، الأمر الذي يؤمل من أوباما تنفيذه أيضاً. وبذلك، تدفع مختلف الشرائح الضرائب المفروضة، بما في ذلك الشرائح الفقيرة،لكن الفئات المنتفعة هي الفئات الأكثر ثراءً. إلا أن النماذج المناخية تبين بأن التدابير التي تتخذها ألمانيا والتي تبلغ تكلفتها 156 مليار دولار لن تعمل سوى على تأخير حدوث الاحترار العالمي لساعة واحدة فقط بحلول نهاية هذا القرن. من ناحية أخرى، فيمكننا توفير الدعم للبلدان الصغيرة والضعيفة والتي لا تتجاوز الكثافة السكانية فيها المليارين أو الثلاثة مليارات نسمة، مما قد يمكننا بالتالي من تجنب حدوث مليون حالة وفاة تقريباً، وتحسين القوى العقلية والجسدية لنحو نصف سكان العالم، وذلك بتكلفة بسيطة لا تتجاوز الواحد بالمائة من نصف إجمالي التكلفة التي تتكبدها ألمانيا.

إلا أنه يبدو بأننا لا نزال نميل إلى الخيارات الأكثر ترفاً مراراً وتكراراً، وبأننا لا نزال نفضلها على المنافع الصغيرة التي قد توفرها أرض زراعية جديدة.

كما تبين غالبية النماذج الاقتصادية بأن إجمالي الضرر الناجم عن ظاهرة الاحترار العالمي بحلول نهاية هذا القرن لن تتجاوز ما نسبته 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من أنه لا ينبغي التهاون في هذه النسبة، إلا أنها لا تعني نهاية العالم أيضاً.

وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى احتمالية ارتفاع مستوى الثراء الفردي بنحو 1.400 بالمائة في نهاية هذا القرن بالمقارنة مع الوقت الحالي.

ولنعد إلى رحلة السفاري، حيث يواجه الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية تساولاً لم يستطع الإجابة عليه، وهو: لماذا تفضل البلدان الثرية الفيلة على أطفال إفريقيا؟

ولكن صيغة هذا التساول قد تغيرت اليوم لكي تصبح: لم تنفق البلدان الأكثر ثراءً مبالغ طائلة لمعالجة ظاهرة تغير المناخ، في ظل عدم حصادها لأية نتيجة قبل مرور مائة عام على الأقل، فيما يمكننا القيام بالكثير لمنفعة البشرية وبتكلفة مادية أقل؟

وسوف يستمر العالم بالمراقبة حتى يستمع للإجابة عن هذا التساول من الرئيس أوباما.

سوف يرتقب العالم إجابة الرئيس أوباما إزاء ظاهرة تغير المناخ

هل يمكننا إلقاء اللائمة على المدن؟

تشير بيانات مبادرة كلينتون العالمية المعنية بظاهرة تغير المناخ إلى إنتاج المدن لما نسبته 80 بالمائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. وفي هذه المقالة، يناقش الباحثان المميزان ديفيد دودمان وديفيد ساتيرثويت من المعهد الدولي للبيئة والتنمية ما إذا توجد لدينا صورة دقيقة حول هذا الواقع.

تستهلك المدن ما نسبته 75 بالمائة من إجمالي الطاقة في العالم

تشير البيانات إلى نشوء نسبة تتراوح ما بين 30 و 40 بالمائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة من المدن، وذلك وفقاً لحساباتنا والتي تستند لأحدث النتائج التي خلص إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. بيد أنه وفي واقع الأمر، فلا توجد أية بيانات توفر إجابة دقيقة، ولربما كان ذلك سبب عدم قيام هذا الفريق بأية تقديرات حول الأدوار المنوطة بكل من المدن، وغيرها من المراكز الحضرية ومناطق الأرياف.

من ناحية أخرى، فنحن بحاجة إلى جهود فذة في هذا الإطار لكي يتسنى لنا التوصل إلى النسبة التي يساهم بها النشاط البشري في المدن في انبعاثات غازات الدفيئة. كما يتضح لنا من افتراضاتنا وجود نسبة تتراوح ما بين 30 و 40 بالمائة.

علاوة على ذلك، فعادة ما يكون الأمر محيراً إذا ما أردنا افتراض نشوء النسبة البالغة 80 بالمائة من الانبعاثات من المدن، وذلك لدى افتراض بأن النسبة البالغة 30 بالمائة تتأتى من النشاطات الزراعية وعمليات إزالة الغابات (والتي تحدث غالبيتها خارج المدن). ولذلك، فلربما تكون المدن مسؤولة عن مختلف الانبعاثات الأخرى بحيث تساهم بما نسبته 70 بالمائة منها. إلا أن هذه النسبة لن تكون صحيحة في ظل وجود المصادر الأخرى للانبعاثات خارج المدن، سواء في مناطق الأرياف أو في المراكز الحضرية الصغيرة للغاية والتي لا يمكن اعتبارها بمثابة المدن –وتتضمن هذه المصادر العديد من محطات توليد الطاقة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي، والعديد من الصناعات الثقيلة، ووجود نسبة مرتفعة من الأثرياء من أصحاب المساكن الكبيرة ومرتفعة الاستهلاك في تلك المناطق. أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، فهنالك جزء كبير من الشرائح الثرية والتي تقطن خارج المدن، وهذا ما يساعدنا في فهم مسألة عدم مساهمة المدن في هذه البلدان بنسبة كبيرة من انبعاثات الدفيئة على مستوى الأفراد بالمقارنة مع متوسط نسبة الانبعاثات التي تسجلها بلدانها.

أشكال التضارب والقيود

توجد أشكال من الخلط فيما يتعلق بالتقديرات المرتفعة لدور ومساهمة المدن في المعدل العالمي لانبعاثات غازات الدفيئة، وعمليات احتراق الوقود. كما تشير بيانات الفريق الحكومي لعام 2004 إلى تسجيل ما نسبته 57 بالمائة من غازات الدفيئة البشرية المنشأ جراء انبعاث غاز الكربون من عمليات احتراق الوقود. بيد أنه وبالرغم من حدوث ما نسبته 70 بالمائة من عمليات احتراق الوقود في المدن، إلا أن هذا الأمر يعني ما نسبته 40 بالمائة من إجمالي غازات الدفيئة.

وقد تكون النسب المسجلة والتي تبالغ في دور المدن فيما يتعلق بمستويات انبعاثات غازات الدفيئة مغلوطة، فعلى سبيل المثال، فقد تتضمن هذه النسب فرضية وجود شتى أنواع الصناعات ومحطات توليد الطاقة في المدن، أو أن تكون هنالك فرضية أخرى تنطوي على الخلط ما بين كل من " المدن" و "المراكز الحضرية" (حيث تقطن نسبة كبيرة من سكان الحضر في العالم في مراكز حضرية صغيرة للغاية والتي لا يمكننا اعتبارها مدناً على الإطلاق). من ناحية أخرى، فعندما يقال بأن نسبة استهلاك الطاقة في المدن تبلغ 75 بالمائة من إجمالي الاستهلاك العالمي، فلا بد من معرفة ما هي نسبة الانبعاثات الناجمة عن النشاطات الصناعية ومحطات توليد الطاقة والتي يفترض أن تحدث داخل نطاق "المدن".

كما أن أية محاولة لإعداد مؤشر عالمي لمقارنة معدلات الانبعاثات في المدن سوف تواجه إرباكاً جمّاً نتيجة للحدود الفاصلة بين مختلف المناطق، حيث أنه من الصعب للغاية إيجاد مقارنة حتى فيما بين البيانات البسيطة نسبياً في المدن – كما هو الحال في التعدادات السكانية – حيث يعزى ذلك إلى اختلاف المعايير التي يتم من خلالها احتساب هذه البيانات. كما ينشأ هنا تساؤل آخر حول البيانات، وحول ما إذا كانت تمثل بيانات لمنطقة إدارية تاريخية، أو لمنطقة منشأة ذات كثافة سكانية، أم لمنطقة بلدية أوسع أو لإحدى مناطق العواصم والتي قد تتضمن مساحات واسعة من المناطق المتاخمة لها في الأرياف؟

الانتقال من عمليات التحليل القائمة على مستويات الإنتاج إلى تلك القائمة على مستويات الاستهلاك

لا يمكننا الجزم بأن المدن هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إنتاج غازات الدفيئة، حيث توجد مراكز حضرية أخرى تختلف عن المدن، ومناطق ريفية أيضاً حيث تنشأ نسبة كبيرة من انبعاثات هذه الغازات،والتي تشهد نشاطات بشرية معينة. من جهة أخرى، فهنالك ارتباك آخر هنا فيما يتعلق بربط جميع هذه الانبعاثات بمناطق معينة، فمثلاً، تقع غالبية محطات توليد الطاقة خارج المدن، إلا أنه عادة ما يتم استهلاك غالبية الطاقة الكهربائية المنتجة في المدن. علاوة على ذلك، فإن استخدام المطارات لا يقتصر على سكان المدن التي توجد بها، ولذلك، فهل يجوز تحميل المدن حيث تقع هذه المطارات كامل مسؤولية انبعاثات الغازات الناجمة عن احتراق وقود الطائرات؟

وإذا ما اخترنا تغيير كيفية تحديد موقع انبعاثات غازات الدفيئة لكي ترتبط بالدولة حيث يقطن مستهلكو الطاقة التي أدت إلى حدوث هذه الانبعاثات ، فسوف تتغير الصورة بأكملها. ولذلك، فإن الانبعاثات الناشئة عن مصنع للفولاذ على سبيل المثال لا ترتبط بموقع المصنع، بل بالبلاد حيث يقطن الفرد الذي يشتري ويستخدم البضائع التي ينتجها هذا المصنع. إن استخدام هذا النوع من الحساب سوف يؤدي إلى تسجيل معدلات أعلى من انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الفردي في العديد من المدن الثرية مثل لندن، ونيويورك، وطوكيو، حيث يعزى ذلك إلى أن غالبية السلع

◄

التي يستهلكها سكان هذه المدن يتم إنتاجها في بلدان ومناطق أخرى.

من ناحية ثانية، فسوف تنخفض معدلات انبعاثات غازات الدفيئة في المدن الصناعية الكبرى كالصين على سبيل المثال، وذلك نظراً لنشوء غالبية تلك المعدلات من صناعاتها، بيد أن هذه المعدلات سوف ترتبط الآن بالمدن حيث يقطن الأفراد المستهلكون لتلك السلع التي يتم إنتاجها. كما يمكن تطبيق النهج ذاته على صعيد الاستهلاك الكهربائي – حيث يتم ربط معدلات الانبعاثات الناجمة عن محطات توليد الكهرباء بمساكن الأفراد أو بالمنشآت والمؤسسات التجارية التي تستهلكها. وبالمثل، يتم ربط معدلات الانبعاثات الناجمة عن احتراق الوقود المستخدم في الرحلات الجوية بالأفراد المسافرين (أو بالمكان الذي يقطنون فيه). أما فيما يتعلق بالانبعاثات الناجمة عن العمليات الزراعية أو عمليات إزالة الغابات، فيتم ربطها بالأفراد المستهلكين للمنتجات الغذائية أو السلع المصنوعة من الأخشاب. ومن هذا المنطلق، فإن النسبة المسجلة لانبعاثات الغازات في المدن ستكون نحو 60 بالمائة أو أكثر – وذلك بالرغم من اعتبار هذه الفرضية مضللة إلى حد ما، وذلك نظراً لنشوء غالبية هذه الانبعاثات عن عدد قليل نسبياً من المدن في العالم، وهي المدن التي تعد الأكثر ازدهاراً وحيث تلاحظ الأنماط الاستهلاكية الفردية المترفة.

ويمكننا الإشارة في هذا الإطار إلى نشوء غالبية الانبعاثات عن عدد قليل من المدن وليس عن المدن بصورة عامة. إلا أننا قد نجد هنا نسبة كبيرة من الانبعاثات الناجمة عن عمليات الاستهلاك في الأسر الثرية التي تقطن خارج المدن – أي في المراكز الحضرية الصغيرة والتي لا يمكننا اعتبارها بمثابة مدن، أو تلك التي تقطن في مناطق الأرياف. وبصورة عامة، فلا بد من أن يكون معدل انبعاثات غازات الدفيئة أعلى لدى الأسر ذات الدخل المرتفع والتي تقطن في مناطق الأرياف، وذلك لدى مقارنتها بالأسر الثرية التي تقطن داخل المدن، حيث يعزى ذلك إلى الاستخدام الأكبر لدى الأولى للمركبات الخاصة، ونظراً لمتطلباتها الأكبر لخدمات التدفئة والتبريد في المساكن.

إن هذه العملية الحسابية والمستندة إلى مستويات الاستهلاك سوف تعمل على إيجاد فوارق أكبر ما بين المدن على صعيد النصيب الفردي من معدلات الانبعاثات. كما يرجح أن يتم تسجيل معدلات أعلى من النصيب الفردي من انبعاثات غازات الدفيئة في المدن حيث تتركز نسبة كبيرة من الشرائح الثرية والتي تعتمد أساليب حياة مترفة، حيث يمكن أن تكون هذه المعدلات أكبر بآلاف المرات بالمقارنة مع تلك المسجلة في غالبية المراكز الحضرية الصغيرة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

الفروقات بين المدن وداخل المدينة الواحدة

ترتبط المعدلات المرتفعة من النصيب الفردي من انبعاثات غازات الدفيئة بمدن معينة، حيث لا يمكن تعميم هذه المعدلات على جميع المدن. من جهة أخرى، فإن غالبية المدن في كل من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية لا تزال تسجل معدلات منخفضة من النصيب الفردي من انبعاثات غازات الدفيئة. كما يرجح أن تتراوح نسبة النصيب الفردي من هذه الانبعاثات في غالبية مدن البلدان الأقل نمواً ما بين جزء من العشرين أو جزء من المائة من النصيب الفردي من هذه الانبعاثات والتي يتم تسجيلها في مدن مثل نيويورك أو لندن.

بيد أن التركيز على المعدلات الفردية في المدن قد يكون أمراً مضللاً إلى حد ما، حيث قد تكون هنالك العديد من الفروقات داخل المدن. علاوة على ذلك، ونظراً لتسجيل الأسر الأكثر فقراً لأدنى مستويات الانبعاثات ، فسوف تكون الفروقات كبيرة للغاية ما بين أعلى وأدنى المعدلات الفردية من انبعاثات غازات الدفيئة.

هل لنا أن نعتبر المدن بمثابة المشكلة أم الحل؟

هنالك تبرير واحد للتأكيد على الدور الكبير للمدن في نشوء انبعاثات غازات الدفيئة؛ ألا وهو إيلاء المزيد من الاهتمام للمدن (بما في ذلك المدن التي تسجل معدلات كبيرة للغاية). كما توجد ضرورة ملحة لذلك، وذلك نظراً لقلة الاهتمام بدور المدن في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هنالك على ما يبدو نتائج عكسية تشير إلى المبالغة بمدى مساهمتها في انبعاثات غازات الدفيئة، وهو الأمر الذي يعمل على صرف الانتباه عن المشكلة الحقيقية – وهي المعدل المرتفع للاستهلاك وأساليب الحياة المترفة والتي تتبعها نسبة ضئيلة إلى حد ما من السكان في مختلف أنحاء العالم، والتي غالباً ما تقطن في البلدان ذات الدخل المرتفع.

من جهة أخرى، فإنه يصرف انتباهنا أيضاً عن الفروقات الهائلة على صعيد النصيب الفردي من معدلات انبعاثات غازات الدفيئة ما بين المدن وداخل المدن. وأخيراً، فإن التركيز على البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض باعتبارها المصادر الأبرز لهذه الانبعاثات (والعكس هو الصحيح في غالب الأحيان) يجعلنا نعمل على إعداد أجندة خاطئة في ميدان التغيير. علاوة على ذلك، تقع غالبية المدن الأكثر عرضة للمخاطر جراء ظاهرة الاحتباس الحراري في البلدان ذات الدخل المتوسط والمتدني، فضلاً عن تركز المخاطر بين سكانها من الشرائح الأقل دخلاً، وذلك على الرغم من مساهمتها القليلة نسبياً في نشوء انبعاثات غازات الدفيئة.

وتنشأ هنا حاجة ملحة للمدن وغيرها من المراكز الحضرية في البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي تتمثل في التركيز على عمليات التكيف، بما في ذلك توفير البنية التحتية السليمة للحماية من المخاطر، وذلك للحيلولة دون تعرض السكان للمزيد من الآثار البالغة للظروف الجوية أو ارتفاع مستوى سطح البحر، أو المزيد من الضغوط التي تتعرض لها إمدادات المياه النقية.

من ناحية أخرى، فإن إلقاء اللوم على المدن لإطلاقها معظم انبعاثات غازات الدفيئة لربما ينطوي على إغفال نقطة هامة للغاية، حيث أن المدن التي تتمتع بعمليات التخطيط والإدارة السليمة تساهم في إيجاد وإتباع أنماط معيشية رفيعة دون ارتباطها بمستويات استهلاكية مرتفعة (كما ينطبق الأمر ذاته على مستويات انبعاثات غازات الدفيئة). كما يمكن ملاحظة هذا الأمر إلى حد ما من خلال الفروقات الكبيرة للغاية ما بين المدن الثرية على صعيد معدل الاستهلاك الفردي للوقود، حيث يفوق مستوى الاستهلاك في غالبية المدن الأمريكية ما بين ثلاثة وخمسة أضعاف المعدل المسجل في معظم المدن الأوروبية – بيد أنه من الصعوبة بمكان إيجاد نوعية حياة أفضل بخمسة أضعاف في مدينة نيترويت بالمقارنة مع تلك الموجودة في مدينة كوبنهاغن أو أمستردام. أما في مدينة سنغافورة، فقد سجلت معدل الخمس على صعيد الملكية الفردية للمركبات بالمقارنة مع غيرها من البلدان ذات الدخل المرتفع، وذلك على الرغم من تسجيلها لمعدلات دخل أعلى للأفراد بالمقارنة مع بلدان أخرى.

من جهة أخرى، فيتضح هنا وجود العديد من المدن في البلدان ذات الدخل المرتفع والتي سجلت معدلات أقل لانبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد الفردي بالمقارنة مع تلك المسجلة على الصعيد الوطني.

ولطالما كانت المدن موطناً للابتكارات والنشاطات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، وبالفعل، فغالباً ما يبين السياسيون في المدن ذات الدخل المرتفع التزاماً أكبر في ميدان خفض مستويات انبعاثات غازات الدفيئة بالمقارنة مع الالتزام الذي يبينه نظراؤهم على الصعيد الوطني.

وفي النهاية، يمكن القول بأن تحقيق الخفض المطلوب في مستويات انبعاثات غازات الدفيئة يعتمد على معرفة مدى إمكانية المدن على الجمع ما بين الجودة العالية للحياة والمستويات المنخفضة لغازات الدفيئة والعمل على تحقيقها.

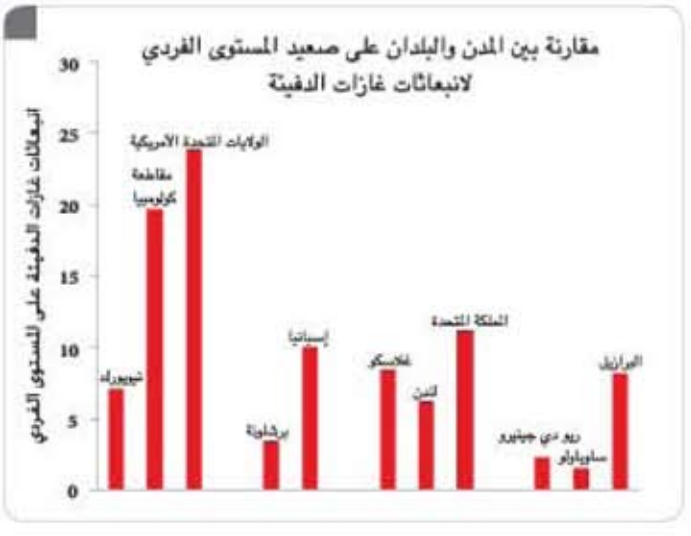

التحدي الذي تواجهه المدن الإفريقية

تعاني المدن الإفريقية من نقص في الموارد ونقص في الجاهزية اللازمة لمواجهة المخاطر الناشئة عن ظاهرة تغير البيئة العالمية، وهذا كله إلى جانب مختلف المشكلات التي تواجهها في ميدان التنمية. هذا ما سيناقشه الخبيران ديفيد سايمون وتشيه غويي في هذه المقالة.

تواجه المساكن ذات الدخل المتدني في إفريقيا العديد من التهديدات الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ

تشكل ظاهرة تغير البيئة العالمية تحدياً أساسياً يواجه كلاً من الميادين التنموية، والبيئية، والإدارية في البلدان الأشد فقراً، حيث يطرح هذا التحدي تهديداً قد يعمل على تقويض شتى المكاسب التنموية الناشئة مؤخراً، فضلاً عن احتمالية تسببه بزيادة مستويات الفقر والضعف البشريين.

وبذلك، تبرز هنا أولوية ملحة والتي تتمثل في معالجة الفجوات الحاصلة في كل من المهارات، والمعارف، والمصادر. كما تشكل المدن تجمعات رئيسية لكل من الثروات، والطاقة، والبنية التحتية، والديناميكية الاقتصادية والتي يمكن تسخيرها في عملية البحث عن الحلول المناسبة. بيد أنه وعلى النقيض من ذلك، فيمكن أن تشكل المدن تجمعات تنشأ فيها ظروف الفقر إلى جانب المشكلات المصاحبة لها .

من جهة أخرى، فلا بد من تنفيذ الإجراءات السليمة والفاعلة في المدن من أجل التخفيف من آثار هذه الظاهرة والتكيف مع الظروف والوقائع المتغيرة، الأمر الذي يتطلب إيجاد فهم سليم للتفاعلات المعقدة لكل من الأسباب والآثار الناشئة بغية تحديد الشرائح والمناطق الأكثر عرضة للمخاطر، بالإضافة إلى ضرورة صياغة الإستراتيجيات الملائمة .

ولا بد من إيلاء الشرائح الأكثر ضعفاً (والتي عادة ما تكون الشرائح الفقيرة) أولوية كبرى، حيث تعيش هذه الشرائح في المواقع الأكثر هشاشة كالمناطق المنخفضة أو شديدة الانحدار. علاوة على ذلك، فلا يزال أمامنا متسع من الوقت من أجل التخطيط السليم لمواجهة ظاهرة تغير البيئة العالمية، وذلك من خلال دمج التغييرات المناسبة ضمن الخطط والإجراءات ذات الصلة. بيد أن هذا الأمر لا يمكن تنفيذه ببساطة من خلال إدراجه إلى قوائم متطلبات التمويل من البلدان المانحة.

من جهة أخرى، تواجه المدن الساحلية والداخلية أشكالاً مختلفة من المخاطر، فمثلاً، تعد مظاهر انغمار المناطق بالمياه جراء ارتفاع منسوب مياه البحار في المناطق المنخفضة أثناء هبوب العواصف وزيادة ملوحة المياه الجوفية من أبرز المشكلات التي تواجهها المناطق الساحلية. أما مظاهر المناطق الحرارية والرياح المحلية الكثيفة؛ فقد تكون أشد وطأة على المدن والمناطق الداخلية. كما تنجم العديد من المشكلات المتعلقة بالأمن الغذائي وتوفير المياه الآمنة في شتى المناطق المتأثرة بارتفاع درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار.

ويساهم فشل العمليات الزراعية في السنغال على سبيل المثال في ارتفاع معدلات الهجرة من مناطق الأرياف إلى المناطق الحضرية. كما تبين هذه التحديات أهمية إيجاد فهم حول المدن ودورها الحيوي كجزء من نظم أوسع بدلاً من اعتبارها كيانات تتمتع بالاكتفاء الذاتي.

كما تشكل ظاهرة تغير البيئة العالمية بالنسبة لسكان مدينة داكار، عاصمة السنغال التي تبلغ كثافتها السكانية نحو 2.5 مليون نسمة، أمراً بعيداً عن الواقع وأمراً وشيكاً للغاية على حد سواء، حيث يعزى الاعتبار الأول إلى عدد الأولويات الملحة والعاجلة والمتعلقة بانتشار ظاهرة الفقر، في حين يعزى الاعتبار الأخير إلى التأثير القوي لظاهرة التغير البيئي على بعض المناطق.

وعادة ما يتم قياس مستوى الإرادة السياسية للحكومة للتصدي لأية مسألة من خلال مدى التطرق لها . وذلك خلال فترة رئاسة عبد الله واد حول المواضيع المستجدة. وقد أعلن الرئيس السنغالي مؤخراً عن خطة تدعى Jaxaay في مبادرة لم يسبق لها مثيل، وذلك في ضوء أسوأ الفيضانات التي عرفتها مدينة داكار على الإطلاق. كما ستتيح هذه المبادرة الفرصة لانتقال سكان الأحياء التي تقع في مناطق الضواحي بأكملها إلى آلاف المساكن التي تم إنشاؤها بدعم حكومي واسع.

وتمثل مدينة روفيسك التي تقع شرقي العاصمة داكار رمزاً لمناطق وقوع الكوارث التي قد تؤثر في المستقبل على سكان المدن الإفريقية، حيث تعرض جزء من المقبرة القديمة في هذه المدينة إلى دمار جراء الأمواج العاتية التي اجتاحتها خلال العواصف البحرية مما أدى إلى إغراق المسجد والأحياء السكنية بالكامل. كما توجد منطقة أخرى محاذية للمدينة والتي شهدت مشكلات مشابهة. أما في المناطق الجنوبية الأبعد، فقد تحولت بلدة سانغومار إلى جزيرة منفصلة جراء تعرض جسرها البري للتآكل. علاوة على ذلك، فتعد مساكن ذوي الدخل المنخفض والتي تقع بعد منطقة المطار عرضة للتهديدات أيضاً وسوف تجسد هذه الأمثلة ما سيحدث على مر السنين في كل من السنغال، ومدن البلدان الإفريقية المجاورة لها، مثل غامبيا، وغينيا بيساو، ونيجيريا. من ناحية ثانية، فلم يتم حتى يومنا هذا إعداد أية

تعد المساكن التي تقع في المناطق المنخفضة عرضة لخطر ارتفاع منسوب مياه البحر

إستراتيجيات حقيقية لاستباق المخاطر والتصدي لها في هذه البلدان. كما يعتبر إنشاء الجدار البحري في مدينة روفيسك الإجراء الوحيد الذي تم تنفيذه في هذا الإطار.

وعلى سبيل المثال، فإن المتنزه الذي تم إنشاؤه مؤخراً في جزيرة فيكتوريا، والذي يقع عند مدخل بحيرة لاغوس في نيجيريا، لم يتم تصميمه وفق المعايير اللازمة لمواجهة احتمالية ارتفاع مستوى سطح البحر ما بين 30 – 50 سنتمتراً والمتوقع حدوثها خلال هذا القرن. علاوة على ذلك، فإنه لا يتمتع بالقدرة الكافية لحماية المناطق المنخفضة وذات الكثافة السكانية المرتفعة في المدينة والمحاذية للبحيرة مثل مدينة "باريغا" والتي يعد سكانها من الشرائح الفقيرة الأكثر ضعفاً والأكثر عرضة للخطر. وهنالك أمثلة مشابهة في مختلف البقاع الإفريقية. كما أنه من المحتم على هذه المناطق الإفريقية التعرض لتأثيرات ظاهرة تغير المناخ، وذلك إلى جانب التحديات القائمة أصلاً في ميدان التنمية، حيث لا تزال هذه المدن تعاني من نقص في الموارد وضعف في الجاهزية.

إدراج مسألة تأثر المدن على أجندة العمل الدولية

يشير السيد Michail Fragkias المدير التنفيذي لبرنامج الأبعاد الإنسانية الدولي في مقالته هذه إلى ورشتي العمل اللتين تم تنظيمهما مؤخراً على الصعيد الدولي بالتعاون مع شركاء البرنامج بما في ذلك برنامج الموئل، ومنظمة إيندا، ومعهد المدن المستدامة في جامعة مدينة نيويورك، والمعهد العالمي للاستدامة في جامعة ولاية أريزونا.

تشير الاستنتاجات المشتركة لكل من العلماء، وعمداء المدن ومستشاريهم إلى وجود اهتمام كبير في تحقيق التعاون على صعيد المبادرات المحلية والدولية للتصدي للآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ وزيادة قدرة المدن على مقاومتها.

كما تم طرح المخاوف إزاء حالات الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحار، وتآكل السواحل وتغييرات استخدام الأراضي مرات عديدة. إلا أن الاتفاق على ضرورة إدراج المسائل البيئية لا يعد أمراً كافياً حيث يكمن التحدي الرئيس هنا في إقناع كل من القادة والساسة بهذه المسألة.

من جهة أخرى، فهنالك ضرورة لإيجاد توازن سليم ما بين المسؤوليات على مختلف الأصعدة المحلية، والإقليمية، والوطنية، والدولية—بحيث تتمخض عنها مسؤولية مشتركة.

وقد توصل المشاركون إلى وجود خلل كبير في عمليات الإدارة اللامركزية، حيث أنه وبالرغم من تزايد حجم المسؤوليات التي أنيطت بالسلطات المحلية، إلا أنه لم يتم ربطها بالموارد الكافية.

وقد حدد عمداء المدن على وجه الخصوص صعوبة استخدام وتوظيف الموارد البشرية : وذلك في ظل غياب بعض المهارات الرئيسية والهامة أو في ظل عدم تماشيها مع الضرورات المطروحة ، في حين وجدت بعض المهارات الأخرى (كالمهارات الأساسية للإدارة البيئية) إلا أنها كانت تواجه صعوبة التطبيق في ظل نشوء مشكلات تتعلق بالتمويل. وأخيراً، فقد تم الإقرار بضرورة المضي قدماً، حيث اتفق عمداء المدن على إمكانية اتخاذ خطوات صغيرة والتي من شأنها المساعدة في خلق قوة دافعة نحو تحقيق التغيير، فضلاً عن وجود الجهات الفاعلة في ميدان التغيير على الصعيد المحلي.

وقد أعرب عمداء المدن عن جاهزيتهم واستعدادهم للمضي قدماً بمجرد الحصول على الدعم المالي اللازم إلى جانب تحقيق التغييرات السياسية المناسبة والتي من شأنها المساعدة على إيجاد مرونة ومقاومة أفضل في مدنهم. كما انبثقت عن ورشتي العمل ضرورة ملحة للمزيد من التركيز على عمليات التكيف مع ظاهرة تغير المناخ في المدن. من جهة أخرى، فقد تم التوكيد على ضرورة التعاون ما بين المؤسسات الدولية والمحلية لتعزيز الاستجابة المحلية لهذه الظاهرة. من ناحية أخرى، فقد اقترح المشاركون من العاملين في الميدان الحضري ضرورة إيجاد عمليات تنسيق وتنظيم أفضل لمبادرات بناء القدرات، حيث تعد خطط التنمية المحلية نقطة انطلاقة جيدة يمكن من خلالها إدماج جوانب ظاهرة تغير المناخ ضمن عمليات التخطيط المحلي.

وقد تمخض عن ورشتي العمل توافق في الآراء حول الحاجة الملحة التي تواجهها في الوقت الراهن لإعداد مبادرات وبرامج جديدة للتصدي لظاهرة تغير المناخ في المدن التي تقع في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية.

× ديفيد سايمون، أستاذ في الجغرافية التنموية ورئيس قسم في كلية رويال هولواي في جامعة لندن، وهو رئيس اللجنة الوطنية البريطانية للأبعاد الإنسانية على صعيد ظاهرة تغير البيئة العالمية. تشيه غويي مسؤول عمليات الاستشراف والتقارب في القسم التنفيذي لمنظمة "إيندا" الدولية وهي منظمة التنمية والعمل البيئي في بلدان العالم الثالث ومقرها مدينة داكار في السنغال. كما ينضم كلا الخبيرين إلى عضوية اللجنة التوجيهية العلمية لبرنامج الأبعاد الإنسانية الدولي ضمن مشروع التحضر والظاهرة العالمية للتغير البيئي.

أهمية عمليات الإنشاء في خفض معدلات الانبعاثات

يناقش السيد محمد السيوفي، رئيس قسم إدارة المأوى في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في مقالته هذه الدور الهام للبرنامج في دعم كل من المؤسسات، والمختصين، والقطاع الخاص في ميدان الإسكان والإنشاء للتخفيف من آثار ظاهرة تغير المناخ.

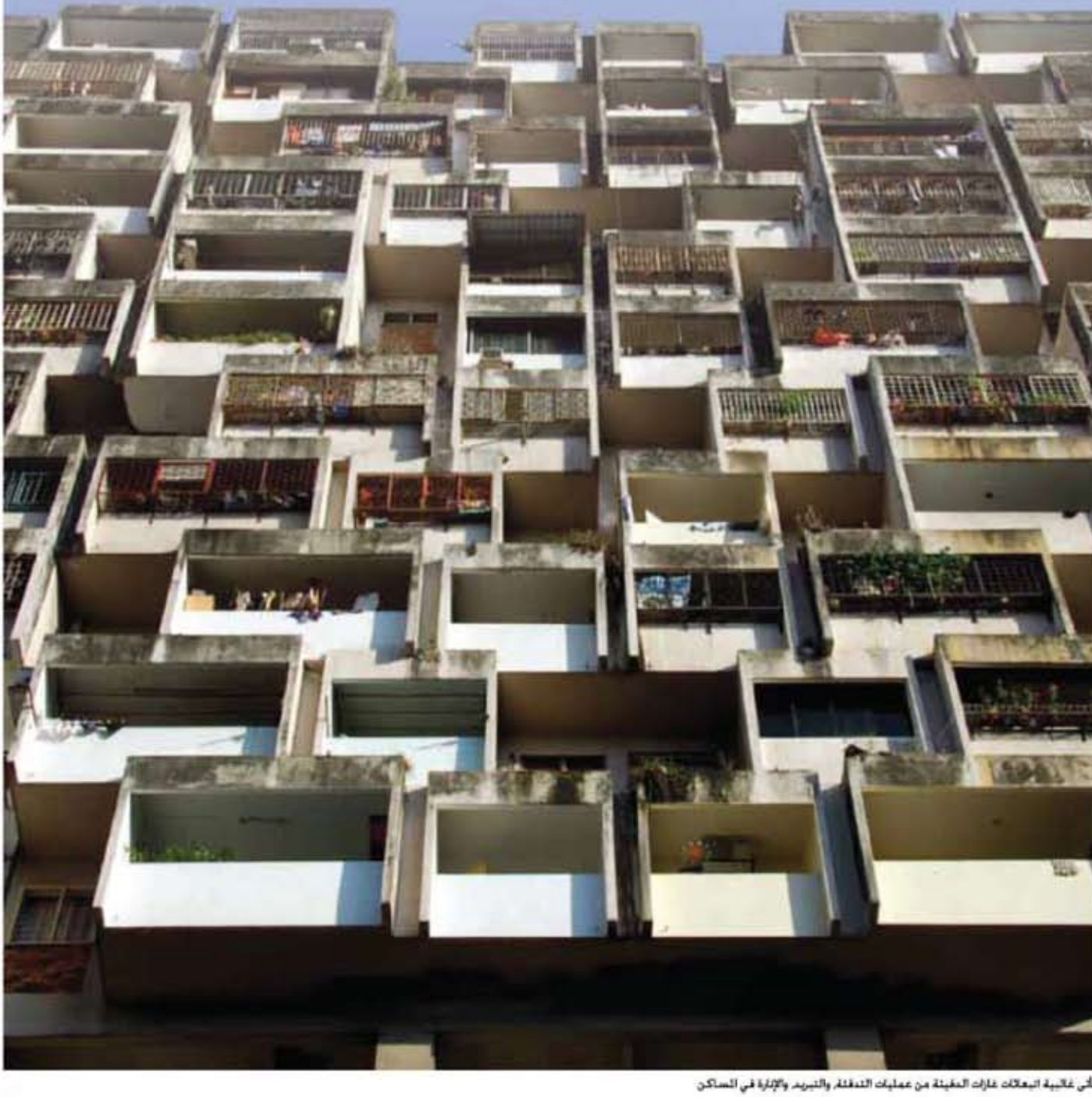

تتأتى غالبية انبعاثات غازات المعيشة من عمليات التدفئة والتبريد والإنارة في المساكن

تنطوي عمليات التخفيف من آثار ظاهرة تغير المناخ على دور أساسي لكل من وزارات الإعمار، والبلديات، والمخططين والمهندسين المعماريين، وقطاع الإنشاء.

وعادة ما تتأتى غالبية انبعاثات غازات الدفيئة في المدن من قطاعات الإسكان، والصناعة، والنقل. كما تشير التقديرات إلى استهلاك المساكن لما نسبته 40 بالمائة من مصادر الطاقة والتي تؤدي إلى نشوء ما نسبته 30 بالمائة من انبعاثات غازات الدفيئة خلال دورة حياتها.

دورة حياة المباني

توفر عمليات التخطيط والتصميم الحضري إطاراً لكيفية تنظيم المباني، في حين تمثل عمليات التصميم المعماري تصوراً لكيفية تشكيلها، وإنشائها، وبنائها. كما تعمل هذه المباني على استهلاك الطاقة فضلاً عن انبعاث غازات الدفيئة منها خلال دورة حياتها.

كما تبدأ دورة الحياة هذه من التنقيب عن المواد الخام، وإنتاج مواد البناء، وتنفيذ عمليات الإنشاء، واستخدام المباني، وهو الأهم خلال هذه الدورة، والتي تنتهي بهدمها في نهاية المطاف. كما تعد الظروف المناخية العامل الأساسي في تحديد كميات الطاقة المستخدمة في المباني، فضلاً عن تحديد معدلات الانبعاثات الناجمة عنها.

عمليات التخطيط والتصميم البيئي في المدن

تساهم عمليات التخطيط والتصميم البيئي في المدن بدور هام للغاية ضمن إطار توفير الطاقة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. كما تساهم المدن المدمجة في تمكين الأفراد من اتخاذ خيار المشي على استخدام المركبات، أو استخدام وسائط النقل التقليدية أو غير الآلية، والتمتع بنظم النقل العام التي تتمتع بالكفاءة، وبالتالي تقليص المسافات المقطوعة والحد من معدلات الانبعاثات. أما فيما يتعلق بالمسائل البيئية، وإذا ما تم أخذها بعين الاعتبار في مرحلة التصميم الحضري، فسوف تكون ذات أثر مباشر وأكبر على المباني فيما يتعلق بمدى تعرضها لأشعة الشمس أو للرياح أو الحماية منها بالاعتماد على ظروف المناخ. من جهة أخرى، فهنالك ضرورة لإيجاد أسلوب تخطيط أفضل وأكثر كفاءة لعمليات إدارة المياه والمخلفات.

وتعد عمليات التخطيط والتصميم الحضري من مسؤوليات المخططين المعماريين، فضلاً عن أن مسؤولية تنظيمها تقع على عاتق البلديات. كما ينبغي أن تساهم جميع هذه العمليات في تعزيز إجراءات التخفيف من آثار ظاهرة تغير المناخ في المدن.

التصميم المعماري

لقد تغيرت الأساليب المعمارية في يومنا هذا.

وتحمل الأساليب الجديدة مجموعة متنوعة من الأسماء مثل – الهندسة السلبية، والمستدامة، والخضراء، والزمردية، والبيئية.

من جهة أخرى، تعمل بعض هذه الأساليب على إحياء الحكمة التقليدية التي استخدمها سكان المناطق منذ زمن بعيد والتي من شأنها التخفيف من حدة الظروف المناخية القاسية على المباني. كما يمكن تصميم الجدران والسقوف، أو أساليب التظليل في المباني لتحسين عمليات العزل الحراري والتخفيف من الطاقة الحرارية الضائعة في المناخ البارد فضلاً عن عزلها ومنعها من التسرب إلى المباني في المناخ الحار.

وقد تم تشجيع مهندسي العمارة وكليات الهندسة المعمارية على أجل إعداد تصاميم جديدة من شأنها المساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ. كما ينبغي أن تعمل هذه الأساليب الجديدة على معالجة المسائل المرتبطة بالفقر الحضري، والأخذ بعين الاعتبار استخدام المواد الإنشائية والتقنيات ذات التكلفة المنخفضة. علاوة على ذلك، فلا بد من تعزيز القدرات البلدية لإيجاد تنظيم لأنواع المباني التابعة لتنظيماتها، وذلك من خلال إصدار رخص لإنشاء المباني الجديدة أو لتعديل المباني التي لا تفتقر للكفاءة.

عمليات الإنشاء

عندما نتطرق للحديث عن كيفية اختيار واستخدام المواد الإنشائية، فلا بد من الإشارة إلى عمليات استيراد المواد الإنشائية الأساسية من الخارج، والتي تمثل سبباً رئيسياً في نشوء الانبعاثات الناجمة عن قطاع النقل. ولذلك، تبرز هنا أهمية استخدام المواد محلية المنشأ، وإيجاد آلية سليمة لإدارة الموارد الطبيعية. أما في حالة استخدام الإسمنت، فيمكننا القول بأن العمليات التي يتم تنفيذها في مواقع الإنشاء تساهم في نشوء نحو ثلاثة أرباع إجمالي انبعاثات الكربون، ولذلك، فلا بد من تنفيذ دراسة وجهود حثيثة من أجل تطوير آليات جديدة لصناعة الإسمنت بحيث يتم خفض نسبة هذه الانبعاثات إلى الربع.

أما في المناطق المناخية المعتدلة، حيث تقع غالبية البلدان المتقدمة، فلا توجد حاجة كبيرة لعمليات التدفئة والتبريد. كما تنجم انبعاثات غازات الدفيئة واستخدام مصادر الطاقة في المباني في هذه المناطق خلال مرحلة الإنشاء، حيث تبرز هذه الانبعاثات مثلاً خلال عمليات إنتاج الطوب والبلاط عبر حرق الصلصال. وفي الواقع، عادة ما ينشأ خطر مزدوج جراء هذه العمليات: أولاً، كثيراً ما يتم استخدام الخشب أو الفحم في المواقد الغير ملائمة لاحتراق الوقود، وثانياً، تؤدي عمليات إزالة الغابات إلى قلة امتصاص غاز الكربون الناتج. كما يتفاقم هذا الوضع لدى إجلاء أعداد كبيرة من السكان في أعقاب وقوع الأزمات، حيث تكون هنالك حاجة ماسة لإيجاد المأوى لهم، وغالباً ما تكون الأشجار المادة الوحيدة المتوفرة لبناء المأوى مما يؤدي إلى حدوث عمليات إزالة الغابات والتصحر.

من ناحية أخرى، تنطوي أجندة العمل هذه على دور هام لكل من وزارات الإسكان، والإنشاء والصناعة، ومؤسسات المواصفات والمقاييس، والقطاع الخاص، والمهندسين المعماريين، وغيرهم من ذوي العلاقة في هذا المجال. كما أن إصدار تراخيص إنتاج مواد البناء يساهم في ضمان جودة المواد المنتجة، مما يساهم بالتالي في خفض معدلات الانبعاثات الناجمة خلال العمليات الإنشائية. علاوة على ذلك، توجد بعض التقنيات مثل إنتاج القوالب المكونة من الصخر الرملي والمضغوطة يدوياً والتي تحول دون نشوء أية انبعاثات على الإطلاق، ولا بد لنا من تعزيز واستخدام مثل هذه التقنيات. كما يمكن لأساليب إنتاج مواد البناء على مقربة من مواقع الإنشاء أن تساهم في الحد من الانبعاثات الناجمة عن عمليات نقل هذه المواد. وتتطلب هذه المفاهيم تنفيذ المهندسين المعماريين والشركات الإنشائية لعمليات تخطيط دقيقة وسليمة. أما في حالة إخلاء السكان إلى مناطق أخرى نتيجة لوقوع الكوارث أو الأزمات، فينبغي على مؤسسات الإغاثة توفير بدائل مناسبة للمأوى.

عمليات استخدام وإدارة المباني

تنجم غالبية انبعاثات غازات الدفيئة عن عمليات التدفئة، والتبريد والإنارة. أما في حال توافق المراحل الإنشائية سابقة الذكر مع تدابير التخفيف من آثار ظاهرة تغير المناخ؛ فلا بد لها من أن تكون ذات كفاءة عالية. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالمباني القائمة والمسؤولة عن معدلات مرتفعة من انبعاثات غازات الدفيئة؛ فسوف تكون عملية التعديل التحديثي فكرة جيدة هنا.

بيد أن هذا الأمر لا يعد كافياً، حيث يوجد دور آخر وهام للغاية للأفراد على صعيد استخدام وإدارة المباني، وتتطلب المباني ذات النشاط السلبي تنفيذ قاطنيها لبعض التدابير الفاعلة، بحيث يتذكرون على سبيل المثال إطفاء الإنارة لدى عدم وجود حاجة لها. أما في البلدان النامية، تتأتى المعدلات المرتفعة من انبعاثات غازات الدفيئة من استخدام الأخشاب والفحم في أفران المطابخ غير الملائمة والمنتشرة في المنازل حيث تقضي النساء وأطفالهن غالبية وقتهم مما يدي إلى استنشاقهم لأبخرة ضارة بالصحة. علاوة على ذلك، فيتوجب على الشركات المصنعة للأجهزة المنزلية من تطبيق التدابير اللازمة لإنتاج أجهزة تعتمد على استهلاك الطاقة النظيفة، ولا بد أن ينطبق هذا الحال على المعدات الكهربائية المنزلية. من جهة أخرى، فلا بد من تشجيع البلديات على استخدام مصابيح توفير الطاقة في شتى المباني العامة. كما يمكن فرض المخالفات على صعيد الطاقة الضائعة من خلال تحديد القيم التصاعدية للفواتير الكهربائية.

الحوافز

بالرغم من وضوح الحلول المطروحة، إلا أنها داشماً ما تكون مرتبطة بالتكلفة، فعلى سبيل المثال، تتطلب عمليات توليد الطاقة المتجددة تكلفة أولية والتي لا بد من احتسابها من خلال تحليل لدورة حياة المباني. وعادة ما تكون استثمارات المقاولين في حدها الأدنى على صعيد حلول الطاقة، مخلّفين مسألة التكاليف الباهظة للطاقة لمستخدمي المباني.

أجهزة التكييف لا تساهم في رفع كفاءة المباني.

من جهة أخرى، فإن التكاليف البيئية لا تندرج ضمن هذه الحسابات، وبالتالي، فسوف تختلف الصورة بشكل تام إذا ما تم أخذ تلك التكاليف بعين الاعتبار. كما توجد تكاليف أخرى مترتبة على عمليات التعديل التحديثي لوحدات إنتاج المواد الإنشائية بغية تحفيز استخدام موارد الطاقة الأقل تلويثاً.

ومن الضروري هنا الاستفادة من الحوافز المالية المتاحة إذا ما أردنا التغلب على هذه المسائل. بيد أن هنالك العديد من المفارقات الواضحة في هذا الإطار، فبالرغم مما ذكر أعلاه، إلا أنه لا توجد سوى بضعة خطط إنشائية والتي استفادت من آلية التنمية باستخدام الطاقة النظيفة. وهنا، يظهر دور برنامج الموئل، والذي يتمثل في استكشاف هذه الحوافز المالية وتوفيرها للحكومات المركزية والمحلية كما لمصانع إنتاج المواد الإنشائية. أما الأثر الأكبر فيمكن تحقيقه من خلال اتخاذ التدابير اللازمة في المصانع الإنشائية في البلدان التي تشهد وتيرة نمو متسارعة، وحيث يتم تسجيل معدلات هائلة من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن عمليات إنتاج المواد الإنشائية واستخدام المباني.

إن دور المتخصصين في مجال تخطيط وتصميم المدن وتحويل المباني إلى الاستخدامات غير الضارة بالبيئة من شأنه المساهمة وبشكل كبير في التخفيف من آثار تغير المناخ. أما على الصعيد التنظيمي، فإن دور وزارات الإسكان والتعمير إلى جانب السلطات المحلية التي تعمل على إصدار تراخيص البناء من شأنه المساهمة بشكل إيجابي في ضمان تطبيق مفاهيم التصميم الرائعة واستخدام المواد الإنشائية الملائمة في آن واحد، فضلاً عن استخدام موارد الطاقة السليمة وغيرها من التدابير الضرورية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وخفض معدلات استخدام مصادر الطاقة الغير متجددة.

إن دور برنامج الموئل من خلال مبادرته للتخفيف من آثار ظاهرة تغير المناخ والتي تعد جزءاً من شبكة التنمية الحضرية المستدامة تهدف إلى دعم مختلف الشركاء المذكورين آنفاً بغية تحقيق تخفيضات كبيرة في مستويات استخدام الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة في المباني والمنشآت الحضرية.

محمد السيوفي، ولد في جمهورية مصر العربية، ويحمل درجة الدكتوراة في الهندسة البيئية والتخطيط الحضري. كما يتمتع السيد السيوفي بخبرة تزيد عن 30 عاماً من العمل في المجال الدولي من خلال تقديم المشورة في ميادين التعاون التقني، والتدريب والتدريس في مجال المستوطنات البشرية.

لماذا تعتبر المدن العامل الأبرز في نشوء ظاهرة تغير المناخ؟

تمثل المدن مركز نشوء الحضارات، والأنظمة الاقتصادية، وعمليات التطوير والإبداع، وتنفيذ التوجهات السياسية. بيد أنه قد تبوء تلك الحضارات بالفشل إذا ما أخفقت المدن في هذه المجالات. هذا ما سيناقشه هنا كل من دانيال هوروينغ وبيريناز بادا من دائرة التمويل والاقتصاد والشؤون الحضرية في البنك الدولي، وذلك بإشارتهما إلى اعتماد الاستجابة البشرية لظاهرة تغير المناخ على العلاقة القائمة ما بين المواطنين ومدنهم، فضلاً عن العلاقة ما بين المدن وحكوماتها الوطنية.

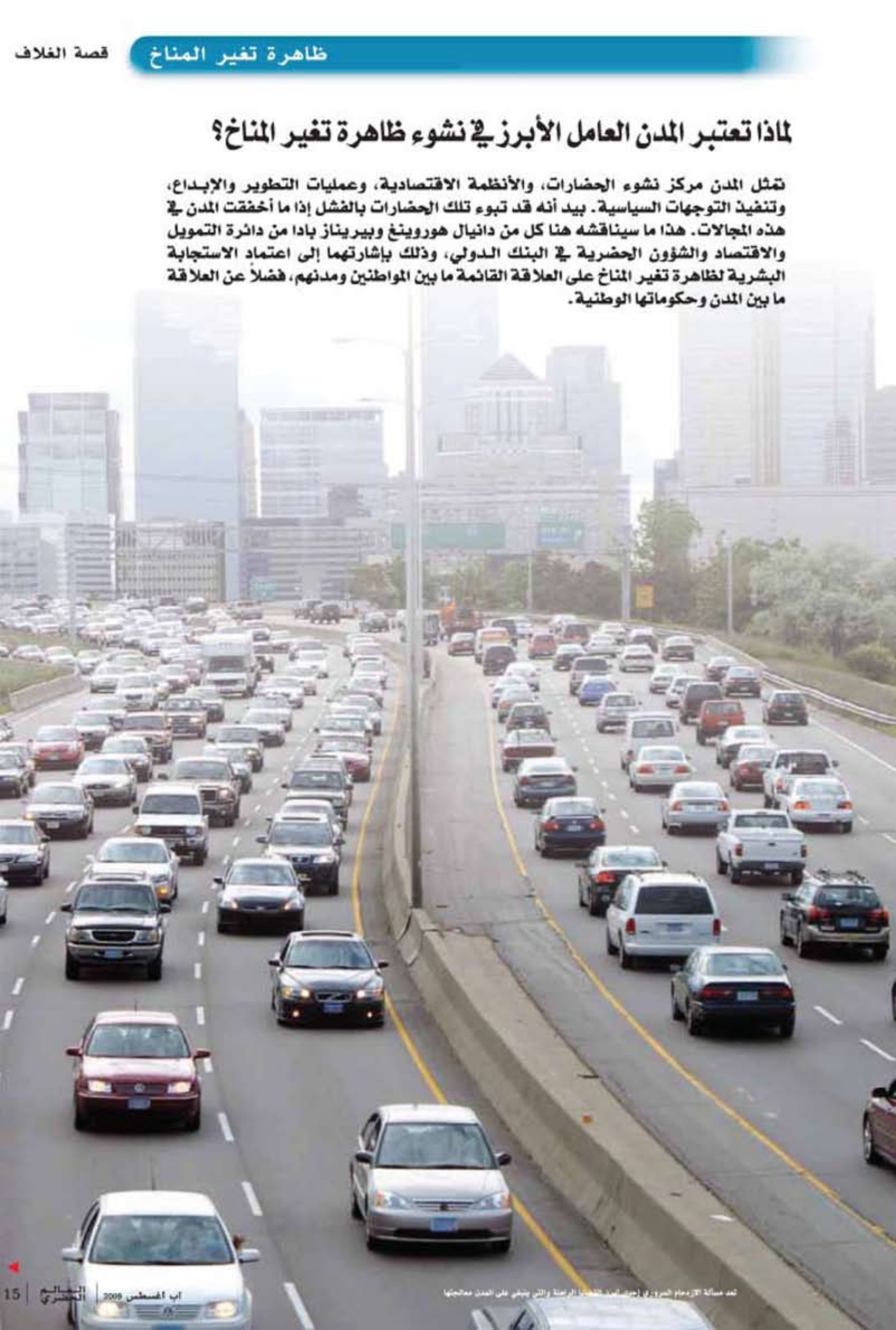

تعد مسألة الازدحام المروري إحدى سلبيات ظاهرة الرعاية والتي ينبغي على المدن معالجتها

لقد باتت المدن تساهم وبصورة متزايدة في توجيه الحوار الناشئ حول ظاهرة تغير المناخ، بالرغم من تناقض هذا الحوار في بعض الأحيان مع موقف حكوماتها الوطنية.

ولدى انعقاد مؤتمر تغير المناخ في جزيرة بالي الإندونيسية في ديسمبر / كانون أول 2007، أبرمت الحكومات المحلية الاتفاقية الدولية لحماية المناخ، والتي ستضطلع الحكومات المحلية من خلالها بدور غاية في الأهمية خلال الدورة المقبلة من المفاوضات في كوبنهاغن.

وتعد الصلة ما بين ظاهرة تغير المناخ، والمدن وضواحيها وثيقة للغاية، حيث انه وبالرغم من التغييرات الحاصلة في الأساليب الزراعية، واستخدامات الأراضي وعمليات إزالة الغابات والتي تتجلى آثارها في ديناميكيات المناخ، إلا أن تركز عمليات الإنتاج الاقتصادي والمساكن في المدن، وزيادة متطلبات هذه المساكن على المنتجات والموارد قد أدت إلى نشوء غالبية انبعاثات غازات الدفيئة، لا سيما خلال النصف الأخير من القرن الماضي.

علاوة على ذلك، وبالرغم من تأكيد الصلة ما بين ارتفاع معدلات انبعاثات غازات الدفيئة وارتفاع مستويات الدخل الفردي والامتداد الحضري، إلا أنه من الواضح هنا قدرة المدن على المساهمة في الحد من معدلات الانبعاثات بشكل كبير من خلال رفع مستوى وكفاءة قطاع النقل الحضري، وفرض التشريعات اللازمة لإنشاء المباني ذات الجدوى على صعيد استخدام الطاقة، إلى جانب اعتماد أنماط تحضر أكثر كفاءة وكثافة.

ومن ناحية أخرى، فمن الجلي أيضاً بأن المدن سوف تتحمل الوطأة الأكبر من التأثيرات المناخية، فعلى سبيل المثال، تعرضت المدن لما نسبته 80 بالمائة من إجمالي الأضرار التي خلّفها إعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية الفقراء المعرضين لتهديدات ظاهرة تغير المناخ يعيشون في المدن في الوقت الحاضر.

وهنالك العديد من المدن التي تقر بأن عمليات التكيف مع ظاهرة تغير المناخ والتخفيف من آثارها تمثل إحدى أبرز التحديات التي تواجهها. علاوة على ذلك، فقد أعلنت 800 مدينة أمريكية موافقتها الطوعية لتنفيذ بنود وأهداف بروتوكول كيوتو.

ولا بد من أن تتصدر المدن قائمة النقاش السياسي، حيث أنها ستكون منوطة بدور كبير في خلق الوعي المرتبط بظاهرة تغير المناخ، كما أنها ستعمل على إعداد السياسات الخضراء، فضلاً عن اتخاذها لدور قيادي ومثال يحتذى به. من جهة أخرى، فلا بد من إضافة هذه الجهود إلى التحديات الهائلة التي تواجهها المدن في يومنا هذا، والناشئة عن سعيها المستمر لتوفير الخدمات المحلية المناسبة.

علاوة على ذلك، وفي ضوء الدور الكبير الذي ستتولاه المدن ضمن الاستجابة العالمية لظاهرة تغير المناخ، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار المشاورات وتأييد مواطني هذه المدن بهذا الصدد، وذلك من خلال أطراف الحديث المتبادلة فيما بينهم في المقاهي، والمدارس، والبرامج المتبعة في القواعد الشعبية التي لا تعد ولا تحصى، حيث أنها ستكون ذات أهمية بالغة في تحديد الاستجابة البشرية لظاهرة تغير المناخ.

وتمثل المدن ما مجموعه سبعة وثلاثين من أكبر الأنظمة الاقتصادية العالمية. وبحلول عام 2050، فسوف تحتضن المدن ما نسبته 70 بالمائة من إجمالي سكان العالم، فضلاً عن استيعابها لمعدلات أكبر من النمو، واستنزاف المصادر، والابتكارات، ورؤوس الأموال، ومؤسسات التعليم العالي، والأنظمة الاقتصادية، والنشاطات الثقافية والفنية.

كما تعد المدن أكبر مراكز لتوظيف الأيدي العاملة في العالم، حيث يعد الوزن الاقتصادي للمدن أكبر بكثير من ذلك للشركات العالمية، كما أن مخصصات عمليات التدريب ورواتب رجال الأعمال والمدراء أكبر بكثير من تلك التي يتم توفيرها للحكومات المحلية.

أما بالنسبة للمدن في البلدان النامية، فإنها تواجه التحديات الأكبر على صعيد ظاهرة تغير المناخ، وذلك نظراً لنشوء غالبية عمليات النمو الحضري (على الصعيدين الاقتصادي والسكاني) في هذه المدن. كما تتضمن مستويات التأثر بظاهرة تغير المناخ نسبة السكان المعرضين للخطر، بالإضافة إلى المخاطر التي تواجهها البنية التحتية في ظل زيادة ثروات المدن الناشئة.

ويعد تزايد مستويات الضعف والتأثر في المدن أمراً هاماً، وذلك في ظل نشوء ظاهرة تغير المناخ كأحد أبرز التحديات المطروحة في القرن الحضري الجديد. كما ستعمل هذه الظاهرة على دفع المدن لكي تصبح أكثر حزماً في المفاوضات الدولية، ولكي تعمل على إنشاء الشبكات فيما بينها، وبناء الثقة مع المواطنين، أما النقطة الأبرز في هذا الإطار، لا سيما بالنسبة للمدن في الاقتصادات الناشئة، فتتمثل في التركيز على العمليات الإدارية وتعزيز قدرات المؤسسات المحلية.

وفي الرابع من فبراير / شباط 2008، خرج نحو مليوني فرد في مظاهرة سلمية في مدينة بوغوتا في كولومبيا احتجاجاً على نشاطات القوات المسلحة الثورية في كولومبيا. كما أعلن "أوسكار موراليس" عن تنظيم هذه المظاهرة من خلال موقع "الفيس بوك" الإلكتروني. كما تساهم الشبكات الاجتماعية في يومنا هذا في ربط الأفراد بين مختلف المجتمعات المحلية، إلى جانب قدرتها على تسليط الضوء على قدرة المواطنين والمدن لتحويل صوت واحد إلى فعل حقيقي بسرعة فائقة، ومن ثم زيادة وتيرة هذه التحركات لكي تصبح ثقافة شائعة.

كما ينبغي للمدن العمل ضمن ثقافة متغيرة تشهد المزيد من التواصل والترابط، ففي ظل إمكانية تنظيم مسيرة سلمية لملايين الأفراد من خلال إعلان فرد واحد عنها، فيمكن للجماعات الصغيرة أيضاً إثارة المعارضة والمطالبة بإنشاء البنية الأساسية اللازمة أو للمطالبة بإجراء التغييرات السياسية الحاسمة. إلا أنه وفي حال عدم وجود مشاورات عامة ومبكرة في ظل عالم مترابط بشكل أكبر ، فيمكن لأية مجموعة من السكان المحليين العمل على تأخير عمليات تنظيم البنية التحتية الحيوية للمدن وزيادة التكاليف المرتبطة بها.

علاوة على ذلك، فيتعين على المدن إيجاد توضيح أفضل للآثار المرتبطة بالقرارات الرئيسية في الميدان الاقتصادي كما في ميدان البنية التحتية، ولا بد لها أيضاً من بناء الثقة مع مجتمعاتها المحلية. من جهة أخرى، فسوف تجبر ظاهرة تغير المناخ المدن على تنفيذ عمليات إدارية أوسع نطاقاً، كما ستدفعها لإدماج المواطنين بشكل أكبر ضمن عمليات توفير الخدمات مما يمكنهم من العمل عن كثب مع الحكومات الوطنية.

وفي ظل تعرض الأنظمة الاقتصادية إلى مختلف الضغوطات الناجمة عن برامج التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة وضغوطات الأنماط الجوية ، إلا أنه لا يزال على الحكومات العمل على إدارة وتنظيم مسؤولياتها المتعددة مثل تطوير الأراضي، والإسكان، وإدارة الموارد المائية، ومعالجة المياه المستخدمة، وازدحام الحركة المرورية.

كما تعد الإدارة البلدية التي تتمتع بالكفاءة شرطاً أساسياً للمواطنين للمضي قدماً نحو إيجاد حلول أكثر استدامة. كما ينبغي أن يكون المواطنين أكثر نشاطاً على صعيد الحلول المتعلقة بالبنية التحتية، وفيما يتعلق برسوم الاستخدام، ورسوم فصل النفايات، ورسوم الخدمات المشتركة مثل استخدام المركبات المؤجرة.

ولا بد من إيجاد المدن المستدامة من أجل تحقيق عملية التنمية المستدامة. وتعد المدن الشريك الأبرز لتحقيق التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية الألفية، لا سيما المدن في البلدان النامية.

كما تمت مطالبة هذه المدن بتنفيذ الاستجابة لظاهرة تغير المناخ في الوقت الحاضر، حيث أنها ستواجه ومواطنيها خلال الأعوام الثلاثين المقبلة صراعاً أكبر للتخفيف من آثار انبعاثات غازات الدفيئة المتزايدة والتكيف معها. كما أن كيفية الاستجابة البشرية سوف تعمل على تجسيد الكثير من شكل هذا القرن الحضري.

لقد خلّف إعصار كاترينا الكثير من الدمار في خليج المكسيك.

مدينة غواليور الهندية تتصدر الريادة في مجال التنمية

تكشف هذه المقالة بقلم السيدة شاهانا سينغ، رئيسة تحرير مجلة المياه الأسيوية، المجلة الرائدة في مجال المياه والمياه العادمة، العديد من المفاجآت، وقد حازت السيدة سينغ على جائزة الصحافة في البلدان الأسيوية النامية لعام 2008 عن مقالتها هذه حول مشروع للمياه ينفذه برنامج المونل في مدينة غواليور الهندية.

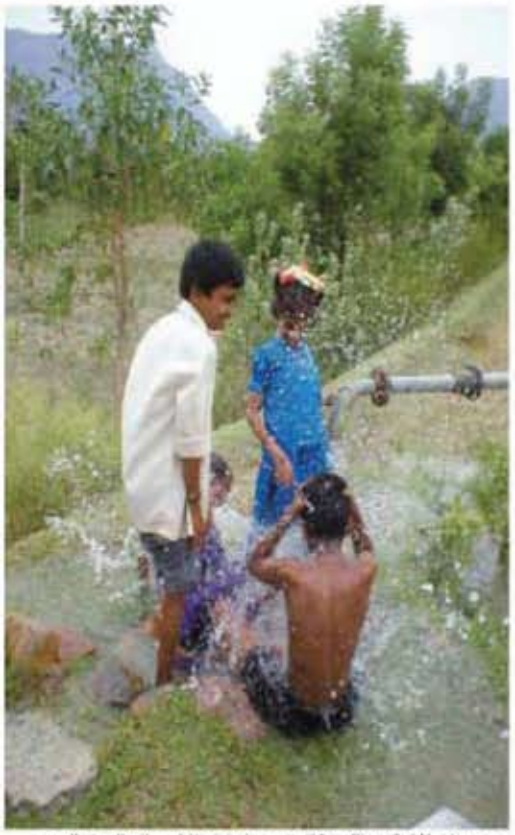

يهدف برنامج المياه للمدن الأسيوية إلى تحسين إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي في شتى أنحاء المنطقة.

لقد شكلت مسألة إمدادات المياه قضية أساسية منذ القرن الخامس عشر، ولا زالت تحظى بنفس الأهمية حتى الوقت الحاضر في مدينة غواليور التي تقع في ولاية ماديا براديش.

وقد تضمن برنامج المياه للمدن الأسيوية مدينة غواليور التاريخية، بالإضافة إلى ثلاث مدن أخرى في ولاية ماديا براديش، وهي: بوبال، إندور، وغابلبور. كما يمثل هذا البرنامج مبادرة مشتركة ما بين برنامج المونل، والحكومة الهولندية، ومصرف التنمية الأسيوي، وبلدان المنطقة، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يندرج ذلك ضمن الغاية السابعة من الهدف العاشر: وهي الحد من نسبة السكان غير المخدومين بإمدادات المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.

برنامج المياه للمدن الأسيوية

لقد تم الإعلان رسمياً عن البرنامج لدى انعقاد الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للمياه في شهر مارس / آذار 2008. كما يغطي البرنامج العديد من المدن في كل من الهند، والصين، ونيبال، ولاوس، وفيتنام. علاوة على ذلك، فإنه يسعى إلى تعزيز العمليات الإدارية الداعمة للشرائح الفقيرة في جميع هذه المدن، إلى جانب تعزيز عمليات إدارة متطلبات المياه، وزيادة الاهتمام البيئي بعمليات الصرف الصحي، وتوليد الدخل اللازم للفقراء لتمكينهم من الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي. كما يهدف البرنامج ضمن سعيه لتحقيق هذه الأهداف إلى تعبئة الإرادة السياسية، وتشجيع تنفيذ المزيد من الاستثمارات الجديدة في ميادين المياه والصرف الصحي في المدن، كما من خلال تنفيذ عمليات الرصد المنتظمة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الإطار، يقول السيد أنيرود موكيرجي، كبير مستشاري القسم التقني في برنامج المونل، بأن مصرف التنمية الأسيوي قد وافق على منح قرض بقيمة 181 مليون دولار لتطوير وتوسعة نطاق إمدادات المياه، وشبكات تصريف المياه ومرافق الصرف الصحي، وإدارة المخلفات الصلبة في المدن الأربعة التابعة لولاية ماديا براديش.

ما مدى فعالية برنامج المياه للمدن الأسيوية؟

توجد مجموعة من البرامج في طور التنفيذ في المناطق العشوائية لمدينة غواليور. علاوة على ذلك، وللحيلولة دون تشكيل الرسوم المرتفعة لتوصيل إمدادات المياه (والبالغة 750 روبية، أي ما يعادل 17 دولاراً) عائقاً أمام الشرائح الفقيرة، فقد تم السماح لهم بدفعها بأقساط ميسرة، وبما قيمته 80 روبية (1.80 دولاراً) شهرياً.

وفي حي لاكسمانبورا الفقير، والذي يقع في قلب المدينة، فيتضح من البسمة المرسومة على وجوه الأفراد بأن توفير المياه للشرب، وإعداد الطعام، والغسيل قد عمل على تسهيل الأمور على السكان والتخفيف من معاناتهم. ورداً على سؤال حول ما إذا كان السكان يستخدمون المياه بصورة عشوائية، أجابت إحدى السيدات قائلة: " بالطبع لا! نحن نعلم بأنه لا ينبغي علينا استخدام المياه بشكل عشوائي، حيث أنه لن تتوفر هذه المياه للآخرين في هذا الحي إذا ما قمنا بذلك، كما أننا قمنا بتشكيل لجنة للحفاظ على المياه وعدم إهدارها، حيث تقوم بجولات تفتيشية منتظمة على المساكن".

أما في الأحياء الفقيرة التي تقع على سفوح الجبال، توجد نحو 4 آلاف عائلة لا تصلها إمدادات المياه بالرغم من وجود شبكة الأنابيب اللازمة، وذلك نتيجة انخفاض قوة الضغط. وفي المساكن التي تتمتع بقوة ضغط كافية، فيتم ضخ المياه لمدة ساعتين فقط بعد منتصف الليل، لكن لا تزال هنالك آمال بتحسين هذا الوضع، وذلك بفضل الجهود التي يبذلها برنامج المونل وتعاونه مع البلديات المحلية.

وفي ظل المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الدور النشط للنساء، يجري تنفيذ المراحل النهائية لإنشاء خزانات للمياه السطحية بالإضافة إلى إنشاء شبكة لخطوط توزيع المياه.

وتقول إحدى السيدات: " سنتمتع بالراحة عندما يبدأ ضخ المياه، حيث أننا نعاني الآن من البقاء مستيقظين طوال الليل لتعبئة دلاء المياه، وبمجرد أن تبدأ عمليات الضخ إلى المساكن في الأوقات العادية، فسوف نتمكن نحن النساء من إيجاد المزيد من الوقت للقيام ببعض الأعمال المدرّة للدخل كالتطريز مثلاً، مما سيخفف علينا عبء النفقات المنزلية.. وذلك نظراً لذهاب غالبية الرجال من سكان هذا الحي للعمل في المدينة".

المعاناة الناجمة عن قضاء الأفراد حاجتهم في الخلاء

لا تزال مشكلة قضاء الأفراد لحاجتهم في الخلاء في كل من مناطق الأرياف والمناطق العشوائية في المدن تمثل مشكلة رئيسية تواجهها الهند على مدى عقود طويلة. أما بالنسبة لسكان مناطق الأرياف، فيعد هذا الأسلوب بمثابة الأمر الطبيعي لهم، حيث يقطعون مسافات طويلة لقضاء حاجتهم في الحقول البعيدة، في حين تضطر النساء إلى الذهاب في الصباح الباكر وقبل شروق الشمس لقضاء حاجتهن. كما يتم اتباع الأسلوب ذاته في الأحياء الفقيرة داخل المدن. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تسجيل العديد من حالات التحرش الجنسي التي وقعت في ساعات الصباح الباكر لدى ذهاب النساء إلى تلك المناطق لقضاء حاجتهن.

وعلى صعيد متصل، يمكن القول بأن جميع الجهود السابقة لكل من الحكومات والمؤسسات التمويلية قد باءت بالفشل، وذلك لدى محاولتها إنشاء دورات مياه لاستخدام الفقراء، حيث يعزى فشل هذه المساعي إلى عدم اعتياد أولئك الأفراد على الجلوس داخل دورات المياه المغلقة واستخدام المراحيض، كما أنهم يفضلون قضاء حاجتهم في الخلاء.

من جهة اخرى فقد ثبت فشل هذه المبادرات من خلال عدم استجابة الافراد لها حيث انهم قاموا بتحويل دورات المياه الى مستودعات لتخزين الحبوب و غيرها من المواد.

وقد أدركت المنظمات الدولية بأن تنفيذ أي برنامج لن يكون ذي جدوى دون مشاركة المجتمع المحلي، وتبعاً لذلك، فقد تم التحول إلى التركيز على زيادة وعي الأفراد، لا سيما النساء والأطفال، حول مختلف المسائل المرتبطة بالصحة العامة، كضرورة قضاء الحاجة في أماكن مخصصة لهذا الغرض، وغسل الأيدي بعد استخدام المراحيض، وما إلى ذلك. من جهة أخرى، فقد تم إنشاء عدد من دورات المياه في الأحياء الفقيرة من أجل تدريب الأفراد على استخدامها وتوضيح الفوائد التي ستعود عليهم.

ويبدو بأن الجهود التي تم تنفيذها لتثقيف الأفراد قد أثمرت عن نتائج إيجابية في الأحياء الفقيرة التي تمت تغطيتها ضمن برنامج المدن للمياه الأسيوية. وفي هذا الإطار، يقول السيد موهان موجفال، مستشار الشؤون الفنية في برنامج المونل:

" لقد تم إعداد برنامج يتضمن التكلفة التي يتحملها سكان الأحياء الفقيرة، والبالغة ألف روبية، والتي تتضمن أجور العاملين والمواد المستخدمة، وذلك من إجمالي 3 آلاف روبية، حيث يمكنهم الحصول على المبلغ المتبقي من صندوق تمويلي لدعم عمليات إنشاء مرافق الصرف الصحي".

وتتصدر النساء الطليعة في الحركة الهادفة لإنشاء دورات المياه في المساكن، حيث تقول إحدى النساء من سكان الأحياء الفقيرة: " إنها لنعمة حقاً أن تحظى بمرحاض خاص في منزلك، حيث أنك لن تضطر للاستيقاظ مبكراً للذهاب إلى الحقول لقضاء حاجتك. كما أنه ليس لدينا ما يدعو للقلق على سلامتنا وسلامة بناتنا". كما يتضح هنا وجود تغير في التفكير، والذي لوحظ من الحماس الذي أبداه سكان هذه الأحياء لعرض دورات المياه في مساكنهم والتباهي بها.

نشر الوعي من خلال المدارس

توجد مدرسة ابتدائية في كل حي من الأحياء الفقيرة، وبصرف النظر عن المواضيع العادية التي يتلقاها الطلاب في هذه المدارس، فيتم تدريسهم مبادئ الصحة العامة والقواعد السليمة المرتبطة بها، والتي تعد أمراً في غاية الأهمية لتحسين أحوال المجتمع. كما تتضمن الطرق المبتكرة لنقل الرسالة حول النظافة الشخصية تحفيظ الأطفال لأناشيد ترتبط بهذا السياق.

وفي زيارة لإحدى المدارس، كان الأطفال ينشدون وبصوت واحد أغنية يقولون فيها: " يجب أن نغسل أيدينا بالصابون قبل الأكل وبعد الأكل، وبعد الذهاب للحمام، وقبل إعداد الطعام وكلما اتسخت أيدينا". ويجيب أحد الأطفال لدى سؤالنا له حول أهمية هذا الموضوع : " يجب أن نغسل أيدينا لأننا إذا لم نقم بذلك فسوف تدخل الجراثيم إلى أجسامنا وسوف نمرض! ".

كما تقول إحدى الأمهات : " إننا نتعلم الكثير من المعلومات الجديدة من أطفالنا لدى عودتهم من المدرسة" ولدى سؤالنا لها ما إذا كانت مقتنعة بأهمية تعليم ابنتها، أجابت : " بالطبع، يذهب كل من ابنتي وابني إلى المدرسة ".

علاوة على ذلك، توجد العديد من المدارس والتي تتضمن منشآتها مرافق لتجميع مياه الأمطار على سطوحها، حيث يمثل هذا الأمر مبادرة هادفة ولكنها تتطلب المزيد من الاهتمام.

تمكين المرأة

يمكننا القول بأنه قد تم اعتماد الإستراتيجيات الصائبة، حيث يتضح ذلك من الثقة التي تبديها النساء من سكان الأحياء الفقيرة والمشمولة ضمن برنامج المياه للمدن الآسيوية. كما تشعر النساء بالمزيد من الثقة نتيجة تمكينهن من المشاركة في مختلف جوانب عمليات صنع القرار، ونتيجة تمكينهن من امتلاك الأصول. كما يتضح اختلاف نظرة الرجال للمرأة من خلال استماعهم لآرائها خلال الاجتماعات وإتاحة المجال لها للحديث وتبادل وجهات النظر.

وتعبّر إحدى النساء عن غبطتها بالقول: " يمكن للمرأة القيام بكل ما يقوم به الرجال". علاوة على ذلك، فقد لوحظ وجود شعور من التآخي ما بين النساء، واللاتي يتعاونن مع بعضهن البعض لتنفيذ مختلف المهام.

وفي هذا الصدد، أشارت إحدى النساء إلى أنهن يعملن على ادخار المال لمواجهة الأيام الصعبة، وتقول أخرى: " نقوم بإقراض المال لبعضنا البعض في حال مواجهة أي منا لظروف طارئة أو صعبة".

أهمية العنصر الاجتماعي

لا بد لي من القول بأن عمدة مدينة جواليور هو عبارة عن شخص مهتم للغاية بالمسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، والدليل على صحة قولي ما أثبتته زيارتي إليه في مكتبه الذي يقع في مبنى أنيق للغاية يعود تاريخها إلى العصور الوسطى. كما أشار السيد Shejwalkar، لدى زيارتي له إلى تنفيذ الكثير من الجهود لتحسين مستوى الصرف الصحي في المدينة، بيد أنه لا تزال هنالك الكثير من الجهود الأخرى التي يتعين تنفيذها. كما أضاف قائلاً: " لا بد لنا من زيادة قدرة محطات المعالجة، إننا بحاجة للمضي مع الزمن وتوظيف أحدث وسائل الرصد لتنفيذ هذه العملية على أتم وجه. أما في الوقت الحالي، فإننا لا نقتطع سوى نسبة محددة من رسوم إمدادات المياه، ويتعين علينا خفض معدل الموارد المائية التي لا تدر أية عوائد، فضلاً عن ضرورة التخلص وبشكل جذري من أسلوب قضاء الحاجة في الخلاء".

ولا يوجد في المدينة في الوقت الحاضر أية محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، وذلك نظراً للتخلص منها مباشرة من خلال تصريفها في المسطحات المائية. من جهة أخرى، فقد أشار عمدة المدينة إلى إنشاء محطتين لمعالجة المياه العادمة خلال عامي 2007 و 2008، بالإضافة إلى توكيده على ضرورة تعزيز العنصر الاجتماعي في إطار المشاريع الهندسية التي يجري تنفيذها، ولا بد من وجود مشاركة للمجتمع المحلي.

صفوف WATSAN

أطلق برنامج المياه للمدن الآسيوية مبادرة متميزة يطلق عليها "WATSAN Classroom" (أي صفوف التوعية حول المياه والصرف الصحي)، كما تم تزويد هذه الغرف الصفية التي تمثل تحفة فنية رائعة بجميع المعدات اللازمة لتعليم الأطفال والمدرسين على حد سواء جميع المسائل المتعلقة بهذه القضية. علاوة على ذلك، تحضر مجموعات من الطلاب والمدرسين من شتى المدارس في مدينة جواليور هذه الصفوف بشكل منتظم، إضافة إلى إنشاء غرف صفية مشابهة في مدن أخرى تتم تغطيتها من خلال البرنامج.

وتوفر هذه الصفوف جواً مواتياً للتعليم، وذلك بفضل وضع الملصقات على الجدران والتي تحتوي على معلومات ثرية باللغة الهندية المحلية، بالإضافة إلى النماذج التوضيحية لعمليات معالجة المياه وتخصيص مساحة لتقديم العروض التوضيحية الخاصة بهذه المسألة. من جهة أخرى، فيتم من خلال هذه الصفوف التركيز على القيم المرتبطة بمسألة المياه كضرورة دفع فواتير المياه بشكل منتظم وضرورة عدم استخدام المياه بطريقة غير مشروعة، حيث تعد أهمية غرس هذه القيم في عقول الأطفال أمراً ضرورياً للغاية.

على صعيد متصل، يبين السيد K.K. Srivastava، مدير مشروع توفير المياه والتطوير البيئي في المدن، بالقول: " لقد قمنا بعرض مجموعة من القصائد التي ألفها الأطفال بأنفسهم خلال مسابقة تم تنظيمها مؤخراً حول المسائل المتعلقة بالمياه، كما قمنا بعرض تجربة مميزة في ركن آخر من الصف، كما أننا نطلب من الأطفال فتح صنبور المياه لمدة خمس دقائق وجمع المياه التي تجري من الصنبور، ومن ثم قياس حجم المياه التي تم جمعها، حيث يتعلم الأطفال بهذا الأسلوب مقدار المياه المهدرة في كل مرة يتركون بها صنبور المياه جارياً". وبالفعل، تبين ردود فعل الأطفال المسجلة في كتاب الزوار استيعاب غالبيتهم لقدر كبير من المعلومات بهذا الصدد من خلال حضور هذه الصفوف.

مشاركة المجتمع المحلي – العامل الرئيسي للنجاح

من الجلي هنا بأن النجاح الذي حققته المبادرات التي تم تنفيذها في مدينة جواليور تعزى إلى وجود مشاركة كبيرة للمجتمع المحلي إلى جانب تحقيق التعاون بين العديد من المنظمات لتحقيق أهداف مشتركة.

وقد بيّن العديد من المسؤولين التزامهم الشخصي بهذا المشروع. علاوة على ذلك، فإن الدورات التدريبية المكثفة

يعيد توفير المياه النأمونة أمراً هاماً للحفاظ على صحة سكان العشوائيات.

والتي تم توفيرها للمسؤولين من مختلف المستويات قد ساعدتهم في التركيز على الأهداف، حيث يتضح هنا بأن البرنامج قد كان متكاملاً، حيث تضمن هيكلاً متكاملاً يأخذ بعين الاعتبار شتى المسائل، بدءاً بعمليات التمويل وانتهاءً بتحفيز الأفراد، ولا بد من الإشارة إلى وجود الإحساس بالعزم والتفاؤل إزاء المستقبل.

بيد أن المناطق العشوائية سوف تواصل نموها، حيث أشار الدكتور Kulwant Singh كبير المستشارين التقنيين في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى ذلك بالقول: " لو افترضنا إمكانية تحقيقنا للأهداف الإنمائية للألفية والمرتبطة بقضايا المياه والصرف الصحي بحلول عام 2015 كما هو متوقع، فسوف يبقى لدينا العدد ذاته من الأفراد ممن لا يتمتعون بالخدمات، كما هو الحال الآن".

تنتشر العشوائيات في شتى المدن، حتى الصغيرة منها، كمدينة جواليور الهندية، حيث تنتشر 230 منطقة عشوائية. كما عمل برنامج المياه للمدن الآسيوية حتى الآن على تغطية 16 منطقة عشوائية، بيد أن عدد هذه العشوائيات يعد أكبر بكثير في المراكز الحضرية الثلاثة الأخرى في ولاية ماديا براديش. من جهة أخرى، فإن المدن الأربع في هذه الولاية لا تمثل سوى عدد ضئيل من إجمالي المناطق في الهند – والتي تتجاوز كثافتها السكانية المليار نسمة، فضلاً عن وجود 22 بالمائة من الإجمالي السكاني ممن يعيشون دون خط الفقر، وتمثل منطقة دارافي العشوائية في مدينة مومباي موطناً لنحو مليون نسمة، حيث تعد هذه المنطقة أكبر العشوائيات في العالم.

وقد تم مؤخراً الانتهاء من إنشاء شبكة لتوزيع المياه لتغطية نحو ألف ومائتي مسكن، حيث تم تنفيذ هذا المشروع تحت مظلة برنامج إدارة المجتمع المحلي لتوفير المياه في منطقة راماجي كابورا. علاوة على ذلك، فقد تم تشغيل هذه الشبكة بنجاح، حيث تتم إدارتها من قبل لجنة المجتمع المحلي لتوفير إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، حيث يحصل السكان على إمدادات المياه مقابل دفع رسوم شهرية ثابتة. من جهة أخرى، فقد تم الانتهاء أيضاً من برنامج لتوفير مرافق الصرف الصحي والذي تتم إدارته من قبل المجتمع المحلي، حيث تم تنفيذه بدعم من برنامج الوئل ضمن برنامج المياه للمدن الآسيوية، حيث تستفيد منه 2500 أسرة.

كما تم توفير الدعم لنحو 5 آلاف أسرة (25 ألف نسمة) من خلال مبادرة توفير المرافق الصحية البيئية في المناطق العشوائية وذلك في 16 منطقة في مدينة غواليور، حيث تم توفير إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي لهذه الأسر. من ناحية ثانية، فقد تم تنفيذ نظام إدارة المرافق الصحية العامة في منطقة لاكسمانبورا من خلال برنامج المياه للمدن الآسيوية، حيث تم ترشيح هذا النظام لجائزة وطنية عن فئة أفضل الممارسات المتبعة والتي أطلقتها وزارة التنمية الحضرية في الهند.

وهنالك مبادرات أخرى يتم تنفيذها من خلال شراكة ما بين المؤسسة البلدية لمدينة غواليو وبرنامج الوئل، والتي تتضمن تحديث 10 دورات عامة للمياه والتي تخدم ما يزيد عن 300 مؤسسة تم تشغيلها لتحسين مستويات إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي وزيادة مستوى الوعي في عشوائيات مدينة غواليور.

من أين سيأتي التمويل الآن؟

تعد عمليات الإقراض السكني المضللة السبب الجذري لنشوء الأزمة المالية العالمية التي نشهدها في الوقت الراهن، هذا ما يناقشه هنا السيد دانيال بيو، رئيس قسم التعاون التقني في برنامج المونل.

نادراً ما يتم إدراج قطاع الإنشاء في صلب سياسات الانتعاش الاقتصادي

عملت وزارة الخزينة الأمريكية على ضخ سيولة بلغت قيمتها 200 مليار دولار في السابع من سبتمبر / أيلول 2008 لكل من شركتي "فاني ماي" و "فريدي ماك" كبرى شركات الرهن العقاري في الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تأميمهما بحكم الواقع. كما بلغ مجموع الائتمان في كلتا الشركتين ما يزيد عن 5 تريليون دولار، بيد أنهما قد شهدتا ارتفاعاً متسارعاً في قيمة ديونهما بالإضافة إلى انهيار قيمة أسهمهما.

وبالرغم من عمل كلتا الشركتين بدعم حكومي منذ وقت سابق، إلا أن انهيارهما وتعرضهما للتأميم القسري قد كان إشارة واضحة لبداية الأزمة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن.

وفي الخامس والعشرين من نوفمبر / تشرين أول 2008، أعلن مجلس الاحتياطي الفدرالي عن نيته لشراء جزء من ديون هاتين المؤسستين وأسهمهما المتعثرة بقيمة تبلغ 600 مليار دولار. كما أعلنت وزارة الخزينة الأمريكية في شهر فبراير / شباط 2009 عن نيتها لتنفيذ خطة للاستقرار المالي بقيمة تتجاوز تريليون دولاراً، بالإضافة إلى إعلانها عن ضخ سيولة إضافية لكلتا الشركتين بلغت قيمتها 200 مليار دولار. من جهة أخرى، فقد تمت مقارنة هذه المبالغ المذكورة بقيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية. وبحسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ فقد بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2007 ما مجموعه 103.5 مليار دولار (21.8 مليارا مقدمة من الولايات المتحدة، 67 مليار دولار مقدمة من أوروبا، 7.7 مليار دولار مقدمة من اليابان، و 4 مليارات دولار مقدمة من كندا).

الأسباب الجذرية لنشوء الأزمة

لقد نشأت العديد من الآراء والتعليقات حول الاضطرابات المالية التي شهدها العالم منذ عام 2008، والتي تعد الأسوأ منذ عام 1929 والأولى من نوعها كأزمة ذات طابع عالمي حقيقي، إلا أنه لم يتم إيلاء اهتمام كبير بنقطة انطلاقة هذه الأزمة، والمتمثلة في الإخفاق التام لنظام التمويل السكني في الولايات المتحدة.

وهنا، دعونا نحاول تلخيص ما حدث في الولايات المتحدة منذ عام 2001 وحتى عام 2008، مع الأخذ بعين الاعتبار وقوع أحداث مماثلة في بلدان أخرى كالمملكة المتحدة وإسبانيا.

ويعد السبب الجذري هنا تلاعب القطاع المصرفي بنظام التمويل السكني، وقد تم ذلك بصورة أساسية من خلال التلاعب بأسعار الفوائد، وبخفض الدفعات الأولية وفترات سداد القروض.

وبعبارة أخرى: قدمت المصارف قروضاً بأسعار فائدة منخفضة للمقترضين من الطبقة المتوسطة، مما أسفر عن إفراط في مستوى المديونية بالإضافة إلى خفض جذري في قدرات الادخار (والتي انخفضت إلى الصفر أو بلغت معدلات سلبية). كما قدمت المصارف في الوقت ذاته قروضاً بأسعار فائدة مرتفعة للأسر ذات الدخل المنخفض (وهي الشريحة غير المعروفة حيث تم استخدام أسعار الفائدة المعدلة لإخفاء المعدلات الحقيقية للفوائد والتي عادة ما كانت تتجاوز 10 بالمائة). علاوة على ذلك، فقد ارتبط هذا النهج بعدم كفاية الدفعات الأولية، إلى جانب المبالغة في تقدير معدلات النمو المستقبلية في مستويات الدخل، مما أدى إلى تخلف كبير في سداد هذه القروض.

وقد كان القصد من هذه الإجراءات تعزيز مستويات الملكية في المجتمع الأمريكي، حيث أنه لطالما كانت هذه المسألة في صميم القيم الإيديولوجية الأمريكية والتي تمثلت بعبارة (إذا لم تكن مالكاً لمنزلك فلا يمكنك أن تكون مواطناً صالحاً، ولن تكون لديك أية جذور). كما تعد أسعار الفائدة المنخفضة والمصطنعة بمثابة الأسلوب الأمريكي المتبع لدعم الطبقة المتوسطة وتمكين أفرادها من امتلاك المنازل (الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى الحد من الإعانات الحكومية الرسمية)، في حين بدت الإستراتيجية الجديدة للإقراض بأسعار فائدة مرتفعة دون وجود ضمانات للسداد كوسيلة عجيبة لتحسين قدرة الشرائح الفقيرة على امتلاك المساكن.

أخطاء أم مصائب مهلكة؟

لم اتبعت المصارف هذا المسار المحفوف بالمخاطر، ولماذا وقع الأفراد في هذا الفخ؟

لقد كانت إجابة الأسر على هذا التساؤل مباشرة إلى حد ما، حيث كانت أسعار المساكن تشهد وتيرة متسارعة للغاية خلال الأعوام 2001 – 2006 (بنسبة تجاوزت 60 بالمائة في غضون خمس سنوات) وذلك بالمقارنة مع أسعار السلع الأخرى. ولذلك، فقد اعتبر شراء المساكن بمثابة استثمار جيد (حيث كان أولئك الأفراد يأملون ببيع مساكنهم بأسعار أعلى في وقت لاحق ، آخذين بعين الاعتبار استمرار الاتجاه التصاعدي للأسعار). كما كانت مستويات الطلب مرتفعة، سواء من الطبقة المتوسطة (والتي كان أفرادها في غاية السعادة لتمتعهم بأسعار فائدة منخفضة) ومن الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع (والتي راهن أفرادها على تحسن أوضاعهم في المستقبل وتمتعهم من خلال الملكية بجزء من الحلم الأمريكي). بيد أنه ولسوء الحظ، فلا يمكن لأسعار المساكن من الاستمرار في الارتفاع إلى الأبد بمعدل أسرع من معدل التضخم، حيث يعزى ذلك ببساطة إلى بلوغ مستوى الطلب إلى مرحلة الإشباع عند نقطة معينة، ومن ثم يبدأ بالتلاشي تدريجياً ويبدأ حينئذ اتجاه تنازلي.

وقد بدأ هذا الاتجاه في عام 2007 لدى انخفاض أسعار المساكن في البلاد بنسبة 9 بالمائة (كما تجاوزت هذه النسبة 10 بالمائة في عام 2008). علاوة على ذلك، فقد تزامن هذا الأمر مع مجمل عملية تحديد مستويات الإقراض، الأمر الذي أسفر عن نشوء حلقة مفرغة أدت إلى حدوث الانهيار المالي خلال شهري سبتمبر / أيلول – أكتوبر / تشرين أول 2008.

أما على الصعيد المصرفي، فقد كانت الاستجابة أكثر تعقيداً، حيث يفترض بالمصرفيين أن يكونوا على قدر من الذكاء، ولذلك، يمكننا التساؤل هنا حول سبب منح المصارف القروض للعملاء المتعثرين (بما مجموعه 2 أو 3 مليون أسرة) من خلال قروض عقارية ثانوية تبلغ قيمتها نحو تريليون دولار من أصل سوق سندات تبلغ قيمته الإجمالية 6 تريليون دولار في عام 2007، إلا أنه لم تكن هنالك سوى بضعة إجابات على الصعيد الإعلامي بهذا الخصوص. وبصرف النظر عن الاعتبارات الغامضة حول الضمانات المقدمة للقروض الثانوية وحول القروض السامة، فمن الصعب إيجاد فهم لسبب إيجاد المؤسسات المصرفية لأدوات الإقراض هذه.

بيع القروض

لقد كانت نقطة البداية تتمثل في امتلاك المصارف للكثير من الأموال وكان لا بد لها من إقراض أكبر قدر منها، حتى وإن تطلب هذا الأمر تحملها لمخاطر كبيرة. ثانياً، وجدت المصارف أساليب معقدة وغير منضبطة لتقاسم هذه المخاطر فيما بينها. كما تمت هذه العملية بإعادة بيع القروض السكنية ودمجها للتخفيف من المخاطر، والحصول على الأرباح في كل خطوة تتخذها. كما تم بيع هذه القروض في الواقع على شكل سندات للرهن العقاري وذلك في ظل توسع نطاق سوق سندات الرهن العقاري.

فعلى سبيل المثال: يمنح احد البنوك قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ 200 ألف دولار، وبسعر فائدة بنسبة 7 بالمائة على مدى 30 عاماً، حيث يعني ذلك بأن المقترض سوف يعمل في المحصلة على سداد قرض بقيمة 480 ألف دولار، أو ما يعادل 16 ألف دولار سنوياً. ومن ثم يعمل البنك على بيع هذا القرض إلى بنك آخر (أو مستثمر آخر) بقيمة 220 ألف دولار، حيث يحصل البنك الأول على ربح بقيمة 20 ألف دولار في نهاية الأمر. كما يمكن للبنك الآخر أن يحتفظ بهذا القرض أو أن يبيعه، وإذا ما قام بالخيار الثاني، فيمكنه تحقيق بعض الأرباح، أما في حال اتخاذه للخيار الأول، فإنه سيواجه خطر السداد المتعثر. بيد أن تقليص هذا الخطر لن يكون ممكناً بإعادة بيع كل قرض على حدا كما هو مذكور في المثال السابق، بل من خلال إعادة دمج مجموعة من القروض مع بعضها البعض (حيث تسمى هذه العملية بالتسنيد).

من أين سيأتي التمويل الآن؟

تعد عمليات الإقراض السكني المضللة السبب الجذري لنشوء الأزمة المالية العالمية التي نشهدها في الوقت الراهن، هذا ما يناقشه هنا السيد دانيال بيو، رئيس قسم التعاون التقني في برنامج الموئل.

نادراً ما يتم إدراج قطاع الإنشاء في صلب سياسات الانتعاش الاقتصادي

عملت وزارة الخزينة الأمريكية على ضخ سيولة بلغت قيمتها 200 مليار دولار في السابع من سبتمبر / أيلول 2008 لكل من شركتي "فاني ماي" و "فريدي ماك" كبرى شركات الرهن العقاري في الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تأميمهما بحكم الواقع. كما بلغ مجموع الائتمان في كلتا الشركتين ما يزيد عن 5 تريليون دولار، بيد أنهما قد شهدتا ارتفاعاً متسارعاً في قيمة ديونهما بالإضافة إلى انهيار قيمة أسهمهما.

وبالرغم من عمل كلتا الشركتين بدعم حكومي منذ وقت سابق، إلا أن انهيارهما وتعرضهما للتأميم القسري قد كان إشارة واضحة لبداية الأزمة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن.

وفي الخامس والعشرين من نوفمبر / تشرين أول 2008، أعلن مجلس الاحتياطي الفدرالي عن نيته لشراء جزء من ديون هاتين المؤسستين وأسهمهما المتعثرة بقيمة تبلغ 600 مليار دولار. كما أعلنت وزارة الخزينة الأمريكية في شهر فبراير / شباط 2009 عن نيتها لتنفيذ خطة للاستقرار المالي بقيمة تتجاوز تريليون دولاراً، بالإضافة إلى إعلانها عن ضخ سيولة إضافية لكلتا الشركتين بلغت قيمتها 200 مليار دولار. من جهة أخرى، فقد تمت مقارنة هذه المبالغ المذكورة بقيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية. وبحسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ فقد بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2007 ما مجموعه 103.5 مليار دولار (21.8 مليارا مقدمة من الولايات المتحدة، 67 مليار دولار مقدمة من أوروبا، 7.7 مليار دولار مقدمة من اليابان، و 4 مليارات دولار مقدمة من كندا).

الأسباب الجذرية لنشوء الأزمة

لقد نشأت العديد من الآراء والتعليقات حول الاضطرابات المالية التي شهدها العالم منذ عام 2008، والتي تعد الأسوأ منذ عام 1929 والأولى من نوعها كأزمة ذات طابع عالمي حقيقي، إلا أنه لم يتم إيلاء اهتمام كبير بنقطة انطلاقة هذه الأزمة، والمتمثلة في الإخفاق التام لنظام التمويل السكني في الولايات المتحدة.

وهنا، دعونا نحاول تلخيص ما حدث في الولايات المتحدة منذ عام 2001 وحتى عام 2008، مع الأخذ بعين الاعتبار وقوع أحداث مماثلة في بلدان أخرى كالمملكة المتحدة وإسبانيا.

ويعد السبب الجذري هنا تلاعب القطاع المصرفي بنظام التمويل السكني، وقد تم ذلك بصورة أساسية من خلال التلاعب بأسعار الفوائد، وبخفض الدفعات الأولية وفترات سداد القروض.

وبعبارة أخرى: قدمت المصارف قروضاً بأسعار فائدة منخفضة للمقترضين من الطبقة المتوسطة، مما أسفر عن إفراط في مستوى المديونية بالإضافة إلى خفض جذري في قدرات الادخار (والتي انخفضت إلى الصفر أو بلغت معدلات سلبية). كما قدمت المصارف في الوقت ذاته قروضاً بأسعار فائدة مرتفعة للأسر ذات الدخل المنخفض (وهي الشريحة غير المعروفة حيث تم استخدام أسعار الفائدة المعدلة لإخفاء المعدلات الحقيقية للفوائد والتي عادة ما كانت تتجاوز 10 بالمائة). علاوة على ذلك، فقد ارتبط هذا النهج بعدم كفاية الدفعات الأولية، إلى جانب المبالغة في تقدير معدلات النمو المستقبلية في مستويات الدخل، مما أدى إلى تخلف كبير في سداد هذه القروض.

وقد كان القصد من هذه الإجراءات تعزيز مستويات الملكية في المجتمع الأمريكي، حيث أنه لطالما كانت هذه المسألة في صميم القيم الإيديولوجية الأمريكية والتي تمثلت بعبارة (إذا لم تكن مالكاً لمنزلك فلا يمكنك أن تكون مواطناً صالحاً، ولن تكون لديك أية جذور). كما تعد أسعار الفائدة المنخفضة والمصطنعة بمثابة الأسلوب الأمريكي المتبع لدعم الطبقة المتوسطة وتمكين أفرادها من امتلاك المنازل (الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى الحد من الإعانات الحكومية الرسمية)، في حين بدت الإستراتيجية الجديدة للإقراض بأسعار فائدة مرتفعة دون وجود ضمانات للسداد كوسيلة عجيبة لتحسين قدرة الشرائح الفقيرة على امتلاك المساكن.

أخطاء أم مصائب مهلكة؟

لم اتبعت المصارف هذا المسار المحفوف بالمخاطر، ولماذا وقع الأفراد في هذا الفخ؟

لقد كانت إجابة الأسر على هذا التساول مباشرة إلى حد ما، حيث كانت أسعار المساكن تشهد وتيرة متسارعة للغاية خلال الأعوام 2001 – 2006 (بنسبة تجاوزت 60 بالمائة في غضون خمس سنوات) وذلك بالمقارنة مع أسعار السلع الأخرى. ولذلك، فقد اعتبر شراء المساكن بمثابة استثمار جيد (حيث كان أولئك الأفراد يأملون ببيع مساكنهم بأسعار أعلى في وقت لاحق ، آخذين بعين الاعتبار استمرار الاتجاه التصاعدي للأسعار). كما كانت مستويات الطلب مرتفعة، سواء من الطبقة المتوسطة (والتي كان أفرادها في غاية السعادة لتمتعهم بأسعار فائدة منخفضة) ومن الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع (والتي راهن أفرادها على تحسن أوضاعهم في المستقبل وتمتعهم من خلال الملكية بجزء من الحلم الأمريكي). بيد أنه ولسوء الحظ، فلا يمكن لأسعار المساكن من الاستمرار في الارتفاع إلى الأبد بمعدل أسرع من معدل التضخم، حيث يعزى ذلك ببساطة إلى بلوغ مستوى الطلب إلى مرحلة الإشباع عند نقطة معينة، ومن ثم يبدأ بالتلاشي تدريجياً ويبدأ حينئذ اتجاه تنازلي.

وقد بدأ هذا الاتجاه في عام 2007 لدى انخفاض أسعار المساكن في البلاد بنسبة 9 بالمائة (كما تجاوزت هذه النسبة 10 بالمائة في عام 2008). علاوة على ذلك، فقد تزامن هذا الأمر مع مجمل عملية تحديد مستويات الإقراض، الأمر الذي أسفر عن نشوء حلقة مفرغة أدت إلى حدوث الانهيار المالي خلال شهري سبتمبر / أيلول – أكتوبر / تشرين أول 2008.

أما على الصعيد المصرفي، فقد كانت الاستجابة أكثر تعقيداً، حيث يفترض بالمصرفيين أن يكونوا على قدر من الذكاء، ولذلك، يمكننا التساول هنا حول سبب منح المصارف القروض للعملاء المتعثرين (بما مجموعه 2 أو 3 مليون أسرة) من خلال قروض عقارية ثانوية تبلغ قيمتها نحو تريليون دولار من أصل سوق سندات تبلغ قيمته الإجمالية 6 تريليون دولار في عام 2007، إلا أنه لم تكن هنالك سوى بضعة إجابات على الصعيد الإعلامي بهذا الخصوص. وبصرف النظر عن الاعتبارات الغامضة حول الضمانات المقدمة للقروض الثانوية وحول القروض السامة، فمن الصعب إيجاد فهم لسبب إيجاد المؤسسات المصرفية لأدوات الإقراض هذه.

بيع القروض

لقد كانت نقطة البداية تتمثل في امتلاك المصارف للكثير من الأموال وكان لا بد لها من إقراض أكبر قدر منها، حتى وإن تطلب هذا الأمر تحملها لمخاطر كبيرة. ثانياً، وجدت المصارف أساليب معقدة وغير منضبطة لتقاسم هذه المخاطر فيما بينها. كما تمت هذه العملية بإعادة بيع القروض السكنية ودمجها للتخفيف من المخاطر، والحصول على الأرباح في كل خطوة تتخذها. كما تم بيع هذه القروض في الواقع على شكل سندات للرهن العقاري وذلك في ظل توسع نطاق سوق سندات الرهن العقاري.

فعلى سبيل المثال: يمنح احد البنوك قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ 200 ألف دولار، وبسعر فائدة بنسبة 7 بالمائة على مدى 30 عاماً، حيث يعني ذلك بأن المقترض سوف يعمل في المحصلة على سداد قرض بقيمة 480 ألف دولار، أو ما يعادل 16 ألف دولار سنوياً. ومن ثم يعمل البنك على بيع هذا القرض إلى بنك آخر (أو مستثمر آخر) بقيمة 220 ألف دولار، حيث يحصل البنك الأول على ربح بقيمة 20 ألف دولار في نهاية الأمر. كما يمكن للبنك الآخر أن يحتفظ بهذا القرض أو أن يبيعه، وإذا ما قام بالخيار الثاني، فيمكنه تحقيق بعض الأرباح، أما في حال اتخاذه للخيار الأول، فإنه سيواجه خطر السداد المتعثر، بيد أن تقليص هذا الخطر لن يكون ممكناً بإعادة بيع كل قرض على حدا كما هو مذكور في المثال السابق، بل من خلال إعادة دمج مجموعة من القروض مع بعضها البعض (حيث تسمى هذه العملية بالتسنيد،

وهي العملية التي اتبعتها الشركات مثل مصرف "بروثرز بانك" من خلال جمع قروضها وتحويلها إلى سندات أو أوراق مالية وبيعها للمستثمرين)، حيث تتم المزايدة عليها بطبيعة الحال في السوق المالي، وتحديداً في سوق السندات المالية.

ولربما كان المصرفيون يتوقعون في هذه المرحلة حدوث معجزة على الأرجح (من خلال تحقيق عوائد جيدة) وبعض الخسائر. كما يعد ذلك جوهر الاستثمارات الرأسمالية في اقتصاد الأسواق، والذي يتمثل في تكبد خسائر منضبطة. من ناحية أخرى، فقد كان المصرفيون يتوقعون تحقيق المزيد من الأرباح، وذلك نظراً لارتفاع أسعار الفائدة بما فيه الكفاية، إلا أنهم لم يتوقعوا حدوث خسائر ناجمة عن انحباس الرهن. علاوة على ذلك، فقد اتبعت العديد من المصارف الأدوات الجديدة التي عمل الخبراء في سوق "وول ستريت" على إعدادها، والذين توقعوا تحقيق وفورات كما حصل في مرحلة الثمانينيات (حيث تراكمت المدخرات ومن ثم حدثت أزمة القروض في عام 1987). كما أنه لم يتسن لهذه المصارف من اكتشاف هول هذه المخاطر سوى في عام 2007، حيث أدركوا خروج معدلات الخسائر عن نطاق السيطرة بحيث تجاوزت معدلات الإيرادات. إلا أن هذا الأمر قد جاء متأخراً.

وقد واجهت نحو مليون أسرة أمريكية تهديد طردها من مساكنها، وذلك نظراً لعدم تمكنها من سداد القروض السكنية المترتبة عليها. وقد واجهت كل من شركتي "فاني ماي" و "فريدي ماك" مأزقاً حقيقياً، حيث تم الأخذ بالحسبان تحضير كفالة في حال مواجهتهما للصعاب. كما يعرف هذا الأمر بالمخاطرة الأخلاقية، في حال عدم تجاوب وزارة الخزينة باعتبارها الملاذ الأخير لعملية الإقراض والمساعدة، كما تم انتقاد ذلك بشدة في صحيفة "وول ستريت" في شهر سبتمبر / أيلول 2008.

الانـهيار

لقد تعرضت القطاعات العقارية الثانوية للانهيار في شهر أغسطس / آب 2007، مما أعلن وجود أزمة مالية عالمية تلوح في الأفق، حيث حدثت بالفعل بعد عام منذ ذلك الحين ، كما أنها قد انعكست على جميع دافعي الضرائب الأمريكيين بصورة مباشرة، فضلاً عن انعكاسها على جميع سكان العالم بصورة غير مباشرة. كما أن المعجزة المتوقعة لم تحدث على الإطلاق. وبهذا الصدد، فقد أعلن السيد آلان غرينسبان، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفدرالي، قائلاً : " لقد كانت عملية تسنيد القروض السكنية السبب الرئيسي وراء نشوء الأزمة". كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الثقة ما بين المصارف قد تلاشت خلال صيف عام 2008، بالإضافة إلى شح عمليات الإقراض (والتي سميت الأزمة الائتمانية) فضلاً عن ارتفاع تكلفتها، حيث دخل العالم بأسره في حالة كساد، مما أدى إلى انفجار الفقاعة المالية.

وقد شهدت بورصات الأسهم انهياراً حاداً في شهر أكتوبر / تشرين أول 2008 في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك أسواق وول ستريت، طوكيو، لندن، وشنغهاي، وساوباولو، وجوهانسبيرغ. كما أعلنت العديد من الحكومات في هذا الإطار ضرورة تنفيذ مراجعة تامة لسياساتها وأدواتها الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى إدراكها لضرورة تنفيذ عمليات معمقة من المراجعة والإصلاح للهيكل المالي العالمي وضرورة تنظيم العملية الرأسمالية. إلا أن الرأي العام قد كان مريباً: حيث أن هذه الأزمة قد كانت نتيجة لمجموعة من الأسباب الهيكلية والحدسية، بيد أنه قد كان من الصعب إيجاد حد فاصل ما بين الأخطاء البشرية والمصائب الاقتصادية المهلكة.

كما عادت مؤسسة "بريتون وودز" برئاسة السيد جون كينز، أحد مؤسسيها، بقوة إلى السوق، إلا أنه يبدو بأن دور نظام التمويل السكني باعتباره العامل الأكثر شيوعاً لنشوء مختلف الأزمات المالية الأخيرة لم يصبح مفهوماً إلى حد الآن (والدليل على ذلك أن إعلان مؤتمر الدوحة في 9 ديسمبر / كانون أول 2008 حول تمويل عمليات التنمية لم يأت على ذكر نظام التمويل السكني في أي من فقراته التسعين).

من جهة أخرى، فلا بد من أن يستغل واضعو السياسات والخبراء الاقتصاديون لمؤشر هام هنا، وهو حقيقة اعتبار شراء منزل يعد كأفضل صفقة يمكن للأفراد تحقيقها خلال حياتهم، بيد أن هنالك حلقة مفرغة ومتواصلة تتمثل في الفقاعة السكنية – والأزمة المالية – والكساد الاقتصادي، والتي لا تزال تكرر نفسها على مدى عقود متتالية (1987 – 1997 – 2007)، وقد حان وقت كسر هذه الحلقة والعمل على نقطة البداية.

قطاع الإنشاء، العامل المحرك للنمو الاقتصادي

إن عمليات التمويل السكني والإعانات المالية – والتي تعد جوهر أية سياسة إسكانية – لا بد من أن تكون المسؤولية الأبرز للحكومات، وذلك وفقاً لمقترحات أجندة عمل برنامج الموئل، حيث لا ينبغي تركها للمضاربين، والتجار، والشركات التي لا تتعرض للمساءلة. وفي الواقع، لا بد من أن تصبح عمليات تمويل المساكن نوعاً من السلع العامة بحيث تخضع للمراقبة الحكومية الصارمة. علاوة على ذلك، فإن الحالة السائدة من الكساد والركود الاقتصادي وتراجع الأسواق العقارية قد تتيح فرصاً لإصلاح السياسات والتي قد تكون شائعة سياسياً في العديد من البلدان.

من جهة أخرى، فلا بد من أن تقوم عمليات إصلاح السياسات على إحدى الأساسيات التالية الذكر على الأقل: أولاً، وجود دور قيادي للحكومة لتحقيق التعزيز المؤسسي المناسب على جميع المستويات، ثانياً، إعادة تأهيل عمليات الادخار وتشجيع الأسر على تنفيذها، ثالثاً، وضع التنظيمات المناسبة لأسعار الفائدة والدفعات الأولية للقروض الممنوحة، رابعاً، إيجاد حوافز حكومية لتوسعة نطاق السكن التأجيري ، لا سيما للشرائح ذات الدخل المنخفض، خامساً، زيادة المعونات وتوجيهها بشكل ملائم للطبقات المتوسطة الدنيا.

ولا بد من أن ترتبط هذه السياسات المالية بسياسات مناسبة للتنمية الحضرية بغية توفير الأراضي بأسعار مناسبة، وخفض تكلفة الخدمات والمتزايدة بتزايد الكثافة السكانية، ومكافحة عمليات الاستبعاد المكاني للسكان من مناطق عيشهم، وتحسين البيئة المعيشية.

كما عملت الحكومات في كل من الولايات المتحدة وأوروبا إلى حد الآن على إعداد عمليات إصلاح مختلطة وغير مركزة ، والتي تبدو بأنها تفتقر لأية رؤية إستراتيجية. علاوة على ذلك، غالباً ما تساهم هذه الإصلاحات في معالجة عواقب الأزمة المالية، سواء كان ذلك من خلال ضخ السيولة للمصارف والشركات الكبرى لإنقاذ الوظائف، أو من خلال خفض الضرائب لزيادة معدلات الاستهلاك. بيد أن هنالك مخاطر جديدة ناجمة عن خفض أسعار الفوائد الطويلة الأجل، كما أنه وبالرغم من ترحيب البعض بالاهتمام الناشئ بالاستثمارات في مجال البنية التحتية ضمن خطة التحفيز التي أعلنتها الولايات المتحدة في شهر فبراير / شباط 2009، والتي اعتبرها السيد بول كروغمان والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2008 بأنها غير كافية، إلا انه نادراً ما يتم إدراج قطاع الإنشاء في صميم سياسات الانتعاش التي يتم إعدادها. كما أنه وبدلاً من رمي الأموال العامة في شتى الأطراف، فقد يكون من الأفضل هنا استخدام الاستثمارات في مجالي الإسكان والبنية التحتية كقوة دافعة لتحفيز النشاطات في مختلف الفروع الاقتصادية الأخرى، مما يؤدي إلى خلق الملايين من فرص العمل وتعزيز التآزر ما بين مختلف القطاعات (وهو ما يعرف بالأثر المضاعف). علاوة على ذلك، فإن ربط القروض السكنية بعمليات الادخار، وتوفير الحوافز لكل من الأسر والمقاولين الإنشائيين، وتعزيز كلاً من أنظمة تأجير وامتلاك المساكن، والاستثمار في شتى أنواع البنية التحتية البيئية، يمكن أن تمثل السمات الأساسية لأية إستراتيجية طموحة لإعادة بث النشاط في القطاعات، وذلك على غرار ما تم تنفيذه في غرب أوروبا خلال فترتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وعلى غرار ما تم تنفيذه مؤخراً في الصين.

وإذا ما أرادت الولايات المتحدة تفادي حدوث فقاعة جديدة في المستقبل، فلا بد من تنفيذ إصلاح متكامل لنظام التمويل السكني وربطه بمبادرة الاستقرار السكني التي أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 18 فبراير / شباط 2009 بقيمة إجمالية بلغت 75 مليار دولار لإنقاذ نحو أربعة ملايين أسرة معرضة لخسارة مساكنها (لا سيما تلك الأسر التي حصلت على قروض عقارية ثانوية أو مسمومة).

كما يمكن إجراء مناقشة جدية حول عمليات تمويل قطاعي البنية التحتية والإسكان بعد مرور 25 عاماً على الليبرالية الجديدة وإلغاء القيود التنظيمية. أما في ظل النظام الاقتصادي العالمي، فسوف يكون هذا الأمر في مصلحة البشرية، حيث نقترب أكثر فأكثر من تحقيق حلم توفير المأوى الملائم للجميع.

قطاع الطاقة

الشركات البريطانية تستبدل وحدات تبريد الهواء بمياه القنوات

لقد نشأت مبادرة بيئية جديدة من نوعها تعتمد على استخدام مياه قناة لندن وتقنية تغيير درجات حرارة المياه بهدف إيجاد بديل أكثر استدامة للتقنيات التقليدية لتكييف وتبريد الهواء. كما عملت شركة "Glaxo SmithKline" للأدوية على تنفيذ هذه المبادرة، حيث يقع مركزها الرئيسي على امتداد إحدى قنوات المياه العديدة المنتشرة حول مدينة لندن والمملكة المتحدة، كما تهدف من خلالها إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عنها بمعدل 920 طن سنوياً، بالإضافة إلى سعيها لخفض قيم فواتير الكهرباء المترتبة عليها.

وبهذا الصدد، يشير السيد "طوني هيلز" من شركة المياه البريطانية التي تدير شبكة قنوات المياه والممتدة على مسافة 3 آلاف و 500 كيلومتراً إلى إمكانية اتباع ألف شركة أخرى في المملكة المتحدة للآلية التي نفذتها شركة الأدوية، حيث تقع الشركات الأخرى على مقربة من القنوات المائية أيضاً. كما يضيف السيد هيلز قائلاً:

" تمتد العديد من القنوات المائية على مقربة من المؤسسات والشركات في مدن مثل لندن، وبانكوك، ميانمار، وداكا، وإذا ما أرادت هذه المؤسسات إيجاد طرق أفضل وغير ضارة بالبيئة، فبإمكانها اتباع مثل هذه المبادرة والاستفادة من موقعها على مقربة من القنوات المائية واستغلالها لخفض تكلفة فواتير استهلاك الطاقة والحد من أثرها على البيئة".

وتحل هذه المبادرة الجديدة من نوعها محل نظم تشغيل مكيفات الهواء التقليدية، كما أنها تستخدم المياه التي يتم تدويرها من القنوات لتبريد مراكز البيانات المحوسبة في الشركات من خلال المبدلات الحرارية ومشعاع لتبريد الهواء. علاوة على ذلك، فتعمل هذه الآلية بما يتشابه مع آلية عمل جهاز التدفئة في المركبات، حيث يمر الهواء البارد من خلال المحرك الساخن لخفض درجة حرارته. بيد أنه ونظراً لما تترتب عليه هذه الآلية من رجوع المياه إلى القناة بدرجة حرارة أعلى نسبياً، فقد تطلب تنفيذها إعداد عمليات تحليل بيئي والحصول على الموافقة من وكالة البيئة البريطانية.

ويعتقد السيد هيلز بأنه وعلى الرغم من تطبيق هذه التقنية في شمال أوروبا، إلا أنه لم تتح الفرصة لاستغلالها بمجمل إمكاناتها وتحقيق أفضل النتائج من خلال الشبكة الواسعة للقنوات المائية والأنهار في بريطانيا.

ويردف قائلاً: " لطالما وفرت الممرات المائية في البلاد شبكة خضراء لكل من القوارب، والدراجات الهوائية، والمشاة، والحياة البرية، بيد أنه بإمكانها توفير المزيد لمساعدة بريطانيا لأن تصبح مكاناً يتمتع بمستويات نظافة واستدامة أكبر. كما أن العبقرية التي تنطوي عليها هذه القنوات المائية تتمثل في أنها لا تزال تواصل تكيفها مع محيطنا ومجتمعنا الحديث حتى بعد مرور مائتي عام على إنشائها، ولذلك، فإننا لا نزال على عتبة إطلاق كامل طاقاتها".

يمكن لقنوات المياه المساهمة في تحقيق الكفاءة من حيث استخدام الطاقة

قطاع النقل

عمليات التصميم البيئي يمكن أن تقلل من التلوث المروري

أطلقت مدينة دندي في أسكتلندا شكلاً جديداً من أشكال النحت، والذي يمزج بين الفن والعلم، حيث تم تصميم نموذج لسيارة حقيقية ملفوفة بورق والتي يمكنها تحويل الغازات السامة المنبعثة من محركات المركبات إلى الأكسجين والنترات.

ويقول المصممان اللذان عملا على هذا التصميم إلى أنه الأول من نوعه في المملكة المتحدة. "كما تبين عمليات التحليل الحاصلة إمكانية تحول المدن المعروفة برداءة نوعية هوائها كما في دلهي، وبانكوك، وبكين إلى مدن قادرة على التخفيف من بعض من أسوأ آثار الملوثات الجوية على المدى القصير".

ويمثل هذا العمل الفني إنجازاً تقنياً أيضاً، وذلك على صعيد كيفية عمله، حيث أنه مصنوع من التيتانيوم المحفز، ويتفاعل مع الضوء كما يعمل على تفتيت أكسيد النتريك، أول أكسيد الكربون وأحادي الكبريت. كما تجف المواد كالنيترات بعد هطول الأمطار حيث تنتشر في التربة بما فيه منفعة للنباتات.

ويضيف أحد المصممين بالقول " لقد طرحت الأزمة المالية الراهنة اختباراً لا مثيل له على النمط الاستهلاكي للأفراد". " كما حظيت المسائل المتعلقة بالبيئة في الوقت ذاته بالمزيد من الاهتمام، حيث أن هذه المسائل قد تجاوزت نطاق جدل الخبراء، وقد بات هنالك إدراك لدى غالبية الأفراد بأن الجيل الحاضر سيلعب دوراً حاسماً في تشكيل المستقبل الذي لا تتضح معالمه، فضلاً عن دوره في التكيف مع هذا المستقبل".

قطاع النقل

إيرلندا تكشف النقاب عن أول حافلة بمعايير بيئية

أعلنت إيرلندا عن تشغيل أول حافلة تم تصميمها بمعايير بيئية في شوارع دبلين لتجربتها لمدة ثلاث سنوات، حيث تهدف إلى تحقيق خفض كبير في معدلات انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة ومعدلات الضوضاء.

كما تعمل هذه الحافلة بمحرك كهربائي بالإضافة لمحرك يعمل بوقود الديزل بسعة 2.4 ليتراً، حيث يؤمل أن تعمل على خفض معدل استهلاك الوقود وانبعاثات الغازات إلى الثلث.

وتتكون الحافلة من طابقين للركاب، فضلاً عن وجود مرفق خاص لتسهيل ركوب الأفراد المقعدين، كما تعد جزءاً من البرنامج الاستثماري الحادي والعشرين في قطاع النقل والذي تنفذه الحكومة الإيرلندية والذي يهدف إلى استثمار وتطوير الأساليب غير الضارة بالبيئة.

علاوة على ذلك، وإلى جانب المساهمة في الحفاظ على البيئة من خلال خفض معدلات انبعاثات أول أكسيد الكربون بنسبة 97 بالمائة، والغازات الهيدروكربونية بنسبة 76 بالمائة، وأكسيد النيتروز، فإنها ستساهم أيضاً في منفعة سكان المدينة، وذلك من خلال خفض معدلات الضوضاء بنسبة 50 بالمائة. أما فيما يتعلق بالفترة التجريبية والممتدة لثلاث سنوات: فإنها تهدف إلى التأكد من مدى متانة هذا النوع من الحافلات والتحقق من متطلبات صيانتها، وذلك بغية تحديد مدى جدوى تشغيل المزيد منها في شتى أنحاء المدينة.

يتميز النوع الجديد من هذه الحافلات بأنه أقل إزعاجا من الحافلات التقليدية بنسبة تصل إلى 50 بالمائة

الشراكة في مجال البحث والتطوير - أولوية تمويلية بالنسبة للوزارة الاتحادية للتعليم والبحث العلمي الألمانية

Future Megacities
Megastädte von morgen

إن الرسائل التي تضمنتها أحدث التقارير الصادرة عن المجلس الحكومي الدولي والمعني بظاهرة تغير المناخ والمنبثق عن الأمم المتحدة تعد جلية للغاية؛ فقد باتت ظاهرة تغير المناخ واقعاً نعيشه، فضلاً عن تفاقمها، وفي ضوء هيئتها الحالية، يمكن القول بأن النشاط البشري يمثل العامل الرئيسي الكامن وراء نشوئها.

وفي ظل هذه التطورات الحاصلة، فقد قررت الحكومة الاتحادية الألمانية اتخاذ إجراءات محددة لحماية المناخ العالمي وتنفيذ سياسة عامة في ميدان الطاقة، وذلك من خلال تعزيز الأهداف الطموحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والتكيف مع الأنماط المناخية والظروف الجوية المتطرفة.

وقد تمكنت قمة مجموعة الثماني من تحقيق توافق في الآراء بين البلدان الصناعية حول ضرورة الحد من ظاهرة الاحترار العالمي لغاية درجتين على أقل تقدير، حيث تم تحقيق هذا الاتفاق في شهر يونيو / حزيران 2007 لدى اجتماع القمة برئاسة ألمانية. كما يتطلب هذا الهدف خفض المعدل العالمي لانبعاثات غازات الدفيئة التي تنتجها النشاطات البشرية إلى النصف بحلول عام 2050.

كما تمكنت الوزارة الاتحادية للتعليم والبحث العلمي من وضع حجر الأساس للنهج الدولي المبتكر لتحقيق الكفاءة على صعيد استهلاك الطاقة، وحماية المناخ واتخاذ التدابير الاحترازية، وذلك بفضل إستراتيجية حماية المناخ القائمة على التكنولوجيا الفائقة. كما أطلقت الوزارة ضمن هذا الإطار أولوية تمويلية للهياكل الفعالة على صعيد الطاقة والمناخ في مراكز النمو الحضري في الحواضر الكبرى المستقبلية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات التي سوف تنفذها الوزارة نحو 42 مليون يورو على مدى خمس سنوات.

من جهة أخرى، فإن التجمعات الحضرية، والحواضر الكبرى على وجه التحديد، في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية الحديثة تعد ميادين هامة للغاية على صعيد استخدام وإنتاج الطاقة. كما أنه وعلى الرغم من أن مساحة المدن لا تتجاوز 2 بالمائة من إجمالي مساحة اليابسة؛ إلا أنها تساهم بنحو ثلاثة أرباع الاستهلاك العالمي للطاقة، وبما نسبته 85 بالمائة تقريباً من الإجمالي العالمي لانبعاثات غازات الدفيئة. علاوة على ذلك، فلا يزال الاتجاه نحو التحضر مستمراً (بزيادة سنوية تبلغ 1.8 بالمائة تقريباً على صعيد الإجمالي السكاني الحضري العالمي).

كما أن المدن لا تعمل فقط على تحفيز ظاهرة تغير المناخ، بل أنها تتحمل عواقبها بالكامل، حيث لا يعزى ذلك فقط إلى وجود نسبة الخمس من سكان الحضر في شتى أنحاء العالم ممن يقطنون على مسافة تقل عن 30 كيلومتراً من مناطق السواحل فحسب، وفي مناطق تشهد كثافة سكانية مرتفعة، بل نظراً لتوقع حدوث كل من الفيضانات، والعواصف، وهطول الأمطار الغزيرة، إلى جانب موجات الحر والجفاف بوتيرة أكبر في المستقبل، الأمر الذي من شأنه تعريض الحياة البشرية إلى الخطر، فضلاً عن تهديد المناطق السكنية، والبنية التحتية، والنظم الإيكولوجية، والحياة الاقتصادية، والصحة والسلامة العامة في المدن. علاوة على ذلك، فسوف تنشأ تحديات جديدة والتي لا بد لكل من السياسات العامة، والأنظمة الاقتصادية، ومؤسسات المجتمع المدني من مواجهتها.

الأهداف

تطرح الحواضر الكبرى نقاط انطلاقة إستراتيجية هامة لتحقيق الكفاءة على صعيد استخدام الطاقة وحماية المناخ، فمن جهة، تساهم عوامل تركز الأفراد وتدفق المواد في خفض مستويات استنزاف الموارد، ومن جهة ثانية، تساهم مظاهر التكامل الوظيفي ما بين الصناعات الحضرية، والبنية التحتية والشبكات الحضرية في ضمان النشر السريع للابتكارات، الأمر الذي لا يقتصر فقط على قطاع الطاقة. بيد أنه لا بد من تحقيق عمليات التنمية الحضرية المتكاملة من أجل تحقيق هذا الهدف.

وبهذا الصدد، يمكن القول بأن المدن الكبرى تواجه ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بالاتجاهات التي يجب أن تتبناها. من ناحية أخرى، فإن توسع هذه المدن من شأنه أن يعمل على توسعة نطاق استهلاك الطاقة، كما أن الابتكارات في ميداني التكنولوجيا والتخطيط الحضري من شأنها المساهمة في إيجاد هياكل ومبادئ توجيهية مستدامة لتحديد مستويات الطلب على الطاقة وإنتاجها (كما في القطاعات السكنية، والإنشائية، وقطاعات النقل والصناعة وإدارة المخلفات)، إضافة إلى مساهمتها في الفصل ما بين مستويات النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة، وتغيير مستويات الانبعاثات.

كما تهدف المشاريع التعاونية في ميادين البحث والتطوير إلى تحليل، وتخطيط، وإعداد وتنفيذ ابتكارات مثالية على الصعيدين التقني وغير التقني لإيجاد هياكل تتمتع بالكفاءة على صعيد المناخ واستهلاك الطاقة. علاوة على ذلك، فلا بد لهذه الهياكل من إتاحة الفرصة للمدينة وسكانها وصانعي القرار لتطوير مستويات الأداء وتحقيق المزيد من المكاسب في ميادين إنتاج الطاقة، وتوزيعها واستخدامها. وبالمثل، يمكن الحد من مستويات استهلاك الموارد وانبعاثات غازات الدفيئة في ضوء تنفيذ أسلوب مستدام في المستقبل.

وبغية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، تعمل المشروعات البحثية التي تدعمها الوزارة – إلى جانب مشروعات أخرى – على تطبيق الأساليب المنهجية التالية:

- إعداد مفاهيم البحث ضمن تنسيق وثيق مع صانعي القرار وأصحاب المصالح المشتركة في مراكز النمو الحضري ذات الصلة، كما تتم توسعة نطاقها في سياق المشروعات المشتركة والقائمة على أسس الشراكة وتقسيم العمل، حيث تجتمع مجموعات متنوعة من الميادين السياسية، والتجارية، والمجتمعية.
- إن إعداد وتحقيق المفاهيم المبتكرة لعمليات التخطيط والإدارة الموجهة نحو إيجاد الحلول يمكن نقلها إلى مدن أخرى باعتبارها "ممارسات جيدة".
- ضرورة توفر مجموعات من الكفاءات والقدرات متعددة التخصصات ضمن إطار محكم إلى جانب ضرورة إنشاء شبكات لهذه الكفاءات.
- ارتباط النهج مع مفهوم التنمية المستدامة، إلى جانب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لجميع الجوانب الإيكولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية ضمن عمليات إعداد الهياكل ذات الجدوى من حيث استخدام الطاقة وحماية المناخ، وذلك على المدى القصير والمدى البعيد.
- التعاون مع المؤسسات العاملة ضمن الاقتصاد الألماني كما مع الشركات المحلية.
- التآزر مع برامج البحث الموازية على الصعيدين الوطني والدولي وغيرها من المبادرات المشابهة.
- تعزيز آفاق المشاركة المناسبة للبلدان الشريكة وتوفير التمويل من جهة ثالثة إذا ما اقتضت الحاجة.

نقاط التركيز

تعمل هذه المشروعات ضمن توازن جغرافي وموضوعي على حد سواء، كما أنها تعمل ضمن مجاميع حضرية في كل من الصين، وإثيوبيا، والهند، وإيران، والمغرب، والبيرو، وجنوب إفريقيا، وفيتنام. كما تهدف إلى إيجاد هياكل محددة ذات جدوى على صعيد الطاقة وحماية المناخ، كما في قطاعات الإسكان والإنشاء، والتغذية، والزراعة في المناطق الحضرية، والصحة العامة وجودة الحياة، والتخطيط والإدارة الحضرية، والتوفير المباشر للطاقة، وعمليات الحراك الحضري وقطاع النقل، وتوفير إمدادات المياه، ومعالجة المخلفات، والإدارة البيئية. من جهة أخرى، فيكمن تركيز البحث في عمليات "الوقاية والعلاج" بدلاً من اقتصارها على "التشخيص"، كما ينبغي أن تثبت هذه المشروعات بأنها تستحق الثناء (كممارسات جيدة) وإمكانية نقلها إلى مواقع أخرى (كأفضل الممارسات المتبعة).

نهج الشراكة

إن النهج المذكور أعلاه لن يكتب له النجاح إلا في حال تنفيذه ضمن تعاون وثيق مع الشركاء المحليين. كما أن القرارات المرتبطة بعملية التنمية الحضرية في مراكز النمو الحضري لا بد لها من أن تكون قائمة على قاعدة علمية صلبة، أما بالنسبة لصانعي القرار، فلا بد لهم من أن يكونوا قادرين على الاستفادة من التقنيات الجديدة والتي تتمتع بالكفاءة، وتحديد أفضل الوسائل الإدارية وتقييم الممارسات الجيدة والتي يتم تنفيذها في مدن أخرى ونقلها إلى مدنهم. وبذلك، تعد عمليات البحث العلمي وإيجاد التقنيات المناسبة مصادر رئيسية لتوسعة نطاق خيارات السياسة العامة المرتبطة بإدارة عمليات تنمية الحواضر الكبرى. علاوة على ذلك، تتخذ عمليات بناء القدرات وعمليات التشبيك الدولية مكاناً بارزاً في هذا البرنامج، ومنذ البداية، فقد تضمين أصحاب المصلحة المشتركة من ميادين السياسة العامة، والاقتصاد، والمجتمع بغية ضمان استجابة أسئلة البحوث للمتطلبات المحلية الملحة.

النتائج المتوقعة

لقد تم عرض أولى النتائج خلال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في مدينة نانجينغ خلال الفترة ما بين (3 – 6 نوفمبر / تشرين الثاني 2008)، كما عرض ممثلو الفريق من كل من إثيوبيا والمغرب إلى جانب شركائهم الألمانيين المشروعات التعاونية في ميادين إدارة المخلفات والزراعة في المناطق الحضرية. أما النتائج النهائية للبحوث فسوف تتمثل في إستراتيجيات ومشروعات ريادية والتي تتضمن طرق جديدة للهياكل ذات الفعالية من حيث استخدام الطاقة وحماية المناخ في مراكز النمو الحضري، وذلك من خلال:

الابتكارات التقنية في ميادين البنية التحتية الحضرية والتي تتكيف مع الظروف المحلية وتلاقي قبولاً من المواطنين؛

أشكال جديدة من عمليات صنع القرار السياسي والعمليات الإدارية؛

أدوات إدارية جديدة في عمليات صنع القرارات الحضرية؛

أدوات تقييم فعالية تدابير التخطيط الحضري؛

بناء القدرات والتدريب المهني؛

شراكات جديدة للتصدي لظاهرة تغير المناخ.

توظيف النساء لتنفيذ عمليات تحويل المساكن في كولومبيا

يعرض السيد ريتشارد فورستر في مقالته هذه أحوال القطاع السكني في كولومبيا، حيث يشير إلى أن الاستثمارات متعددة الأطراف واستثمارات القطاع الخاص والتي تم تنفيذها على مدى العامين الماضيين لم تساهم فقط في تحسين الظروف المعيشية للسكان، بل أنها قد ساهمت أيضاً في نشوء فئة جديدة من أصحاب الأعمال في هذه المجتمعات.

تساهم عمليات تبليط الأرصفة الترابية في تحسين مستويات الصحة والوعي

يواجه مدراء الشركات في أمريكا الشمالية خيارات صعبة لدى مناقشتهم الخطوات التالية التي يتعين على شركاتهم تنفيذها – بما في ذلك تحديد الأسواق المستهدفة، والعلامة التجارية التي يمكن إطلاقها، أو تحديد الجهة المنافسة التي يمكن شراؤها، ولا بد من أن ينشأ تباين في الآراء في هذا الحال.

أما بالنسبة لغالبية سكان أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، والبالغ مجموعهم نحو 360 مليون نسمة، فإنهم يواجهون خياراً أكثر صعوبة: والذي يتمثل في الافتقار التام لأي خيار، حيث أنهم لا يملكون خيار التوجه لأي من المصارف وذلك نظراً لعدم شموليتهم في النظام المالي الرسمي. علاوة على ذلك، فإنهم لا يملكون أية أوراق ثبوتية، الأمر الذي لا يخولهم للحصول على حسابات مصرفية أو قروض بأي حال من الأحوال.

وفي الواقع، فإنهم لا يملكون خيار تحديد مكان سكنهم، حيث أنهم لا يستطيعون الحصول على قروض سكنية فضلاً عن عدم تمتعهم بحق الملكية القانونية لبيع ما يطلق عليه "مساكنهم". أما على صعيد حصولهم على المياه المعدنية؟ فهذا هو الوهم بحد ذاته.

ويبدو هؤلاء الأفراد معزولين تماماً عن الشركات الإدارية الكبرى، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر إمكانية التقاء مصالحها مع الأفراد أمراً في غاية السخافة. بيد أنه قد بات هنالك خيار واحد لمساعدة كل منهما – ألا وهو، العمل يداً بيد.

وقد نشأ هذا الاعتبار من نظريات البروفسور "C.K. Prahalad" في جامعة ميتشيغان، والذي يشير إلى إمكانية التخفيف من وطأة الفقر عبر تشجيع الشركات على توفير السلع والخدمات للشرائح الأكثر فقراً في المجتمع، وذلك في ظل مساعدة أولئك الأفراد لكي يصبحوا أصحاب مشاريع خاصة. بيد أن هذا الأمر قد لا يكون صائباً بالنسبة لجميع الشركات والأعمال التجارية، ولكن وكجزء من عملية استعراض الإستراتيجيات، فيمكن لأية شركة الأخذ بعين الاعتبار الشرائح التي تعاني من نقص في الخدمات، حيث تمثل هذه الشرائح الغالبية من أفراد المجتمع والمعروفة باسم " قاعدة الهرم الاستثماري" – كما يمكن للشركات اعتبارها جزءاً من قاعدة عملاءها في المستقبل. كما يشير هذا المصطلح الذي أطلقه البروفسور "Prahalad" إلى الشريحة الاجتماعية – الاقتصادية الأدنى في المجتمع. كما تشكل هذه الشريحة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي سوقاً محتملة لنحو 360 مليون نسمة والتي تقدر قيمة الاستثمار بها بحسب تحليلات المعهد العالمي للموارد في مدينة واشنطن ما مجموعه 5 تريليون دولاراً. كما أن الوصول إلى هذه الشريحة لا يقتصر فقط على نظر مدراء الشركات لها برؤية جديدة فحسب؛ بل أنه يتضمن إعادة استعراضهم لكامل النموذج التجاري لهذه الشركات. كما يشير البروفسور في هذا الإطار إلى ضرورة إعادة النظر في هياكل توزيع التكاليف، وسلسلة التوزيع الخاصة بالشركات، والاختصاصات الأساسية لها.

ويعد بنك التنمية بين الأمريكيتين إحدى المؤسسات التي ساهمت في تعزيز هذا الأسلوب من التفكير، وذلك من خلال مبادرة توفير الفرص لغالبية الأفراد. وفي هذا الإطار، يقول السيد "فرانشيسكو ميجيا" مسؤول في الوحدة الاستثمارية في البنك، والذي يعمل عن كثب لتعزيز هذه المبادرة : " عندما تفكر في إحدى الصناعات التي عملت بصورة حقيقية لكسر الحلقة والوصول إلى الأسواق التي تتعامل مع الشرائح ذات الدخل المنخفض، فلا بد من أن يتبادر إلى ذهنك سوق صناعة الهواتف النقالة". " كما يمكنك ملاحظة ما تم تنفيذه في هذا السوق، حيث عملت الشركات على تغيير نموذجها التجاري المتبع من خلال التحول عن نظام الفواتير المدفوعة لاحقاً إلى نظام البطاقات المدفوعة مسبقاً، ومن خلال التحول عن نظام العقود التي تتسم بالتعقيد والتي لا تزال موجودة في الأسواق التي تستهدف الشرائح ذات الدخل الأعلى إلى نظام التشغيل بدون إبرام العقود مع العملاء، حيث تم طرح مجموعة جديدة تماماً من العمليات التجارية التي يمكن أن تكون في متناول الأفراد".

كما أن النتائج المترتبة على هذا النظام الجديد لم تقتصر فقط على زيادة دخل الشرائح المنتفعة من هذه الخدمات الجديدة فقط، بل أنها قد مكنتهم من الحصول على منافع أخرى. من جهة أخرى، فقد عملت هذه الخدمات التجارية في قطاع الاتصالات الخلوية على شمولية الشرائح الأكثر فقراً ضمن النظام المالي وللمرة الأولى في كل من الهند، والفلبين، وإفريقيا الجنوبية. بيد أنه بإمكاننا طرح تساؤل جديد هنا، حيث أنه إذا ما تمكن هذا القطاع من كسر القاعدة العامة في هذا الإطار، فلم لا تستطيع القطاعات الأخرى من القيام بالأمر ذاته، بما في ذلك قطاعات الإسكان، والصحة، والإنشاء؟

بيد أن عامل الابتكار لوحده لا يعد كافياً هنا، حيث أنه وبالرغم من أنه يساهم في خفض التكاليف والأسعار، إلا أنه لا يعني تقديم منتجات جديدة لا تتسم بالجودة وبأسعار أقل، حيث ينطوي ذلك على مسألة أكثر أهمية، وهي تنفيذ مشروع تجاري ضمن المجتمع المحلي بحيث يصبح أفراد هذا المجتمع من أصحاب الأعمال، الأمر الذي سيساهم في نمو شبكة التوريد والاستهلاك في نهاية المطاف.

وتدرك الشركات الخاصة والتي تبحث عن منتجات تسويقية لهذه المجتمعات بأن إيجاد منتجات منخفضة التكلفة لهذه المجتمعات لا يعد حلاً كافياً دون إيجاد سلسلة للتوزيع. كما يشير ذلك في غالبية الأحيان إلى أن المجتمع المحلي يمثل سلسلة التوزيع. كما عملت شركة "نستلة" على سبيل المثال على بيع منتجاتها للشرائح من ذوي الدخل المنخفض في البرازيل ممن يعتمدون على السكان المحليين من خلال البيع المباشر لهذه المنتجات للأفراد في منازلهم. علاوة على ذلك، ففي حال غياب السيدات العاملات في مجال المبيعات، فإن

التصورات القائمة حول المنتجات باعتبارها غالية الثمن أو أنها تباع بأسعار زائفة سوف يعني فشل المشروع في المجتمعات المحلية، حيث لا يعد معيار الثقة بمثابة سلعة يمكن تطويرها وتنميتها من خلال الدراسة في معاهد توفر التدريب في مجال المبيعات.

أما في قطاع الإسكان، فتطرح شركة "Colceamica" في كولومبيا مثالاً جيداً، حيث تتمتع بشبكة توزيع جيدة والتي لم تستهدف بطبيعتها الشرائح ذات الدخل المنخفض. كما كانت هذه الشركة تعمل حتى عام 2006 في إنتاج البلاط والمعدات الصحية للطبقات ذات الدخل المتوسط والمرتفع، حيث تمتعت هذه الشركة بانتشار واسع لما يزيد عن 10 سنوات. بيد أنه وبعد تنفيذ برنامج لخفض التكاليف والذي يهدف إلى إنتاج نوعيات من البلاط لسوق ذوي الدخل المنخفض؛ فقد لاحظت هذه الشركة وجود فرصة لمساعدة شريحة سكانية مجموعها 1.5 مليون منزلاً والتي لا تزال أرضياتها ترابية.

وفي ظل سعيها لفتح الأسواق الجديدة، فقد عملت الشركة على إنشاء سلسلة توزيع جديدة لحشد جهود مؤسسات المجتمع المدني على وجه الخصوص، وتحفيز المشاركة النسائية للمشاركة في عمليات البيع. كما أشرف فريق من موظفي الشركة على إدارة فرق المبيعات النسائية هذه من خلال مكتب صغير للخدمات والمبيعات. من جهة أخرى، فلم يقتصر حافز النساء العاملات في مجال المبيعات على المردود المادي لذلك أو على تبليط مساكن جيرانهن فقط، بل أنه قد تضمن أيضاً توعيتهن حول الفوائد الصحية الناجمة عن تبليط الأرضيات الترابية في المساكن، الأمر الذي يعد هاماً وضرورياً بالنسبة لربات البيوت.

وقد تم توظيف أولئك السيدات للعمل على أساس العمولة: حيث يتم تحويل جزء من هذه العمولة لمؤسسة المجتمع المدني والتي كانت تشرف على عمل السيدات وحيث تم عرض المنتجات. علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى ازدهار العمليات التجارية المحلية من خلال تشجيع النساء على بيع تلك المنتجات، فقد ساهمت هذه العمليات أيضاً في مساعدة ربات البيوت على زيادة مصادر دخلهن من خلال عملهن المستمر وتوعية ربات البيوت الأخريات حول المعايير الصحية اللازمة. من ناحية أخرى، فإن المنافع الصحية الناشئة تعني مظاهر نجاح طويلة الأمد أيضاً: حيث أنه ووفقاً للدراسات التي أعدها بنك التنمية بين الأمريكيتين، فإن إنشاء وتركيب الأرضيات الدائمة يعني انخفاض مستويات إصابة الأفراد بالأمراض. علاوة على ذلك، فيرجح أيضاً ارتفاع أسعار المساكن بنسبة تتراوح ما بين 15 – 20 بالمائة لدى تركيب البلاط. كما يضيف السيد ميجيا على ذلك بالقول:

" سوف يكسب الجميع من خلال هذا النموذج التوزيعي".

الشركات المحلية

توجد نقطة هامة هنا والتي لا بد من الإشارة إليها لدى استعراض هذه النجاحات، حيث أنه وفي ظل نجاح النهج العام-الخاص لهذه الشركات الكبرى من خلال إيجاد المنتج السليم وإنشاء سلسلة التوزيع السليمة أيضاً، فهنالك نقطة أخرى هامة، إن لم تكن أكثر أهمية في هذا السياق، والتي تتمثل في ضرورة استعراض النهج المتبع في المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والناشئة على الصعيد المحلي أو الشعبي. كما يعد التحدي الذي تواجهه هذه الشركات مختلفاً عن ذلك الذي واجهته الشركات الوطنية الكبرى، حيث تتمتع الشركات المحلية بوجود سلع تم إنتاجها بشكل منسق، حيث تمت دراستها بشكل جيد وتوزيعها في المجتمع المحلي، إلا أن افتقارها للتمويل قد حال دون نموها ودون توفير فرصة لها لتوسيع نطاق عملها.

وفي مثل هذه الحالات، يمكن للمؤسسات متعددة الأطراف من التدخل لتوفير التمويل اللازم بغية تنفيذ العمليات الناجحة وعلى نطاق أوسع. كما عمل البنك الدولي مثلاً على إعداد برنامج بلغت كلفته الإجمالية 370 ألف دولار لكي يتم تنفيذه في مدينة بوغوتا بالتعاون مع برنامج الموئل والمصارف المحلية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى إتاحة عمليات تمويل المشاريع الصغيرة لإسكان ذوي الدخل المنخفض. من جهة أخرى، فقد كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج يتضمن توفير الإقراض لما نسبته 40 بالمائة من السكان ممن لا يمكنهم الحصول على الائتمان من خلال النظام الرسمي، وذلك من خلال تطوير البنية الأساسية التمويلية والتنظيمية اللازمة من أجل توسعة نطاق عمليات الإقراض السكني.

كما كان هنالك دور فاعل لبنك التنمية ما بين الأمريكيتين في القطاع السكني في كولومبيا، حيث ساهم في مساعدة المنظمات غير الحكومية على التحول عن نموذج المجتمع المحلي نحو نموذج آخر إقليمي أو وطني. كما يعمل البنك مع مؤسسة في كولومبيا من أجل توفير القروض الصغيرة للأفراد المشردين والنازحين والتي يمكن سدادها على فترات طويلة.

ويشير السيد ميجيا إلى هذا الموضوع بالقول: " إن الفرق ما بين قرض سكني لمدة ثلاثة أعوام وآخر لمدة 15 عاماً يتمثل في أن معدل قسط السداد للنوع الأول قد يعادل مرتب شهر كامل على الأقل، حيث يمكن أن يشكل هذا الأمر عائقاً يحول دون إمكانية الأفراد من امتلاك المساكن". كما قدم بنك التنمية ما بين الأمريكيتين تمويلاً بلغت قيمته 17 مليون دولار لتغطية تكاليف هذه العمليات والبالغة قيمتها الإجمالية 80 مليون دولار، فضلاً عن تمويله لبرنامج مماثل تنفذه منظمة " ماريو سانتو دومينغو" غير الحكومية في كولومبيا، حيث يشارك الأفراد في عمليات إنشاء مساكنهم. وقد أشار السيد ميجيا هنا قائلاً: " تتضمن المساعدة الفنية التي يقدمها البنك تدريب الأفراد في مجال صناعة الطوب والإسمنت والقيام بمختلف العمليات الإنشائية. ولذلك، فإن الأمر لا يقتصر على تيسير حصولهم على المساكن: حيث ينطوي هذا الأمر أيضاً على ديمومة عمليات التنمية والتطوير من خلال تحفيز الأفراد لكي يصبحوا من أصحاب المشاريع الصغيرة".

وتعد عملية تعبئة رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في غالبية السكان أمراً حيوياً لتحقيق هذه الأهداف. من ناحية أخرى، فقد أعلن مصرف "كوميرتاموس" أكثر المصارف ربحية في المكسيك عن إنشاء أول صندوق اجتماعي تمويلي في أمريكا اللاتينية، وهو صندوق "IGNIA" والذي سيتم من خلاله الاستثمار في الشركات التي تتضمن أهدافها الإستراتيجية تحسين ظروف الشرائح الفقيرة. كما تمكن الصندوق من جذب أسهم تبلغ قيمتها 34 مليون دولاراً بحلول نهاية عام 2008. كما أنه سيعمل بمثابة ممر إقليمي للاستثمار. كما يشير السيد كارلوس لابارتي، الرئيس التنفيذي لمصرف "كوميرتاموس" بهذا الصدد قائلاً: " إن الهدف الأساسي من هذا الصندوق يتمثل في توفير المساعدة كأداة استثمارية لتنظيم المشاريع على الصعيد المجتمعي، كما أن الأمر لا ينطوي على تقديم التبرعات، حيث أنه يهدف إلى الاستثمار الاجتماعي في الشركات المجتمعية والتي تحتاج إلى دعم اقتصادي ومشورة على حد سواء".

علاوة على ذلك، فإن العامل الدافع وراء هذه المشاريع الاجتماعية سوف يعتمد وبشكل كبير على نهج القاعدة المحلية أو الشعبية واستهداف الأعمال التجارية الناشئة من المجتمع المحلي بحد ذاته. من ناحية أخرى، فيمكن للمسؤولين في مجالس الإدارة في الولايات المتحدة ممن قد يقدرون هذه البرامج من أن يعملوا على إيجاد مصدر جديد للنمو، ولربما يمكنهم إيجاد هذا المصدر في الميادين التي تكاد لا تخطر إلى أذهانهم.

كولومبيا

المناطق الحضرية

إجمالي الكثافة السكانية: 43 مليون نسمة

إجمالي الكثافة السكانية الحضرية: 76 بالمائة

نسبة سكان العشوائيات إلى سكان المناطق الحضرية: 22 بالمائة

معدلات إجمالي النمو السكاني:

المناطق الحضرية: 3 بالمائة

العشوائيات: 1 بالمائة

المؤشرات الخاصة بالعشوائيات

النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بالمرافق التالية:

مياه الشرب المأمونة: 98 بالمائة

مرافق الصرف الصحي المطورة: 94 بالمائة

الحيز المعيشي الكافي: 86 بالمائة

المساكن الدائمة: 97 بالمائة

المرجع: برنامج الموئل

إدارة الكوارث

إنشاء صندوق دعم عمليات إدارة الكوارث بقيمة 600 مليون دولار

أعلن بنك التنمية بين الأمريكيتين عن إنشاء صندوق دعم بقيمة 600 مليون دولار لمساعدة بلدان أمريكا اللاتينية في متطلباتها التمويلية الملحة في أعقاب وقوع الكوارث الطبيعية. كما يتعين على البلدان المؤهلة للحصول على التمويل إثبات فعالية برامجها المتبعة لإدارة مخاطر الكوارث، بحيث تصبح مؤهلة للحصول على قروض تصل قيمتها إلى 100 مليون دولار، أو ما نسبته 1 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، أيهما أقل. كما تعتمد عملية التمويل أيضاً على معدل حدة الكارثة.

البنية التحتية

البرازيل تحصل على دعم من البنك الدولي لتنفيذ عمليات التنمية الحضرية

وافق البنك الدولي على تقديم قرض بقيمة 46 مليون دولار في شهر فبراير / شباط، والذي سيتم تخصيصه لزيادة النشاط الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية في المدن، وتعزيز قدرات الإدارة الإقليمية في ولاية Creara في شمال شرق البرازيل. كما تبلغ الكثافة السكانية في هذه المنطقة 600 ألف نسمة، حيث يصنف ما نسبته 67 بالمائة منهم في شريحة الفقراء. إلا أن البنك الدولي يؤمن بامتلاك هذه المنطقة إمكانات كبيرة في ميدان التنمية الاقتصادية، لا سيما في مجالات السياحة والصناعة.

الإنشاء

الوزير يعد بتحويل المباني الخضراء إلى واقع حقيقي

نظمت حكومة جمهورية الدومينيك مؤتمراً في شهر يناير / كانون الثاني حيث اتفق وزراء البيئة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعزيز عمليات الإنشاء المستدام عبر كافة أنحاء القارة. كما حضر المؤتمر ممثلون عن 28 دولة،حيث تم التركيز خلال المناقشات على ضرورة إعداد إستراتيجيات إقليمية طويلة الأمد، وإعداد برامج التوعية، وتنفيذ الحوافز، وتقييم المخاطر في المناطق المعرضة للكوارث. كما بادرت الحكومة المكسيكية باقتراح التوجه نحو تعزيز عمليات البناء والإنشاء المستدامة، وذلك في أعقاب تنفيذ العديد من المشروعات في المنطقة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

البنية التحتية

شركة CEMEX تدعم عمليات تحسين الأرصفة في شوارع المكسيك

تم الإعلان عن مبادرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص تحت شعار " حسنوا شوارع مدينتكم" والتي تدعمها شركة CEMEX المكسيكية لصناعة الإسمنت. كما قدمت الشركة 35 ألف قرض صغير للأسر ذات الدخل المنخفض لمساعدتها في دفع رسوم تحسين الأرصفة. كما تشير البحوث إلى أن المناطق السكنية التي تتمتع بأرصفة وشوارع سليمة تسجل معدلات منخفضة من الجرائم، ومعدلات أعلى من النظافة، وتوفير أفضل للخدمات، كالكهرباء، والصرف الصحي، والنقل، وجمع المخلفات.

وادي لا فينتوسا

قطاع الطاقة

المكسيك تكشف النقاب عن أول مزرعة إقليمية لتوليد الكهرباء من الرياح

بدأت المكسيك مؤخراً بتشغيل محطة في منطقة لا فينتوسا لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح. كما تعد هذه المزرعة الأكبر في أمريكا اللاتينية حيث ستتضمن لدى إنهائها ما مجموعه 167 طاحونة هوائية تعمل على توليد 250 ميجاوات من الكهرباء.

وقد أدركت المكسيك إمكانية استغلالها لموارد طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وذلك بعد اعتمادها لمدة عقود طويلة على مخزونها النفطي بشكل حصري. كما انخفض مستوى إنتاج النفط بنسبة 9.2 بالمائة في عام 2008. وقد لجأت المكسيك إلى شركات أجنبية لمساعدتها على استغلال مواردها الطبيعية المتجددة. علاوة على ذلك، فإن هذه المزرعة الجديدة سوف تساهم في خفض انبعاثات الكربون بنحو ستة ملايين طن في غضون 10 سنوات.

وتقع هذه المحطة في ولاية أوكساكا، كما تديرها شركات إسبانية. وتعد الأولى من نوعها في المكسيك، حيث تملكها وتديرها شركة خاصة.

ولدى افتتاحه لهذه المزرعة، أشار الرئيس المكسيكي إلى أهمية هذا الحدث بقوله:" إذا لم نتخذ أي إجراء للتصدي لظاهرة تغير المناخ، فمن الممكن أن تتحول هذه الظاهرة إلى أحد أبرز التحديات التي تواجهها البشرية".

من جهة أخرى، فقد تم اختيار هذه المنطقة على وجه الخصوص لإنشاء المحطة نظراً لقوة الرياح التي تمر عبرها بسرعة تتراوح ما بين 25 كم / ساعة – 35 كم / ساعة، والمشابهة لمناطق أخرى قريبة تم تحديدها لإنشاء محطات أخرى في المستقبل.

كما أشارت وزيرة الطاقة المكسيكية خلال حفل الافتتاح إلى أن قوة الرياح التي تتميز بها مختلف المناطق في البلاد من شأنها جعل هذه المحطات ضمن المحطات الأكثر كفاءة على الصعيد العالمي.

وسوف يساهم الناتج النهائي من المحطة في تلبية ما نسبته 13 بالمائة من إجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية في البلاد، أو ما يعادل نصف إجمالي الطاقة الكهربائية التي تحتاجها مدينة تبلغ كثافتها السكانية نصف مليون نسمة.

وقد أصبحت المكسيك منذ العام الماضي أول الأنظمة الاقتصادية الناشئة والتي أعلنت التزامها بتنفيذ هدف الحد من الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2050 وذلك بحسب مستويات الانبعاثات المسجلة في عام 2002. كما تهدف البلاد إلى إنشاء سلسلة من محطات توليد الكهرباء بطاقة إجمالية تبلغ 2500 ميغاواط، وذلك بحلول عام 2012.

قطاع النقل

طموحات بيئية في مدينة مكسيكو

أعلن عمدة مدينة مكسيكو عن خطة بيئية جديدة تهدف إلى تحويل المدينة إلى منطقة نظيفة وصديقة للبيئة، حيث اشتهرت هذه المدينة بكونها إحدى أكثر المدن تلوثاً في العالم.

كما تهدف هذه الخطة، والتي تم رصد 5.5 مليون دولار لها، إلى التصدي للمشكلات المرتبطة بتلوث المياه والهواء، وقطاع النقل والمساحات الخضراء وإدارة المخلفات خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة.

ويقول عمدة المدينة:" لقد قمنا باتخاذ أولى الخطوات اللازمة لإنشاء المدن المستدامة التي نريدها، ونحن بحاجة إلى إعادة تأهيل الطرق والشوارع لتحقيق قطاع نقل جديد يتسم بالكفاءة، وانخفاض الملوثات، وذلك من خلال توظيف سائقين مدربين على نحو سليم، وتعزيز استخدام وسائط النقل غير الآلية. أريد أن تصبح مدينة مكسيكو المدينة البيئية الأبرز في الأمريكيتين".

وتتضمن هذه الخطة إنشاء 10 ممرات لتشغيل الحافلات الخالية من الانبعاثات، بحيث تحل محل الحافلات الصغيرة المستخدمة والبالغ عددها 35 ألف حافلة تعمل حالياً في شوارع المدينة. كما سيتم إنشاء خط مترو جديد وتشغيله بحلول عام 2012، إضافة إلى إنشاء المزيد من ممرات الدراجات الهوائية، بحيث تصبح شبكة الممرات هذه أكبر من الشبكة الموجودة في مدينة أمستردام.

ويضيف عمدة المدينة قائلاً:" إن تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع النقل، لا سيما النقل الجماعي، من شأنه إرساء الأسس اللازمة لإنشاء المدينة المستدامة في المستقبل، وذلك للحيلولة دون حدوث التدهور البيئي المحتمل".

وينضم عمدة المدينة إلى آلاف المسؤولين في المدينة ممن يعملون يتوجهون إلى عملهم باستخدام الدراجات الهوائية يوم الاثنين في أول أسبوع من كل شهر. علاوة على ذلك، فقد تم تحديث أسطول المركبات الحكومية من خلال استبدال ما يزيد عن مائتي مركبة تعمل على الوقود بمركبات تعمل بالطاقة الكهربائية، كما سيتم تنفيذ المزيد من الإجراءات لتحويل أو إيجاد وحدات جديدة منخفضة الانبعاثات.

من ناحية أخرى، فسوف تتضمن التدابير الجديدة إلزام المدارس الخاصة بتوفير حافلات النقل للطلاب، بحيث تقتصر ممرات المشاة على مناطق وسط المدينة، وتركيب إشارات المرور الذكية والحد من استخدام المركبات في المناطق الرئيسية والسماح بها يومي السبت والأحد فقط.

أخبار من أمريكا الشمالية

احتفالية أونتاريو بالذكرى الخامسة عشر لإصدار قانون الحقوق البيئية للأفراد

تعد البيئة في مدينة أونتاريو ذات قيمة متأصلة – بما في ذلك هواؤها، وأرضها، ومواردها المائية، وبيئتها الخضراء والحيوانية، وأنظمتها الإيكولوجية.

ويمنح قانون الحقوق البيئية للأفراد لجميع المواطنين الحق في كل مما يلي:

. حق الحصول على المعلومات المرتبطة بالسياسات والإجراءات التي يمكنها التأثير على البيئة بشكل كبير؛

. حق مراجعة هذه السياسات والإجراءات بصورة رسمية ونشرها للعامة،

. حق تنفيذ المساءلة فيما يتعلق بالظروف أو النشاطات التي تعتبر ضارة بالبيئة وحق اللجوء للقضاء للتصدي لأية أضرار؛

. حق ممارسة المزيد من أساليب حماية البيئة؛

. حق انتداب مفتش بيئي يعمل على مراقبة الحكومة لضمان تنفيذها لمسؤولياتها البيئية في إطار هذا القانون.

إن هذه الحقوق سوف تمنحنا وأجيالنا المستقبلية إمكانية التمتع بالبيئة الطبيعية لمدينة أونتاريو واستذكار قيمتها على الدوام.

صدر بتاريخ: 15 فبراير / شباط 1994

تتضمن الخطة الجديدة إنشاء خط مترو جديد.

الطاقة

الباهاما تسعى لإيجاد حلول الطاقة المتجددة

تسعى شركة الكهرباء في جزر الباهاما إلى الحصول على منحة لتمويل عمليات التنقيب عن بدائل الطاقة المتجددة. كما ستعمل الشركة على تنفيذ تجارب حول استخدام الطاقة الشمسية ضمن الابتكارات المرتبطة بالمخلفات والطاقة وتحويل الطاقة الحرارية والتي تمثل تقنية ثورية جديدة حيث يمكن للجزر الاستوائية إنتاج كلاً من الكهرباء والمياه المحلاة. كما سيعمل بنك التنمية بين الأمريكيتين على توفير هذه المنحة.

تنفيذ أكبر مشروع للطاقة في البرازيل

حصلت شركة الطاقة الفرنسية GDF Suez على قرض تمويلي بقيمة 2.44 مليار يورو من بنك التنمية البرازيلي بهدف إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهرمائية بسعة 3.300 ميغاواط في منطقة جيراو البرازيلية. كما تعد قيمة القرض الأكبر والتي يقدمها بنك إنمائي في البرازيل، حيث ستغطي ما نسبته 68.5 بالمائة من إجمالي التكلفة الاستثمارية والبالغة 3.3 مليار يورو.

خفض الاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري في باربادوس

وافق بنك التنمية بين الأمريكيتين على تقديم منحة بقيمة مليون دولار أمريكي لباربادوس في مبادرة لإنشاء إطار للطاقة المستدامة، وذلك في مسعى لتعزيز استخدام موارد الطاقة المتجددة. كما تهدف المبادرة إلى توفير موارد الطاقة المتجددة بتكاليف مناسبة، حيث سيتم إعداد الحوافز التنظيمية والمالية اللازمة لزيادة جاذبية استخدام الطاقة المتجددة.

التشيلي تبدأ بتشييد محطة لتوليد الطاقة من الرياح بتكلفة إجمالية تبلغ 120 مليون دولار

بدأت التشيلي بإنشاء محطة مونتي ريدونو لتوليد الطاقة من الرياح بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 120 مليون دولار أمريكي. كما ستعمل المحطة بطاقتها الكاملة بحلول شهر أكتوبر / تشرين أول 2009 حيث سيتم تصنيفها ضمن الآليات التنموية النظيفة والتي يتضمنها إطار بروتوكول كيوتو.

سنغافورة: نموذج للتنمية المستدامة

تعد سنغافورة رائدة في مجال التنمية المستدامة، ولذلك، فقد طرح البنك الدولي على المسؤولين في المدينة اقتراحا يقضي بتقديمها للمساعدة التقنية في ميدان التخطيط الحضري للبلدان المجاورة لها. كما تطرح هذه المقالة بقلم "Vicente Carbona" تحليلاً لعملية التنمية الناجحة التي شهدتها سنغافورة، كما سيتم كشف النقاب عن أحدث المبادرات حول هذه المدينة.

لقد أدرك المسؤولون في سنغافورة منذ وقت بعيد بأن تمتعها بالاستدامة كمركز حضري صناعي نشط يعتمد على تنفيذ عمليات التخطيط الحضري الجريئة ووضع الضوابط البيئية الطموحة، وذلك في ظل محدودية الموارد المائية، ومصادر الطاقة، والأراضي في المدينة. من جهة أخرى، وفي خطوة جديدة تشير إلى السمعة الاستثنائية للمدينة في مجال التنمية، فقد وقع الرئيس التنفيذي للبنك الدولي، السيد روبرت زوليك، ووزير خارجية سنغافورة، السيد جورج يو، اتفاقية في شهر ديسمبر / كانون أول الماضي لإنشاء مركز معرفة مشترك ما بين البنك الدولي ومدينة سنغافورة للمعلومات الحضرية. كما تتضمن مهام هذا المركز توفير الخبرات والمساعدة التقنية فيما يتعلق بأبرز التحديات الحضرية التي تواجه البلدان النامية.

وبهذا الصدد، فقد أشار السيد روبرت زوليك بالقول: "لقد عملت سنغافورة على إنشاء قاعدة معلوماتية واسعة النطاق لمواجهة مثل هذه التحديات، وذلك من خلال تجربتها الفريدة في مجال التنمية". "كما أن الجمع ما بين هذه القاعدة المعلوماتية والعمليات التنموية التي ينفذها البنك الدولي في منطقة شرق آسيا وفي شتى أنحاء العالم من شأنه إيجاد مصدر حيوي للتجارب والخبرات ذات الصلة، والتي نعتقد بأنها ستكون ذات منفعة للعديد من البلدان الأخرى".

كما سيتم من خلال إنشاء مركز المعرفة هذا الجمع ما بين الخبرة الفريدة لسنغافورة في ميدان التنمية الحضرية، والتعليم، والإدارة العامة، إلى جانب المعرفة التنموية العالمية والخبرات التشغيلية للبنك الدولي، من جهة أخرى، فيتمثل الهدف من هذه الاتفاقية في توفير المشورة والخدمات التقنية لبلدان جنوب شرق آسيا إلى جانب وجود خطط مستقبلية لتوسعة نطاق العمل لكي يشمل البلدان الآسيوية الأخرى، كالصين، ومن ثم الوصول في نهاية المطاف إلى النطاق العالمي والوصول إلى إفريقيا.

لجنة وزارية مشتركة جديدة

لقد عرفت سنغافورة بدورها البارز في عمليات التنمية الحضرية منذ استقلالها في عام 1965. كما تضمنت أبرز المبادرات الأخيرة إنشاء لجنة وزارية مشتركة للتنمية المستدامة في العام الماضي، والتي تهدف إلى صياغة إستراتيجية وطنية وضمان نمو سنغافورة كمدينة حيوية ونابضة بالحياة، كما يتضمن ذلك وجود خطة رئيسية تتراوح مدتها ما بين 10 – 15 عاماً، بالإضافة إلى خطة أخرى أوسع نطاقاً تمتد ما بين 40 – 50 عاماً. بيد أن التحدي الرئيسي المطروح هنا يتمثل في الإدراك بأن عملية النمو المستمر لا تأتي على حساب نوعية حياة المواطنين.

ويقول السيد "Mah Bow Tan" وزير التنمية الوطنية والرئيس المشارك في اللجنة الوزارية بهذا الصدد "نحن نهدف إلى إبراز سنغافورة كدولة مميزة تتمتع بمدينة إيكولوجية، بحيث لا تقتصر حيويتها على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على صعيد الاستدامة البيئية أيضاً". "كما أن هذا الأمر يعني ضرورة تحقيق النمو بأقصى سرعة ممكنة، وذلك في ظل ضمان عدم تأثر نوعية بيئتنا المعيشية الجيدة التي نتمتع بها، ودون تأثر إمكانيات النمو المتاحة للأجيال المقبلة".

وبعد تنظيم سلسلة من المنتديات والاجتماعات، والتي انبثق عنها ما يزيد عن 1.300 اقتراح من خلال إطلاق مبادرة تقديم المشورة عن طريق الشبكة الإلكترونية، فقد أعرب أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة وغيرهم من المسؤولين عن سرورهم لوجود استجابة فاعلة من المواطنين. كما تضمنت الآراء والمقترحات المطروحة طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك عمليات إعادة التدوير، والكفاءة من حيث استخدام الطاقة، واستخدام الدراجات الهوائية ومصادر الطاقة النظيفة، والحفاظ على البيئة البحرية، واستخدام الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة، واستخدام مواد بناء أكثر استدامة. من جهة أخرى، فقد اختتمت اللجنة الوزارية العمليات التشاورية العامة، كما أنها ستعمل خلال الشهور القليلة المقبلة على دراسة مدى جدوى المقترحات التي تم طرحها والرد على الأفكار الرئيسية. كما أعلنت الحكومة مؤخراً عن تخصيصها لما قيمته مليار دولار على مدى الأعوام الخمسة المقبلة من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه اللجنة.

تقليد جوهره الإبداع

تتمحور مسألة الاستدامة في سنغافورة ضمن ثلاثة مجالات ذات أولوية: إدارة الموارد، وضبط معدلات التلوث، وتحسين نوعية البيئة المادية. بيد أنه وفي مدينة مكتظة بالسكان، حيث تمثل المباني الشاهقة أحد أبرز معالمها، فيمكن تحقيق هذه الأولويات من خلال زيادة كفاءة المباني الحديثة والقائمة من حيث استخدام الموارد والطاقة، إلى جانب نشر هذه الأهداف

مكب سيماكاو – إدارة المخلفات

والتعريف بها في المجالات الصناعية، والتجارية، وخدمات النقل.

كما يعلق السيد "تاي لي سيانغ" رئيس معهد سنغافورة للهندسة المعمارية على ذلك بالقول: " إن ظاهرة الاكتظاظ السكاني في مدينة سنغافورة لا تطرح حلولاً سكنية أكثر فعالية فحسب، بل أنها تعمل أيضاً على إيجاد فرصة لتوليد بعض من الأفكار الأكثر ابتكاراً في ميدان الاستدامة". "علاوة على ذلك، فقد تضمنت أفضل الأساليب المتبعة والناشئة عن هذه المسألة دمج فكرة إنشاء المباني الشاهقة العلو التي يتم إنشاؤها وفقاً للمعايير البيئية مع مسألة اكتظاظ المساكن، حيث أن هذا الدمج لا ينطوي فقط على إفساح مجالات أوسع للتفاعل الاجتماعي، بل أنه يعمل أيضاً على إيجاد توازن فريد ما بين كل من البيئتين المنشأة والطبيعية. علاوة على ذلك، فإن دمج المعايير غير الضارة بالبيئة سوف يساهم أيضاً في الحد من مستويات الحرارة المكتسبة على سطوح المباني وتجميع مياه الأمطار".

كما يتضمن هذا التركيز الجديد عودة لأساسيات عمليات التصميم والهندسة المعمارية السليمة، كتوجيه المباني الجديدة نحو الجهة الشمالية – الجنوبية لخفض نسبة التعرض للطاقة والحرارة الشمسية، واستخدام أساليب التهوية الطبيعية لخفض مستويات الاعتماد على أجهزة التكييف. وبهذا الصدد، يقول رئيس معهد سنغافورة للهندسة المعمارية: "لقد نشأ عن هذا التفكير الجديد نشوء العديد من المباني غير الضارة بالبيئة دون تكبد تكاليف باهظة للاستثمار في الميدان التكنولوجي".

علاوة على ذلك، فإن تعزيز ونشر برنامج طموح لاستخدام موارد الطاقة المتجددة يتطلب إشراك أوساط المجتمع التجاري الدولي لإتباع الأساليب المبتكرة، كما عملت سنغافورة على تنفيذ إستراتيجية راشدة للاستثمار في هذا القطاع. كما أعلنت مؤسسة مصادر الطاقة المتجددة في النرويج مؤخراً عن التزامها بإنشاء ما يمكن اعتباره أكبر مجمع لتوليد الطاقة الشمسية في العالم بحيث يكون مقره في سنغافورة، والذي تبلغ تكلفته الإجمالية 4.1 مليار دولار، حيث ستبلغ طاقته الإنتاجية 1.5 غيغاواط من الطاقة الشمسية، وتعد هذه الشركة إحدى أكبر شركات توليد الطاقة الشمسية في العالم. أما في مطلع عام 2008، فقد اختارت شركة "Oerlikon" إحدى أكبر شركات إنتاج معدات الخلايا الشمسية، مدينة سنغافورة كمقرها في آسيا لعمليات التصنيع وكمركز للبحث والتطوير. من ناحية ثانية، فقد أعلنت شركة "NorSun" النرويجية في الآونة الأخيرة عن إنشاء محطة للطاقة الشمسية بتكلفة 300 مليون دولار سنغافوري في المدينة، حيث تعد هذه المحطة الأولى من نوعها.

وفي شهر مارس / آذار من العام الماضي، فقد اعتبر استخدام الطاقة النظيفة العامل الرئيسي لنمو مدينة سنغافورة، حيث يهدف ذلك إلى خلق 7 آلاف فرصة عمل جديدة بحلول عام 2015 وذلك من خلال ضخ ما قيمته 350 مليون دولار سنغافوري في القطاعات العامة. من جهة أخرى، وإلى جانب استخدام الطاقة الشمسية، والتي تعد الميدان الأبرز، إلا أن جهود تطوير الميدان الصناعي لاستخدام الطاقة النظيفة في سنغافورة تتضمن استخدام خلايا الوقود، وطاقة الرياح، والكفاءة في استخدام الطاقة. وفي تطور ذي صلة، أعلنت السيدة غريس فو، وزيرة الدولة للتنمية الوطنية مؤخراً عن خطة طموحة تمتد لخمسة أعوام لتوفير الفرص التدريبية لما مجموعه 8 آلاف وظيفة جديدة في القطاع البيئي والتي تتطلب مهارات عالية.

وبغية الإشراف على نمو هذه الصناعة، فقد عمل مكتب برنامج الطاقة النظيفة المشترك بين عدد من الوكالات على تحديد مجموعة من المبادرات بما في ذلك استثمار 50 مليون دولار سنغافوري (32.7 مليون دولار أمريكي) في برنامج بحوث الطاقة النظيفة وذلك لدعم الجهود المبذولة في عمليات البحث والتطوير، إلى جانب استثمار 25 مليون دولار سنغافوري لبرنامج بعثات الدراسات العليا والذي يهدف إلى تحفيز وتطوير أرفع الكفاءات اللازمة لهذا القطاع، فضلاً عن الاستثمار في مجموعة من البرامج التحفيزية لإيجاد حلول الطاقة النظيفة ولمساعدة المشاركين من القطاع الخاص على تغطية جزء من التكاليف الرأسمالية الناجمة عن تركيب واستخدام الحلول التقنية الجديدة للطاقة الشمسية في المشاريع الحديثة.

ولطالما شكلت سنغافورة مثالاً يحتذى به في إطار الجهود المبذولة لتنظيم أنجح الأساليب المتبعة في إدارة مستويات الطلب على المياه وإدارة مرافق الصرف الصحي، مع الأخذ بعين الاعتبار كلاً من معياري الكمية والجودة، ومشاركة القطاعين العام والخاص، وتحقيق الإنصاف والكفاءة، وشمولية الاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية. علاوة على ذلك، فقد تمكنت سنغافورة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال خفض مستويات الاستهلاك المحلي للمياه والمياه المستنزفة. كما أشارت السيدة "سيسيليا تورتاجادا" في التقرير الصادر عن مركز إدارة المياه في بلدان العالم الثالث (المكسيك) لعام 2006 بهذا الصدد قائلة: " لقد حققت سنغافورة مستوى متكامل في ميدان إدارة المياه بحيث يمكن للمراكز الحضرية الأخرى أن تحذو حذوها في هذا الإطار، حيث أنها قد تمكنت من تحقيق ذلك من خلال ضمان الاستخدام الفعال للموارد المحدودة للمياه عبر توظيف أدوات اقتصادية تعتمد على أحدث التطورات التكنولوجية من أجل إيجاد موارد جديدة للمياه، وتعزيز قدرات التخزين من خلال الإدارة السليمة للمجاميع المائية، وتنفيذ تدابير حفظ المياه، وضمان إعداد دراسة متزامنة ومنتظمة لكل من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية".

كما كانت هنالك نتائج مذهلة للجهود التي تم تنفيذها لزيادة المساحات الخضراء في المدينة. أما في الفترة خلال العقد الماضي، وبالرغم من الحاجة لتوفير المزيد من المساحات لاستيعاب الزيادة السكانية البالغة 70 بالمائة؛ إلا أن الغطاء الأخضر للمدينة (وهي النسبة المئوية للمساحات الخضراء كما تمت مشاهدتها من خلال صور الأقمار الصناعية) قد ازدادت بنسبة 10 بالمائة، بحيث بلغت نسبة الأراضي الخضراء في سنغافورة في يومنا هذا نحو نصف إجمالي الأراضي. من جهة أخرى، وخلال الفترة ما بين الأعوام 1986 و 2007 ؛ وبالرغم من واقع حدوث النمو السكاني في سنغافورة بنسبة 68 بالمائة، حيث ارتفعت الكثافة السكانية من 2.7 مليون نسمة إلى 4.6 مليون نسمة، إلا أن نسبة المساحات الخضراء في سنغافورة قد ارتفعت من 35.7 بالمائة إلى 46.5 بالمائة.

وتعمل سنغافورة على تنفيذ عمليات تدوير جميع المواد القابلة لذلك، في حين تعمل على حرق المواد الأخرى في مصانع تستخدم فيها أحدث الأساليب وأكثرها تطوراً. من جهة أخرى، وبصرف النظر عن تحقيقها لخفض الحاجة لمكبات النفايات، فقد بدأت المدينة أيضاً بتحويل المخلفات إلى مصادر للطاقة من خلال عمليات الاحتراق، والتي توفر ما يصل إلى 3 بالمائة من إجمالي معدل الطلب على الطاقة الكهربائية، في حين تعمل في الوقت ذاته على تثبيت نسبة انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي. أما فيما يتعلق بكيفية تصريفها للمخلفات الناجمة عن عمليات الاحتراق، فإنها تمثل قصة أخرى من قصص النجاح التي تتميز بها سنغافورة.

نمو قطاع السياحة البيئية

عملت الحكومة في عام 1997 على إنشاء منطقة صخرية على طول خط الساحل والذي يربط ما بين جزيرتين جنوبيتين، حيث تم إنشاء مكب للنفايات، والذي يغطي مساحة تبلغ طاقتها الاستيعابية 63 مليون طن مكعب. كما تم إغلاق مكب النفايات الموجود في الجزيرة الرئيسية لدى تشغيل هذا المكب الجديد في عام 1999. علاوة على ذلك، فيتكون هذا المكب من مجموعة من الخلايا، حيث يتم ضخ مياه البحر خارجاً، وتغطية قاع البحر بطبقة سميكة من مادة البلاستيك، وتصريف الرماد الناتج عن عمليات الاحتراق في تلك الخلايا، ومن ثم تغطيتها بأكوام من التراب والأعشاب. كما يتم اختبار عينات من المياه شهرياً للتأكد من عدم وجود أي تسرب.

وقد أدى ذلك إلى نشوء نظام بيئي جديد ومزدهر، والذي أصبح ملاذاً للسياحة البيئية. كما تم فتح منطقة "Palau Semakau" منذ منتصف عام 2005 أمام السياح لرؤية أشجار المنغروف، ومنطقة الشواطئ، والشعاب المرجانية. كما باتت هذه المنطقة مثالاً واضحاً يبين الأسلوب الفريد الذي تتبعه سنغافورة في العمل نحو تحقيق الاستدامة الحضرية.

ولدى اعتمادها للمجموعة التالية من الأولويات والمبادرات في المنطقة، فقد أدركت اللجنة الوزارية المشتركة بأن التطبيق الفعال لبعض من التدابير الجديدة سوف ينطوي على تكاليف إضافية على الأمد القصير، بيد أن هذه التكاليف يمكن تعويضها على المدى البعيد وذلك لدى نشوء المنافع والتي ستنعكس على كل من الأفراد والأعمال التجارية. من ناحية أخرى، فقد بينت الحكومة بأنها ستأخذ مسألة التكاليف بعين الاعتبار لدى دراستها للتوصيات الجديدة.

وبهذا الصدد، يقول وزير المالية في سنغافورة: " سوف تعتمد اللجنة الوزارية المشتركة معياراً عملياً بحيث يكون موجهاً نحو تحقيق النتائج، كما أنها ستعمل على تقييم مدى فعالية مختلف الخيارات والفوائد الناجمة عنها مقابل التكاليف التي ستفرضها على كل من الأعمال التجارية والمستهلكين. علاوة على ذلك، فسوف نقوم بتحديد أهداف ذات مغزى إلى جانب تحديد وتيرة التغيير بغية تمكين الجميع من التكيف بصورة سلسة".

كما تعمل سنغافورة على جميع هذه الجبهات في جو من التفاؤل، حيث يشجع المسؤولون كلاً من الأفراد والصناعات على اعتماد الأساليب المستدامة على المدى الطويل، فضلاً عن تطوير قدرات جديدة لتعظيم الموارد وتحسين الأداء البيئي. علاوة على ذلك، فهنالك إدراك واسع النطاق لأهمية التقنيات الحديثة والتي لا بد من تسخيرها لتحسين الأداء والتخفيف من حدة القيود الراهنة والتي تعيق عمليات النمو، والتي لربما يكون أبرزها صعوبة تحقيق المدينة لحالة من التوازن واستيعاب كامل البنية التحتية الوطنية، بما في ذلك القطاعات السكنية، والترفيهية، والتجارية، والدفاعية، وقطاع معالجة المياه وإدارة المخلفات، والنقل، والموانئ الجوية وذلك ضمن مساحة لا تتجاوز 700 كيلومتراً مربعاً فقط.

الإستراتيجية الحضرية

تقرير جديد يسلط الضوء على ظاهرة الفقر الحضري في الهند

أصدرت وزارة الإسكان والحد من الفقر في الحكومة الهندية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً تقريراً حول طبيعة وديناميكيات ظاهرة الفقر الحضري في الهند، وذلك في مدينة نيو دلهي في شهر شباط / فبراير الماضي. كما يأمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تساهم المعلومات الحديثة التي يتضمنها هذا التقرير في مساعدة الحكومة على صياغة إستراتيجية وطنية لمساعدة الشرائح الفقيرة في المناطق الحضرية. كما يشير التقرير إلى توقع وصول نسبة التحضر في الهند إلى 50 بالمائة بحلول عام 2030 بيد أن الشرائح الفقيرة لا زالت تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

المياه

خطة طموحة في مجال الصرف الصحي في كوريا

لقد أدت الوتيرة السريعة للنمو السكاني في آسيا إلى نشوء ضغط كبير على موارد مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية. كما ستعمل كوريا على تنفيذ مشروع جديد وهو مشروع الشراكة من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة والمعرفة في ميدان إدارة موارد المياه الحضرية، والذي سيعمل على مساعدة شركات مرافق المياه في العمليات الإدارية ولتوفير خدمات أفضل. كما قدمت الجامعة الإلكترونية الآسيوية في جمهورية كوريا تمويلاً مشتركاً مع صندوق الشراكة المعرفية والذي يديره بنك التنمية الآسيوي بقيمة 500 ألف دولار أمريكي، كما قدمت الشركة الكورية للموارد المائية تمويلاً آخر بقيمة 100 ألف دولار أمريكي تم تخصيصها للدورات التدريبية، وإنشاء المواقع وشراء اللوازم والمعدات.

إدارة الكوارث

إعصار بورما – الكارثة الطبيعية الأسوأ في تاريخ البشرية

كشف التقرير الأخير الصادر عن مجموعة ميونيخ، ثاني أكبر شركات التأمين العالمية، بأن إعصار نرجس الذي وقع في شهر مايو / أيار الماضي في بورما قد كان أسوأ الكوارث الطبيعية والتي حصدت الكثير من الأرواح البشرية. كما تشير التقديرات إلى مقتل 135 ألف فرد: حيث أكدت بورما رسمياً مقتل 85 ألفاً في حين لا يزال هنالك 54 ألف فرد في عداد المفقودين. كما أنه وبالرغم من عدد الكوارث الطبيعية المسجلة ما بين الأعوام 2007 و 2008، إلا أن عام 2008 قد شهد معدلاً أكبر من الخسائر والضحايا البشرية.

المياه

شركة سيمنز تطلق مشروعاً ثورياً في سنغافورة

يهدف مشروع تقنيات المياه الذي أطلقته شركة سيمنز إلى خفض مستويات استهلاك الطاقة بنسبة 50 بالمائة وذلك من خلال استخدام تقنية جديدة لتحلية المياه. كما حصل هذا المشروع على دعم تمويلي بقيمة 4 ملايين دولار سنغافوري من مجلس البيئة السنغافوري. كما تم الإعلان عن المشروع خلال مؤتمر سنغافورة الدولي للمياه في شهر يناير / كانون الثاني، حيث أشار السيد تشاك غوردون الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز لتكنولوجيا المياه بهذا الصدد قائلاً: " نحن نؤمن حقاً بأن هذه التكنولوجيا الجديدة سوف تمثل إنجازاً هائلاً في ميدان تحلية المياه، حيث ستترتب عليها آثار عالية هامة على صعيد إدارة موارد المياه والاستخدام الأوسع نطاقاً لعمليات تحلية المياه في المستقبل"

الطاقة الشمسية بناء على مستوى الطلب

الطاقة

إنتاج الطاقة الشمسية بناء على مستويات الطلب يشير إلى الضرورة الملحة لإيجاد مصادر الطاقة المتجددة

إن إنتاج الطاقة الشمسية بناء على مستويات الطلب من شأنه المساهمة في مساعدة البلدات الأسترالية النائية فضلاً عن مساهمته في إيجاد حل عالمي في ميدان التنمية الحضرية. كما أن استخدام الطاقة الشمسية لن يعمل فقط على خفض مستوى الاعتماد على مصادر الطاقة الكهربائية المنتجة من الفحم أو تلك التي تنتجها مولدات الديزل باهظة التكلفة، بل أنه سيساهم في خفض الكميات الكبيرة من الطاقة الضائعة خلال عملية نقلها إلى المناطق النائية. كما أن هذا الأمر يشير إلى أن المناطق التي تقع في نهاية شبكة إمداد الطاقة ستكون الأكثر معاناة من قضية انقطاع الطاقة الكهربائية.

ويشير السيد" ستيف هوليس" من مركز لويد لتخزين الطاقة إلى النظام الحديث الذي ابتكره لإنتاج الطاقة الشمسية بناء على مستوى الطلب وإمكانيته في المساهمة في الحد من هذه المشكلة التي تواجهها عمليات التنمية والتطوير في المناطق البعيدة.

كما يعمل هذا النظام من خلال مجموعة من المرايا التي تعمل على إعادة توجيه حرارة الشمس إلى مجمع مصنوع من مادة الجرافيت والذي يقع على قمة برج يبلغ ارتفاعه 15 متراً، ومن ثم يتم تسخين هذا المجمع حيث يتم تخزين الحرارة بأدنى حد من الخسائر. علاوة على ذلك، ونظراً لأن هذا النظام يعتمد على مستويات الطلب؛ فيتم تمرير المياه عند الحاجة لها، حيث يتصاعد البخار والذي يعمل لاحقاً على تشغيل توربين عادي يعمل بقوة 3 ميغا واط. كما أن استخدام نظام يعتمد على مستويات الطلب سيحول دون نشوء مشكلة إيجاد مكان لتخزين الطاقة المولدة.

ويضيف السيد "هوليس" بالقول: "يمكن لهذا النظام مساعدة المدن من خلال ثلاث طرق، أولاً، يمثل هذا النظام مصدراً للطاقة المتجددة وبديلاً لمصادر الفحم، ثانياً، يجنب هذا النظام اضطرار سلطات الطاقة تحديث خطوط النقل للحصول على المزيد من الطاقة في أوقات الذروة، أما ثالثاً، فسوف يوفر مصدراً للطاقة والذي يمكنه إعادة الطاقة مرة أخرى إلى الشبكة".

كما تعد عوامل الحركة والمرونة التي يتمتع بها النظام مزايا أخرى يمكن من خلالها نقل هذه التقنية من مكان إلى آخر.

ويشير السيد "هوليس" إلى أنه قد تم إنشاء النظام على شكل وحدات مستقلة بحيث يمكن إعادة تشغيله في المناطق الريفية النائية في أستراليا وخارجها، وذلك دون الحاجة إلى دعم المدن الكبيرة، كما هو الحال لدى استخدام توربينات الرياح.

وقد بدأت الشركة بتنفيذ مشروع بسعة 3 ميغاواط لإنارة مدينتين بالكامل، فضلاً عن تنفيذ مشروع آخر أوسع نطاقاً في وقت لاحق من العام الجاري والذي سيكون بسعة ميغاواط لإنارة مناطق نامية أخرى. كما أبدت العديد من البلدان حتى الآن اهتماماً بهذا المجال، وذلك لإدراكها للمزايا الناشئة على الأمد البعيد والوفورات التي تطرحها نظم لطاقة الشمسية بناءً على مستوى الطلب.

النقل

سكة حديدية جديدة في الصين تتسم بالكفاءة على صعيد استخدام الطاقة

سوف تشهد المنطقة الغربية من الصين إنشاء أول خط للسكك الحديدية والذي يربط ما بين مدينة "Lanzhouin" في الشمال ضمن مقاطعة "غانسو" مدينة "تشونغتشينغ" في الجنوب، والتي تمثل أكبر مركز صناعي ومصدّر رئيسي لمنطقة "ميكونغ" الكبرى.

وسوف يمتد هذا الخط على مسافة820 كيلومتراً، حيث سيعمل على تعزيز النمو الاقتصادي في واحدة من المناطق الأكثر فقراً في الصين، كما سيصبح أقصر الطرق بين هذين المركزين الاقتصاديين. من جهة أخرى، فسوف تبلغ القيمة الإجمالية للمشروع نحو 8.6 مليار دولار، حيث ستقدم المصارف الصينية التمويل اللازم، إلى جانب دعم وزارة السكك الحديدية، والحكومات المحلية، ومصرف التنمية الآسيوي.

كما أشار السيد "مانموهان باركاش" والمتخصص في ميدان النقل في مصرف التنمية الآسيوي إلى أن هذا المشروع سوف يعمل على تحفيز إنتاج الموارد الصناعية والطبيعية، إلى جانب تحفيز القطاع السياحي، وخلق فرص العمل، ورفع المستويات المعيشية والمساعدة في الحد من مستويات الفقر.

من ناحية ثانية، تبلغ الكثافة السكانية في المنطقة نحو 17 مليون نسمة، وغالبيتهم من الشرائح الفقيرة. كما سيساهم السكان بدور مباشر في العمليات الإنشائية من خلال إبرام العقود وفقاً لمتطلبات المشروع فيما يتعلق بعمليات الإنشاء والتشغيل. كما يمثل هذا المشروع جزءاً من إستراتيجية الحكومة الصينية لتوسعة نطاق البنية التحتية وتحفيز عملية النمو في المناطق الداخلية من البلاد.

وسوف يتمتع هذا الخط الحديدي بقدرة نقل الحاويات المزدوجة، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع الطاقة الاستيعابية بشكل أكبر بالمقارنة مع الخطوط العادية، بالإضافة إلى الحد من استخدام الأراضي لهذا الغرض، وتحسين الكفاءة على صعيد استخدام الطاقة. كما سيتم إنشاء أكثر من 30 محطة للسكك الحديدية وتجهيزها بأحدث معدات السلامة.

كما سيتضمن التمويل الذي سيقدمه مصرف التنمية الآسيوي تنفيذ ممر أخضر على طول امتداد خط السكة الحديدية، بالإضافة إلى تشغيل المعدات اللازمة لحماية البيئة بكلفة إجمالية تبلغ 12 مليون دولاراً. علاوة على ذلك، فإن التحول عن استخدام المركبات إلى استخدام الخط الحديدي الجديد سوف يساهم في إحداث خفض كبير في مستويات استهلاك الوقود والانبعاثات الضارة لغاز ثاني أكسيد الكربون.

وتعد هذه الشبكة جزءاً من مخطط أكبر لتعزيز عمليات التواصل والتبادل التجاري بين الصين ومنطقة "ميكونغ" الكبرى، ووسط آسيا وأوروبا.

من جهة أخرى، فيعد السفر بالقطار من أوروبا إلى الصين أمراً سهلاً إلى حد ما، بيد أن الصلات والبنية التحتية الرابطة بجنوب شرق آسيا لا تزال إما غير موجودة أو أنها تتطلب التحديث.

كما أن الدعم المالي المقدم من اليابان، وفرنسا، ومصرف التنمية الآسيوي سوف يساهم في تحويل الأحلام إلى واقع حقيقي، حيث سيتم إنشاء خطوط الربط في غضون ثماني سنوات ما بين سنغافورة من خلال منطقة "فنوم بنه" في كمبوديا، وصولاً إلى مدينة "هو تشي مين" ومن ثم الصين.

إدارة الكوارث

برنامج المونل يقدم المساعدة لضحايا زلزال باكستان

ضرب زلزال بقوة 6.4 درجة على مقياس ريختر منطقة "بلوخستان" جنوب غرب باكستان في شهر أكتوبر / تشرين أول الماضي، والذي أسفر عن تدمير 800 منزل، حيث أشارت سلطة إدارة الكوارث في المقاطعة إلى تأثر وتشريد نحو 68 ألفاً ومائتي مواطن من مساكنهم. من جهة أخرى، فقد قدم الصندوق المركزي للأمم المتحدة لمواجهة الطوارئ دعماً بقيمة 900 ألف دولار أمريكي للمساعدة في توفير المساكن للأفراد المشردين، كما عمل برنامج المونل عن كثب مع الحكومة الباكستانية، والجيش، والسلطة الوطنية لإدارة الكوارث من أجل تنظيم عمليات إنشاء 947 ملجأ من الملاجئ الانتقالية في 19 قرية في جميع أنحاء مقاطعة "بلوخستان".

الإنشاء

تقرير جديد يحث الصين على التوجه نحو إنشاء المباني الخضراء

أصدر مجلس الأعمال الآسيوي تقريراً في نهاية عام 2008 والذي أشار إلى تضاعف النصيب الآسيوي من الاستهلاك العالمي للطاقة خلال 30 عاماً، إلى جانب إشارته إلى ارتفاع مستوى الطاقة المستهلكة في المباني الآسيوية بمعدل مماثل. كما تعمل الصين على إنشاء نحو نصف إجمالي المشاريع الإنشائية في العالم، مستهلكة بذلك نحو ملياري متراً مربعاً سنوياً، وبها الصدد، فقد أشار التقرير إلى استهلاك هذه المباني ما يعادل الضعفين أو الثلاثة أضعاف الطاقة / وحدة سكنية بالمقارنة مع الوحدات المنشأة في البلدان المتقدمة. كما يعادل مستوى الاستهلاك هذا مقدار الطاقة الكهربائية بسعة 500 ميغاواط والتي تستهلكها المصانع.

الطاقة

استخدام مصابيح الإنارة الجديدة في الفلبين سوف يساهم في توفير 100 مليون دولار سنويا

يجري حالياً تنفيذ مشروع في الفلبين لتوزيع 13 مليون مصباح إنارة جديد لتوفير الطاقة، وذلك بتمويل من مصرف التنمية الآسيوي. كما تسعى الحكومة إلى خفض قيم فواتير الطاقة، حيث سيتم توفير مصابيح الفلورسنت مجاناً لكل من أصحاب المنازل والمؤسسات التجارية. من جهة أخرى، فتبلغ قيمة القرض التمويلي 31.1 مليون دولاراً، وسوف يتم توزيع هذه المصابيح لاستبدال المصابيح القديمة، بحيث تشير التوقعات إلى أنها سوف توفر على المستهلكين ما يعادل 400بيزو، أي 8.50 دولاراً سنوياً. كما تستخدم مصابيح الإنارة المتوهجة 20 بالمائة فقط من إجمالي الطاقة المستهلكة لإنتاج الضوء، في حين لا توجد أية طاقة ضائعة لدى استخدم مصابيح الفلورسنت.

التنمية الحضرية

إعلان خطة لحماية البيئة في شنغهاي

تسعى الصين إلى تحويل مدينة شنغهاي إلى منطقة صديقة للبيئة، حيث أعلنت عن خطة لإنشاء المساكن والمباني العامة الخضراء، إلى جانب خفض انبعاثات الغازات العادمة. كما يعمل مجلس حماية البيئة على تنفيذ هذه الخطة، والتي تتضمن أيضاً إنشاء مرافق لإعادة تدوير الغاز في 800 محطة وقود. كما يسعى المجلس إلى تنفيذ هذه الخطة بالكامل بما يتزامن مع انعقاد المعرض العالمي في عام 2010.

أبو ظبي تنشئ أول مدينة خالية من الكربون في العالم

ليس من الغريب أن تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الأخبار عندما يتعلق الأمر بالمشاريع الإنشائية. كما عرفت دولة الإمارات العربية المتحدة بمشاريعها المتميزة من تشييد أعلى مبنى في العالم، وأكبر جزيرة من صنع الإنسان. علاوة على ذلك، فإن سمعتها المرتبطة بالبذخ الزائد قد بات مسخراً في الآونة الأخيرة للاستخدامات غير الضارة بالبيئة، حيث أنها قد أعلنت عن بدء إنشاء أولى المدن المستدامة في العالم. كما يكشف السيد جوناثان آندروز في مقالته هذه عن الخطط الطموحة لمدينة "مصدر" ويتساءل حول إمكانية مساهمة هذه المدينة الخالية من الكربون في تغيير طباع إحدى أكثر الدول الغنية بالنفط في العالم أجمع.

تم استلهام تصميم الحدائق والمساحات المفتوحة في المدينة الحديثة من التصاميم الإسلامية.

إذا مررت بالقرب من الطريق المؤدية إلى مطار أبو ظبي، فإنك سترى منطقة مطوقة تمتد مساحتها لنحو ستة كيلومترات مربعة، حيث أنه لا يمكن أن يخيل للناظر إلى هذه الأرض بأنها ستصبح بعد فترة قصيرة منطقة سكنية لنحو 50 ألف نسمة، ومنطقة تستوعب نحو 1.500 شركة تجارية وجامعة متطورة للغاية حيث سيتم تدريس التخصصات المتعلقة بتكنولوجيا الطاقة المتجددة. كما تشهد مدينة أبو ظبي وتيرة سريعة في ميدان تشييد المباني، حيث تأمل الحكومة الانتهاء من هذا المشروع الذي يمثل أول مدينة خالية من الكربون بحلول عام 2016. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع نحو 22 مليار دولار أمريكي، كما ستكون هذه المدينة أيضاً أولى مدن العالم الخالية تماماً من المخلفات والمركبات، فضلاً عن اعتمادها الكامل على مصادر الطاقة المتجددة.

ويقول السيد خالد عوض، مدير دائرة التطوير العقاري في مبادرة مدينة "مصدر" بأن هذه المدينة لا تمثل فقط مشروعاً عقارياً جديداً، بل أنها ستكون أيضاً أول صرح للتكنولوجيا فائقة الجودة في عصر استخدام التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة. علاوة على ذلك، فسوف تمثل منطقة حية حيث يتم السعي على الدوام لإيجاد حلول مستدامة للتصدي للتحديات الناشئة في ميدان الطاقة العالمية والتحديات البيئية.

وقد استقطبت هذه المدينة مؤسسات رفيعة المستوى، والتي عبرت عن رغبتها في المشاركة بعمليات التصميم، والتشييد، وإدارة هذه المدينة البيئية الفريدة من نوعها. كما عملت شركة فوستر وشركائه البريطانية على تنفيذ تصميم هذه المدينة وذلك من خلال استخدام تقنيات التخطيط التقليدية والتي كانت تستخدم لبناء المدن العربية القديمة.

ويرى السيد جيرارد إيفيندون، أحد أكبر المساهمين في شركة فوستر بأن هذه المدينة تمثل أحد أهم المشاريع العالمية في الوقت الحاضر. كما يشير إلى أنها تتضمن حلولاً لمختلف القضايا المتعلقة بعمليات التصميم والتي سنواجهها في المستقبل، حيث لا يمكن للمهندسين المعماريين من تنفيذ عمليات التصميم بأسلوب رجعي. من ناحية أخرى، فقد أشار السيد إيفيندون إلى ضرورة انتهاز الفرصة ومواجهة التحديات من خلال تصميم المباني المستدامة وذات الاستهلاك الأدنى للطاقة. كما ستتكون المدينة من مبان منخفضة يمكن دمجها ضمن شوارع ضيقة للحماية من حر الصيف الخانق، ولكنها ستتيح في الوقت ذاته مرور نسائم الهواء العليل. علاوة على ذلك، فسوف يتم تخصيص جميع الشوارع للمشاة، حيث يمكن لكل من السكان والعاملين في المدينة من التجول بسهولة بين الحدائق والمساحات المفتوحة والمستوحاة من التصاميم الإسلامية، والتي تعد أكثر شيوعاً في جنوب إيطاليا. من ناحية أخرى، فسوف تقوم المدينة بأكملها على أعمدة داعمة يبلغ ارتفاعها ستة أمتار من الأرض، وذلك بهدف زيادة تدوير الهواء وللحفاظ على برودة الأرض وصد الرياح الصحراوية الحارة. كما ستنقسم المدينة إلى ثلاثة أقسام، حيث سيكون القسم الأوسط في المدينة بمثابة القسم الحيوي، والذي سيتضمن المحال التجارية، والشركات، والمساكن، مثلها كمثل أية مدينة أخرى، إلا أن الاختلاف الوحيد سيتمثل في خلو هذه المدينة من المركبات.

أما القسم الأعلى، فيمكن للسكان من خلاله استخدام الحلول البديلة للنقل السريع وذلك عبر استخدام سيارات المترو التي تتسع لأربعة أفراد، ووفقاً للدراسات التي أعدتها مؤسسات أوروبية تعمل في مجال التنمية الحضرية حول هذه المدينة؛ فإن أقصى مسافة للسير لن تتجاوز 200 متراً. علاوة على ذلك، فإن مرافق الخدمات الأساسية ستقع دائماً ضمن هذه المسافة، بما في ذلك المتاجر التي ستبيع المنتجات المحلية، كما سيتم توصيل السلع بهذه الطريقة.

ويقول السيد إيفيندون من شركة فوستر البريطانية بأن هذه المدينة سوف تمثل مركزاً حيوياً متكاملاً. كما سيتم تخصيص المنطقة السكنية في المدينة للأفراد العاملين بها، حيث سيتم تخصيص مناطق سكنية لموظفي الشركات التي سيكون مقرها داخل المدينة. علاوة على ذلك، فسيتم توليد الطاقة في المدينة من ألواح فولطاضوئية، في حين سيتم توفير التبريد من خلال الطاقة الشمسية المركزة. من ناحية ثانية، فقد تم تخصيص رقعة واسعة من الأراضي المجاورة للمدينة لإنشاء الألواح الشمسية، حيث تم الانتهاء مما نسبته 70 بالمائة من عمليات إنشاء شبكة توليد الطاقة الشمسية والتي ستعمل بسعة 10 ميغا واط، حيث تعد هذه الشبكة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. علاوة على ذلك، فتعمل هذه الشبكة في الوقت الراهن على توليد الطاقة الكافية والتي يمكن استخدامها لتنفيذ معظم أعمال التشييد خلال المرحلة الأولى من المشروع.

وسوف يتم إنشاء ستائر فولطاضوئية رفيعة لكي تغطي السطوح والمظلات التي سيتم تركيبها فوق الممرات المنتشرة في المدينة ، كما أنه وبالرغم من استيراد غالبية الألواح الشمسية والتقنيات المستخدمة من شركات صينية، وألمانية، وأمريكية، إلا أن الهدف الأبرز لمدينة أبو ظبي يتمثل في تطوير وزيادة قيمة الطاقة الشمسية، بحيث تصبح صرحاً صناعياً مميزاً في مجال إنتاج الطاقة الشمسية.

كما سيتم توفير المياه من خلال مصنع لتحلية المياه والذي يعمل بالطاقة الشمسية. أما فيما يتعلق بالمساحات المزروعة لتجميل المنطقة والمحاصيل الزراعية، فسوف يتم ريّها بالمياه المستخدمة في المنازل والمياه المعالجة والتي تخضع لعمليات التكرير في مصنع تكرير المياه. علاوة على ذلك، وفي ظل نمو المدينة، فسوف تنمو كل من الأشجار المزروعة والبيئة الطبيعية للمدينة أيضاً، حيث ستتم تغذية الحدائق وريّها بالمياه العادمة المكررة. كما سيتم تشغيل نظام نضام قياس ذكي ، والذي سيتمكن السكان من خلاله معرفة مستويات استهلاكهم لكل من الطاقة، وموارد المياه وغاز الكربون ومقارنتها بمتوسط استهلاك المواطنين الآخرين. بيد أنه ووفقاً للتخطيط المزمع لهذه المدينة البيئية، فإن إجمالي الطاقة المستهلكة بها لن يتجاوز ربع مقدار الطاقة المستهلكة في مدينة عادية ذات حجم مماثل. كما يتلقى هذا المشروع دعماً من العديد من الجهات، والتي تتضمن في أبرزها الصندوق العالمي للحياة البرية، والذي يتمتع بدور هام في هذا المشروع. وبهذا الصدد، يقول السيد "إدواردو غونزاليس" المسؤول في برنامج "كوكب واحد نابض بالحياة" والتابع للصندوق العالمي للحياة البرية :" أعتقد بأن هذا المشروع من شأنه تمثيل نقطة انطلاقة ثورة عالمية في ميدان استخدام الطاقة المتجددة". كما تعد دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة في العالم والتي وافقت على العمل مع الصندوق لتحديد الأهداف الرامية إلى خفض مستويات انبعاثات الكربون على المستوى الوطني للبلاد".

تساعد المباني المنخفضة على صد حرارة الشمس الصحراوية

يمكن للأفراد الانتقال باستخدام المركبات الكهربائية

مدينة خالية من الكربون: واقع أم خيال زائف؟

لا تزال هنالك الكثير من الانتقادات حول قدرة مدينة "مصدر" من أن تكون أول مدينة خالية تماماً من انبعاثات الغازات، كما أن الشركات التي لا تتماشى مع المتطلبات الصارمة والصديقة للبيئة والتي تفرضها هذه المدينة لن تتمكن من اتخاذها مقراً لها، بل أن الأمر سيتجاوز ذلك حيث سيتعين على هذه الشركات إقامة مقرها في مكان بعيد عن المنطقة المحيطة بالمدينة. علاوة على ذلك، فلا تزال هنالك بعض أنواع الأغذية التي تتطلب استيرادها من خارج المدينة، كما أنه وبالرغم من إنشاء سكة حديدية خفيفة والتي ستربط مدينة "مصدر" بالمطار وببقية أنحاء إمارة أبو ظبي، إلا أنه سيتعين على العديد من الأفراد استخدام المركبات للوصول إلى المدينة. كما سيتم إنشاء مواقف ذات مساحات شاسعة للمركبات خارج المدينة، والذي يصفه العديد من الأفراد بأنه سيكون بمثابة حديقة بيئية للمتنزهين.

في حين يدحض السيد "غونزاليس" هذه الانتقادات، حيث يشير إلى ضرورة النظر إلى هذا المشروع في سياق مجموعة من المبادرات التي تنفذها إمارة أبو ظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ويردف "غونزاليس" قائلاً: "تعمل إمارة أبو ظبي ومشروع مدينة "مصدر" لتمهيد الطريق في هذا المجال لكل من بلدان العالمين النامي والمتقدم، حيث أنها ستضع العديد من الحكومات، لا سيما حكومات الدول الثماني في موقف محرج، حيث تعد هذه الأخيرة مسؤولة عن ثلث إجمالي الأثر البيئي الإنساني الحاصل في العالم. كما ستساهم مدينة "مصدر" في عكس الأثر البيئي لانبعاثات الكربون في دولة الإمارات العربية ككل، فضلاً عن مساهمتها في توفير ما نسبته 7 بالمائة من مجمل المتطلبات المحلية للطاقة في أبو ظبي باستخدام مصادر الطاقة المتجددة،وذلك بحلول عام 2020 – حيث يمثل هذا الأمر خطوة كبيرة ورائدة بالنسبة لرابع إمبراطوريات تصدير النفط في العالم".

بيد أن مدينة "مصدر" تتمتع بالتمويل المترف من عوائد النفط، ولكن التساؤل الذي يبرز هنا يتمثل في ما إذا كان هذا التمويل ممكناً لإنشاء مدينة من هذا النوع في أي مكان آخر في العالم.

ويعلق السيد خالد عوض على هذا الموضوع بالقول: "إننا مدركون بأنه لا يمكن لجميع البلدان إيجاد المصادر التمويلية اللازمة لإنشاء مدينة كهذه"، "ولا بد لنا من أن نتذكر هنا بأن الهدف من إنشاء مدينة "مصدر" يتمثل في إيجاد مجموعة جديدة من المعايير والتقنيات اللازمة لتوليد الطاقة النقية والمستدامة والتي يمكن نقلها إلى مدن أخرى في شتى أنحاء العالم".

وبهذا الصدد، يشير المسؤولون في مشروع مدينة "مصدر" إلى التطور التكنولوجي لصناعة الحواسيب، حيث أنه وبالرغم من عدم تمكن البلدان الأقل تطوراً من شراء أحدث تقنيات الحاسوب، إلا أن عمليات التطوير الصناعي ستتيح شراؤها بأسعار أقل ثمناً، بحيث تتسم بالكفاءة وفي متناول الجميع.

ويصف السيد إيفيندون من شركة فوستر مدينة المصدر باعتبارها مختبراً بشرياً حياً، والذي سيعمل في السنوات المقبلة على توفير تقنيات الطاقة المستدامة والتي يمكن التكيف معها بسهولة في مختلف المدن.

ويضيف قائلاً: "لقد أصبح ممكناً وللمرة الأولى في العالم جمع مختلف الأفكار والتقنيات ضمن سياق مدينة واحدة، حيث يشير ذلك إلى أنه قد أصبح بمقدورنا اختبار مختلف الأمور التي لم تخضع للاختبار الحقيقي مسبقاً".

من جهة أخرى، فإن الهدف من إنشاء هذه المدينة لا يتمثل فقط بأن تكون المدينة البيئية الأولى في العالم، بل أنها ستكون أيضاً مقر معهد مدينة مصدر للعلوم والتكنولوجيا، والذي سيتم إنشاؤه من خلال شراكة مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والذي سيجمع أفضل خريجي الجامعات العالمية للقيام بالبحوث وإيجاد الأفكار الجديدة لإنتاج الطاقة المتجددة. كما سيساهم أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في معهد ماساتشوستس في توفير المشورة العلمية، والتقييم والدعم اللازم لإنشاء معهد مدينة مصدر للعلوم والتكنولوجيا. كما يؤمل بأن يفتح المعهد أبوابه أمام طلاب الدراسات العليا بحلول شهر يوليو / تموز من هذا العام. علاوة على ذلك، فقد أشار السيد سلطان الجابر، أحد كبار المساهمين في مبادرة مدينة "مصدر"، إلى أن هذا المعهد الجديد سوف يوفر للمدينة كلاً من المواهب والتقنيات المبتكرة والتي من شأنها تعزيز عمليات التنمية الاقتصادية وتشجيع الصناعات الجديدة في كل من إمارة أبو ظبي والمنطقة على استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

ويصف السيد إيفيندون من شركة فوستر مدينة المصدر باعتبارها مختبراً بشرياً حياً، والذي سيعمل في السنوات المقبلة على توفير تقنيات الطاقة المستدامة والتي يمكن التكيف معها بسهولة في مختلف المدن.

ويضيف قائلاً: "لقد أصبح ممكناً وللمرة الأولى في العالم جمع مختلف الأفكار والتقنيات ضمن سياق مدينة واحدة، حيث يشير ذلك إلى أنه قد أصبح بمقدورنا اختبار مختلف الأمور التي لم تخضع للاختبار الحقيقي مسبقاً".

من جهة أخرى، فإن الهدف من إنشاء هذه المدينة لا يتمثل فقط بأن تكون المدينة البيئية الأولى في العالم، بل

سوف يتم تنفيذ المشروع بحلول عام 2016

سيكون القسم الأوسط في المدينة القسم الحيوي لها.

أنها ستكون أيضاً مقر معهد مدينة مصدر للعلوم والتكنولوجيا، والذي سيتم إنشاؤه من خلال شراكة مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والذي سيجمع أفضل خريجي الجامعات العالمية للقيام بالبحوث وإيجاد الأفكار الجديدة لإنتاج الطاقة المتجددة. كما سيساهم أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في معهد ماساتشوستس في توفير المشورة العلمية، والتقييم والدعم اللازم لإنشاء معهد مدينة مصدر للعلوم والتكنولوجيا. كما يؤمل بأن يفتح المعهد أبوابه أمام طلاب الدراسات العليا بحلول شهر يوليو / تموز من هذا العام. علاوة على ذلك، فقد أشار السيد سلطان الجابر، أحد كبار المساهمين في مبادرة مدينة "مصدر"، إلى أن هذا المعهد الجديد سوف يوفر للمدينة كلاً من المواهب والتقنيات المبتكرة والتي من شأنها تعزيز عمليات التنمية الاقتصادية وتشجيع الصناعات الجديدة في كل من إمارة أبو ظبي والمنطقة على استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

الشركاء الأجانب

بصرف النظر عن العائدات الاقتصادية الناجمة عن هذا السوق الناشئ، إلا أن الهدف الأساسي لمدينة "مصدر" على الأمد الطويل يتمثل في الاستفادة من دخولها المبكر في هذا السوق لكي تصبح المركز الأساسي والجوهري في الحركة المستدامة. كما أنه وبالرغم من توفير معظم المصادر التمويلية من جانب شركة أبو ظبي للطاقة المستقبلية، إلا أن شركة "كريديت سويس" قد عملت أيضاً على استثمار ما مجموعه 100 مليون دولار أمريكي في صندوق تكنولوجيا الطاقة النقية ضمن هذه المبادرة. أما المصادر التمويلية الأخرى اللازمة لتغطية التكاليف التشغيلية، فسوف يتم توفيرها من خلال برنامج الأمم المتحدة ومخطط التخلص التدريجي من غازات الكربون. من ناحية ثانية، ونظراً لإتباع مدينة "مصدر" لمعايير أفضل من غيرها في مكافحة التلوث، فسوف تعمل على فرض رسوم على الشركات المخالفة والتي لا تتماشى مع المعايير المحلية، بحيث يتم توليد دخل يبلغ 15 مليون دولاراً تقريباً.

ويعمل هذا المشروع أيضاً مع شركاء آخرين مثل شركة ريو تنتو الإنجليزية – الأسترالية، وشركة النفط البريطانية "BP" واللتان ستعملان مع بعضهما البعض ضمن برامج ضبط انبعاثات غازات الكربون والتخزين. كما أن هؤلاء الشركاء لن يساهموا فقط في انتفاع مدينة مصدر من الخبرات الأجنبية، بل أنهم سوف يساهموا أيضاً في مساعدتها على إيجاد أفكارها المستقلة. كما وقعت شركة جنرال إليكتريك اتفاقية شراكة أيضاً حيث ستعمل على تشييد مركزها البيئي بحلول عام 2010، وسوف تتمكن الشركة من خلال هذا المشروع من عرض ابتكاراتها كما أنها ستعمل على تشغيل ما يزيد عن 100 خبير في الميدان التكنولوجي ممن سيعملون على تطوير نظم جديدة ومستدامة في ميادين المياه، والطاقة، والبيئة.

كما يرى الرئيس التنفيذي لشركة جنرال إليكتريك في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ، السيد نبيل حبايب، إلى أن هذا المشروع يعد فذاً وذلك في ظل تنفيذه في بلاد تشتهر بمستوى مرتفع من الاستهلاك النفطي.

ويقول حبايب: " لقد كان الحديث عن الطاقة المتجددة قبل بضعة سنوات مستحيلاً في مثل هذه البلاد، حيث لا يتطرق أحد لهذه المسألة على الإطلاق، فكيف يمكن الحديث عن الطاقة المتجددة في بلاد يقوم نظامها الاقتصادي على استخدام مصادر النفط والغاز؟ كما أنه من غير العادي على الإطلاق أن يرى المرء مثل هذا التحول في مدينة أبو ظبي، وخاصة من خلال المبادرة في إنشاء أول مدينة خالية من الكربون في العالم بأسره".

كما تم طرح العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية هذا المشروع من استقطاب الشركات لإجراء البحوث المكثفة في مجال الطاقة المتجددة، ولكن التهافت على هذا المجال

السيد خالد عوض.

بعد بلوغ سعر برميل النفط إلى 150 دولاراً قد بات ضعيفاً الآن، خاصة بعد هبوط الأسعار مجدداً، كما تم بالفعل تأجيل العمليات الإنشائية في مشروع مدينة دونغتان الصينية الخالية من الكربون لمدة عامين.

أما السيد خالد عوض، فإنه يرفض الاعتراف بمثل هذه المخاوف، حيث يقول: " إننا نتطلع إلى ما وراء الأزمة، ولذلك، لم يتم تأجيل العمليات الإنشائية، حيث أننا نتطلع إلى تحقيق الأهداف طويلة الأمد. كما أننا نريد العمل في ميدان الطاقة، والتي تتجاوز نطاق تجارة النفط، ولا بد لمسألة الطاقة المتجددة من أن تظل على رأس جدول الأعمال بشكل مطلق، حتى في ظل أصعب الظروف كهذه التي نشهدها في الوقت الحالي".

ويعد هذا الموقف مماثلاً لموقف السيد حبايب والذي يقول: " نحن بصدد المضي قدماً في اتفاقيتنا، حيث لم يكن هنالك أي تباطؤ كما أننا لم نعد مراجعة حساباتنا مطلقاً".

كما طغت الصبغة الحضرية على العالم بشكل كبير في العام الماضي ولأول مرة في تاريخ البشرية، وذلك في ظل استيعاب المدن لغالبية سكان العالم. كما تشير التوقعات إلى أن عدد سكان المدن سوف يتضاعف من 3.2 مليار نسمة إلى 6.5 ملياراً خلال الفترة ما بين الأعوام 2009 و 2050. من ناحية أخرى، فيشير السيد "غونزاليس" من الصندوق العالمي للحياة البرية إلى مدينة "مصدر" باعتبارها خياراً للعيش، ولكنها لن تدفعنا إلى الانغماس بالمخاطر البيئية بشكل أعمق وأكثر خطورة.

ولكن هل سيكون الأفراد على استعداد لتحديد حرياتهم لدى دخولهم مدينة "مصدر"؟ أم أنهم سيفضلون العيش بحرية خارج أسوار المدينة، حيث يمكنهم

منظر مشروع مدينة مصدر

الحصول على شتى أنواع الراحة والرفاهية التي يتخيلها المرء في بلد نفطية فائقة الثراء؟ وتشير شركة فوستر بهذا الصدد إلى أن الخطط التي صممتها لمشروع مدينة "مصدر" سوف تتيح خيارات للأفراد أكثر من أي وقت مضى. كما يقول السيد إيفيندون: " أعتقد بأنه ينبغي علينا ترك الخيار للأفراد لاتخاذ قراراتهم بأنفسهم فيما يتعلق بالطريقة التي يرغبون أن تتجاوب بها أجسامهم مع المناخ، حيث أنه لا بد لهم من العيش في الطبيعة بدلاً من الابتعاد عنها والبقاء داخل المباني المكيفة، ولدى توفير الخيار لهم، فسوف يدرك الأفراد الأمور والفرص التي فاتتهم".

وبالمثل، يعلق السيد عوض على هذا الموضوع بالإشارة إلى مدينة مصدر والتي لن تمثل سجناً بيئياً، حيث لن تكون هنالك أية قيود مفروضة على الأفراد، فعلى سبيل المثال، إذا ما أراد المرء الاستمتاع بالاستحمام لمدة 20 دقيقة، فلا يزال هذا ممكناً. بيد أن هدفنا الرئيسي ينطوي على زيادة وعي وإدراك الأفراد لمستويات انبعاثات الكربون التي يتسببون بها، ومن ثم يعود الخيار للأفراد أنفسهم إذا ما أرادوا تغيير سلوكياتهم.

من جهته، يقول السيد "غونزاليس": أياً كان الوضع الاقتصادي في العالم، إلا أن الوقت يكاد ينفذ منا، إننا بحاجة إلى إيجاد نموذج عالمي جديد، كما أننا بحاجة إلى تغيير أسلوب حياتنا كأفراد، وأسلوب عملنا ورفاهيتنا. ولا بد من أن نقوم بذلك في وقت قريب جداً.

لن تكون هنالك أية قيود مفروضة على الأفراد، فعلى سبيل المثال، إذا ما أراد المرء الاستمتاع بالاستحمام لمدة 20 دقيقة، فلا يزال هذا ممكناً. بيد أن هدفنا الرئيسي ينطوي على زيادة وعي وإدراك الأفراد لمستويات انبعاثات الكربون التي يتسببون بها، ومن ثم يعود الخيار للأفراد أنفسهم إذا ما أرادوا تغيير سلوكياتهم

ظاهرة تغير المناخ وآثارها على المدن العربية

يعانى العالم العربى من أربع قضايا بيئية هامة، أولها نقص المياه العذبة حيث تعتبر الدول العربية الواقعة على النيل والفرات ودجله دول مصب مما يهدد إستدامة إمداد المستقرات البشرية العربية بالمياه العذبة وقد شهد الإنسان العربى إنخفاضاً فى نصيبه من المياه ليصل قرابة 16% من نصيب الفرد على مستوى العالم؛ أما القضية الثانية فهى معدلات التحضر السريع نتيجة الإحتفاظ بمعدلات نمو للسكان مرتفعة، وزيادة الهجرة الداخلية نتيجة البحث عن سبل للترزق أو هروباً من الخلافات الداخلية أو الصراعات الإقليمية، والنتيجة النهائية فى ظل غياب الإدارة والتخطيط الحضرى المناسب لمواكبة النمو الحضرى السريع أن تتدهور حالة البيئة المبنية فى صور عديدة منها تلوث الهواء والضوضاء وتراكم المخلفات الصلبة على جنبات الطرقات وفى الأراضى بالإضافة إلى التشوه البصرى فى صورة مبانى قبيحة وإعلانات فجة؛ أما القضية الثالثة، فهى تآكل قاعدة الموارد الطبيعية للمدينة العربية كالإمتداد على الأراضى الزراعية أو تقطيع الأشجار والغابات للتوسع العمرانى مما يهدد الحياة الفطرية بصفة عامة؛ وأخيراً وليس آخراً؛ القضية الرابعة، موضوع هذه المقالة، هو قابلية المستقرات العربية للتعرض للكوارث الطبيعية، وزيادة احتمال الأحداث المناخية المتطرفة والمرتبطة بالآثار الناجمة عن تغيير المناخ ، ذلك أن عدداً كبيراً من المدن العربية تقع على مسطحات مائية كالقاهرة وبغداد مثلاً على مجرى أنهار إقليمية، والاسكندرية وجدة وبيروت والكويت وعدن والدار البيضاء وبنغازى وغيرها من المدن تقع على شواطىء مياه دولية أو إقليمية كالبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى والمحيط الأطلنطى، وعلى ذلك فهى معرضة للأثار الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ ومنها إرتفاع منسوب البحر ؛ كما أن إحتمالات تأثرها بالكوارث الطبيعية مثل الجفاف مرتبط إلى حد كبير بالتغير فى المناخ، مما يتطلب فهم أعمق للعلاقة بين التحضر والبيئة وكيفية الإستعداد لمواجهة تلك الآثار.

يعرف تغير المناخ بالتحول الملحوظ فى أنماط الأجواء لإقليم معين خلال فترة زمنية معينة عاكساً تباين ملحوظ وغير عادى لاجواء الأرض وبتأثيرات عديدة على سكان الكوكب؛ وينتج تغير المناخ من عوامل عديدة وآليات ديناميكية منها الخارجى مثل شدة ضوء الشمس ومنها الأنشطة الإنسانية والمسببة فى إنبعاثات من غازات الصوبة الزجاجية.

تغير المناخ والكوارث الطبيعية:

تتسبب الظواهر طبيعية مثل الفيضانات أو الحرائق أو الزلازل أو العواصف الاستوائية أو الثورات البركانية فى حدوث الكوارث الطبيعية؛ وأكثر الفئات تعرضاً للكوارث هم الفقراء لأنهم يعيشون في الإسكان المتهالك وغيرها من المساكن غير الصالحة للإشغال، خاصة المناطق اللارسمية والمتدهورة عمرانياً، وهى في العادة ملوثة بنسب متفاوتة، وتفتقر إلى البنية الأساسية.وقعت العديد من الكوارث الطبيعية في عدد من البلدان العربية، ففي الجزائر، ضربت الزلازل المستقرات البشرية عامي 1980 و2003 متسببة فى تشريد حوالى 930 ألف و 210 ألف جزائري، على التوالي؛ وفى مصر أثرت الزلازل أعوام 1994 و1992 و1979 على 160 ألف و92 ألف و66 ألف مصري على التوالي؛ أماالجفاف فهو كارثة طبيعية أخرى تؤثر على عدد كبير من الناس في جميع أنحاء البلدان العربية، فعلى سبيل المثال، تضرر من الجفاف 8.6 و 3.45 و 8.4 مليون سوداني أعوام 1991 و1987 و1984 على التوالي؛ وفي سوريا أثر الجفاف على 239 ألف شخص في عام 2000؛ ويعتبر الفيضان كارثة طبيعية أخرى تهدد المستقرات البشرية العربية، حيث تضرر 238 ألف يمني عام 1996 بسبب الجفاف و13 ألف سعودي في عام 2003.

يرتبط تغير المناخ ايضاً بمخاطر وأحداث الطقس القاسية وآثار الكوارث الطبيعية والأحداث المناخية غير المعتادة مثل هطول الأمطار بغزارة والجفاف والتصحر والفيضانات، وقد تزيد من احتمالات حدوثها إذ تتعرض المستقرات البشرية العربية لحالات الجفاف والتصحر، والتي تتسبب فى الهجرة الداخلية والصراع على الموارد الطبيعية النادرة وخاصة المياه، وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المدن في العالم العربي تقع فى المناطق الساحلية المنخفضة المنسوب وبالتالى قد تتعرض لارتفاع مستوى البحر و / أو هبوب العواصف؛ وتقع مدن عربية أخرى داخل السهول الفيضية للأنهار الرئيسية مما يجعلها عرضة للفيضانات، ففي عام 2007، أصاب فيضان نهر النيل بعض المستقرات السودانية وتسبب في زيادة عدد المشردين داخلياً؛ فقد أكد الفريق الحكومي الدولي للتغير المناخي (IPCC)، "إن دلتا الأنهار هي من بين أكثر النظم الساحلية قيمة وازدحام بالسكان، وأكثرها تعرضاً للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ ".

تؤثر تغيرات المناخ بأنماط سقوط الأمطار وتوزيعها، مما يؤدى إلى تعرض بعض المستقرات العربية للجفاف أكثر من المعتاد، مما يتطلب أن تكيف المجتمعات سلوكها وممارساتها مع الإمدادات المتاحة من المياه العذبة، والتي تشهد حالياً ضغوط شديدة، وتتطلب تحكم رشيد للموارد المائية وإدارة متميزة (جمع ومعالجة) المياه العادمة؛ وبالرغم من وجود نماذج تمكن التنبؤ بآثار تغير المناخ على الأماكن والقطاعات، بما في ذلك التغيرات في أنماط هطول الأمطار،الا أن نتائج هذه التنبؤات غير مؤكدة ويرجع هذا، جزئيا إلى صعوبة التنبؤ بالتفاعلات بين الأسباب والآثار.

من أهم آثار تغير المناخ ذوبان الجليد بالقطب الشمالى نتيجة إرتفاع درجة حرارة الأرض، وعلى ذلك ترتفع مستويات البحار والمحيطات مهددة بذلك المستقرات البشرية التى تقع على تلك المسطحات المائية؛ فعلى سبيل المثال أوضحت دراسة علمية أن 1.3 % من شواطىء الأسكندرية و26 % من المناطق السكنية ونصف المنشاءات الصناعية بالأسكندرية معرضة للغرق عندما يرتفع منسوب سطح البحر والذى سيدفع 17 % من العاملين بقطاع السياحة بالأسكندرية إلى البطالة؛ أما فى بورسعيد ففى حالة إرتفاع منسوب البحر 50 سم فالمتوقع أن تفقد المدينة قرابة 6759 وظيفة؛ كما تهدد آثار تغير المناخ الإمكانات السياحية للغردقة وشرم الشيخ متمثلة فى تدهور صحة الأنظمة الأيكولوجية البحرية وعلى وجه الخصوص الشعب المرجانية والتى تقدم خدمات لصيد الأسماك والسياحة البحرية .. إلخ. فتغير المناخ يؤثر على نوعية الشعب المرجانية وصحتها فعندما ترتفع درجة حرارة المياه، تبدأ الشعب المرجانية فى التدهور نتيجة عمليات التبييض ؛ ومن المرجح أيضا أن تكون مملكة البحرين من المتضررين بشكل كبير من ارتفاع مستوى البحر ؛ ويتوقع الخبراء أن ارتفاع متراً واحداً لمستوى سطح البحر يمكن أن يغرق 10 في المائة من المناطق الساحلية في البحرين.

الشكل 1 دلتا النيل: التأثير المحتمل لارتفاع مستوى سطح البحر

تشمل الآثار المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر على دلتا النيل انخفاضاً في نوعية المياه؛ ويبين هذاه الخريطة منطقة دلتا النيل في عام 2002، والمنطقة التي سوف تغمر بالماء مع ارتفاع مستوى سطح البحر 0.5 متر ومتراً واحداً.

المصدر: Otto Simonett, UNEP/GRID-Geneva; Prof. G. Sestini, Florence; Remote Sensing Centre, Cairo; DIERCKE (Weltwirtschaftsatlas, 2002, http://www.grida.no/climate/vitalafrica/english/16.htm (accessed 26 June 2008

تتعرض عدد من المدن العربية للمزيد من موجات الحرارة الناجمة على حد ما، عن تلوث الهواء، وخاصة المدن الكبيرة الكثيفة السكان. وسيكون لهذا تأثير سلبي على الاقتصاديات المحلية لأنه من المحتمل أن يترتب عليه انخفاض في السياحة الترفيهية.وستكون الآثار حادة في البلدان التي تعتمد على السياحة كمصدر من مصادر الدخل الوطني مثل تونس ومصر والمغرب؛ وقد تثني موجات الحرارة السياح عن وجهاتهم الموسمية الاعتيادية وتحويلها إلى مواقع أكثر برودة ؛ وقد أشارت التقديرات أن استمرار تبييض الشعاب المرجانية، وهي من المواقع الرئيسية للسياح، سيؤدي إلى تصعيد آثار التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة، مما يؤدي إلى انخفاض آخر في مجال السياحة؛ وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع درجات الحرارة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل انتقال الأمراض من المناطق الاستوائية إلى المناطق الجنوبية من العالم العربي والتي كانت في السابق غير مضيافة لناقلات الأمراض، ومزيداً من التهديد لجاذبية الكثير من الدول العربية للسياح المحتملين.

الشكل 2: خاسرون اكثر من الفائزين من تغيير المناخ

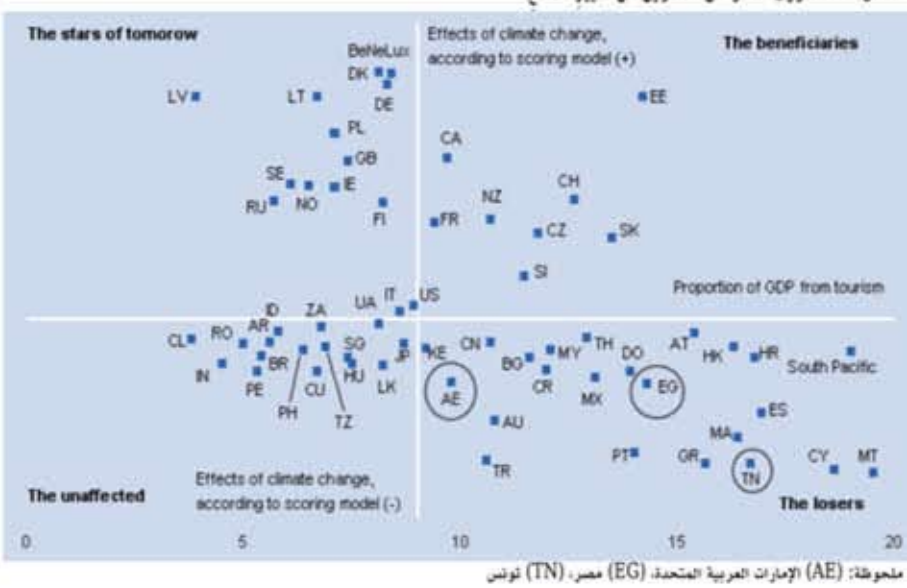

ملحوظة: (AE) الإمارات العربية المتحدة، (EG) مصر، (TN) تونس

من المحتمل أن تحدث خسائر اقتصادية كبيرة أخرى نتيجة لتغير المناخ داخل المستقرات العربية بالاضافة للخسائر الاقتصادية في قطاع السياحة منها فقدان الأصول البيئية والمعالم الثقافية؛ تحول الاستثمارات المستقبلية في المناطق الساحلية إلى مناطق أخرى مما يؤدى إلى زيادة البطالة، ومع هذه الخسائر الاقتصادية وغياب الاستقرار الاجتماعي والصراع المحتمل، ستتعقد الامور ويصعب تخفيف حدة الفقر في المدينة العربية.

الخلاصة والتوصيات:

بالرغم من ان أغلب الدول العربية غير مسئولة عن إنبعاثات غازات الصوبة الزجاجية والمسببة لتغير المناخ، إلا أن أثار تغير المناخ خطر محدق بالمدينة العربية؛ ولمجابهة أخطار تغير المناخ يجب العمل على ثلاث محاور:

المحور الأول: المرصد والمراقبة لنوعية الهواء في المدينة وإقليمها ذلك لأن نوعية الهواء تؤثر علىصحة الإنسان والمزروعات والأبنية والآثار التاريخية وذلك بقياس الإنبعاثات المختلفة من المصادر الثابتة كالمصانع ومحطات توليد الكهرباء الحرارية والمصادر المتحركة مثل المركبات

المحور الثاني: الإجراءات الوقائية والتصحيحية وذلك من خلال 1) إجراءات التكيف بالعمل على تخفيض الإنبعاثات الناتجة عن الأنشطة الإنسانية وذلك باتباع أليات الانتاج الانظف؛ والتحول إلى إقتصاد الكربون الأقل وذلك بتخضير الحسابات وتطبيق أكثر صرامة للقوانين واللوائح المؤسسة على مبدأ تحمل الملوث تكاليف التلوث.

2) إجراءات للحد من هشاشة وحساسية المدن العربية قابليتها بالتأثر بتوابع تغير المناخ بإعداد الخطط وبرامج العمل لحماية المدينة وسكانها من إرتفاع منسوب سطح البحر، وإعداد قاعدتها الاقتصادية للتحول والتوافق مع الظروف والمستجدات الناجمة من تغير المناخ.

المحور الثالث: ويشمل الاجراءات الداعمة والمساندة للاجراءات لوقائية والإصحاحية من تدريب والاستثمار فى الموارد البشرية ودماج موضوعات تغير المناخ وأثارها فى المقررات الدراسية وإتاحة المعلومات وتشجيع البحث العلمى التطبيقى فى مجالات الحد من أثار تغير المناخ، وتبنى الادارة والتخطيط العمرانى البيئى بهدف ترسيخ عمليات التنمية الحضرية المستدامة على المستوى المحلى؛ كما تشمل الاجراءات الداعمة تنفيذ القانون وإستخدام الادوات الاقتصادية لتحفيز المستثمر والمستهلك بغرض تحول إلى الاقتصاد المحلى متوافق مع البيئة وقدرة الانظمة البيئة على تجديد نفسها والاستمرار فى تقديم خدماتها للمدينة وسكانها وابنائهم من الاجيال القادمة.

الأستاذ الدكتور/ أحمد عثمان الخولى أستاذ التخطيط العمرانى، قسم الهندسة المعمارية، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية حاصل على درجة الدكتوراة في التخطيط الإقليمي (تخصص الإدارة البيئية) ويمتلك خبرة واسعة في مجالات الإدارة البيئية والتخطيط الإنمائي، والاقتصاد الحضري والإقليمي، والهندسة المعمارية والتصميم العمراني. وهو عضو فريق خبراء مراجعة نماذج التدريب على استخدام الشريعة الإسلامية في إدارة الأراضي والتابع للشبكة العالمية لأدوات الأرض في برنامج المؤئل، في نيروبي، كينيا.

الاستثمار اليوم لغد آمن
التكيف مع ظاهرة تغير المناخ والحد من المخاطر في المدن العربية

بقلم : جورو سورينس كريشنو

يشير التقرير التقييمي العالمي بعنوان "الاستثمار اليوم لغد آمن" والذي تم إصداره في 17 مايو / أيار 2009 إلى مواجهة العديد من الأفراد في شتى أنحاء العالم خطراً متزايداً لحدوث كل من الزلازل، والفيضانات، والجفاف، وغيرها من الكوارث والناجمة عن المدن غير الآمنة والأثر المزدوج لظاهرتي التدمير البيئي وتغير المناخ. كما تتضمن أبرز النتائج التي خلص إليها هذا التقرير الذي أعده برنامج الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والتابع للأمم المتحدة الإشارة إلى التوزيع غير المتكافئ للكوارث، حيث تنحصر البلدان ذات الدخل المتدني والمتوسط ضمن حلقات مفرغة من تكرار الكوارث والتي تعرقل عملية التنمية، الأمر الذي يعزى إلى عدم وجود اهتمام حكومي بهذه المسألة، ونشوء وتيرة متسارعة وغير منظمة للتحضر، والظروف الاقتصادية غير المواتية وسوف تؤدي ظاهرة تغير المناخ إلى زيادة وتيرة حدوث الكوارث في المدن. كما تعد المدن مسؤولة عن نشوء غالبية غازات الدفيئة، فضلاً عن أن غالبية الآثار الخطيرة لظاهرة تغير المناخ سوف تنعكس على المدن، حيث يتركز كل من الأفراد، والأصول، والهياكل الأساسية المركزية. علاوة على ذلك، فعادة ما يكون أثر الكوارث على الصعيد المحلي، وينبغي على الحكومات المحلية أن تتحمل مسؤولية خاصة للحد من آثارها. كما تعد العمليات الإدارة الفعالة لإدارة المخاطر عنصراً هاماً للتكيف مع ظاهرة تغير المناخ، وتعد عمليات التخطيط الحضري العامل الأساسي في الحد من آثار الكوارث، بما في ذلك تغير المناخ. من جهة أخرى، فإن الاستثمار في عمليات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع ظاهرة تغير المناخ سوف يؤدي إلى الحد من مستويات التأثر وضمان تحقيق التنمية المستدامة للجميع

تغير المناخ في المدن العربية

تعاني المدن العربية بالفعل من النشوء الموسمي والكثيف للمخاطر الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، حيث تعرضت كل من المدن المغربية، والتونسية، واليمنية خلال موسم الشتاء في هذا العام إلى فيضانات قوية أسفرت عن أضرار شديدة وخسائر بشرية كبيرة. علاوة على ذلك، فتعد حالات الجفاف خطراً متزايداً آخر بفعل تغير المناخ، والتي تنعكس على العديد من المدن في المنطقة العربية، مما يزيد من الضغط الكبير أصلاً على موارد المياه، فعلى سبيل المثال، تعاني سوريا هذا العام من حالة جفاف شديد والتي أدت إلى تفاقم الأزمة الغذائية، وزيادة الهجرة من مناطق الأرياف إلى مناطق المدن، وارتفاع مستويات سوء التغذية والإصابة بأمراض الجهاز التنفسي.

وإلى جانب المخاطر الموسمية المتزايدة، فسوف تواجه المناطق الساحلية في البلدان العربية طائفة من المخاطر الجديدة والمرتبطة بظاهرة تغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحار، وهبوب العواصف، والأعاصير المدارية وغيرها من الظواهر. كما يمثل إعصار "غونا" الذي ضرب شبه الجزيرة العربية عام 2007 مؤشراً خطيراً للمخاطر المتوقعة في المنطقة العربية. علاوة على ذلك، فلم تكن المنطقة العربية ضمن تصنيف المناطق المعرضة للأعاصير حتى عام 2007، حيث كانت هذه الكوارث تتبدد في المحيط الهندي

آثار الفيضانات في الجمهورية اليمنية.

قبل وصولها إلى شبه الجزيرة العربية. من ناحية أخرى، فيواجه سكان المدن الساحلية تحدياً رئيسياً والذي قد ينجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر وتعاظم هبوب العواصف، حيث أنه عادة ما تكون البنية التحتية لمرافق تصريف المياه بالية أو غير مطورة. كما ستزداد حدة المخاطر في المناطق العشوائية والفقيرة بوجه خاص، حيث غالباً ما تكون البنية الأساسية غير موجودة أو ضعيفة من حيث التصميم والصيانة.

وسوف ينعكس الارتفاع في مستويات سطح البحر على كل من المستوطنات البشرية والقطاع الصناعي، مما سيؤدي إلى لجوء الملايين إلى مناطق أخرى، الأمر الذي سيسفر عن خسارة في عائدات هامة وارتفاع مستويات البطالة. وبحسب دراسة حديثة للبنك الدولي، فتعد المدن الساحلية في كل من مصر، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب، واليمن الأكثر عرضة لمخاطر ارتفاع مستويات سطح البحر ونشوء العواصف.

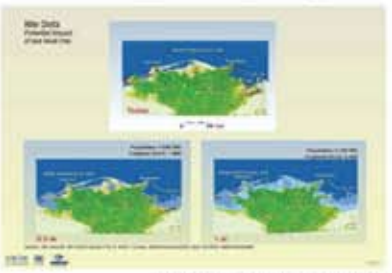

ارتفاع منسوب مياه البحر في دلتا النيل

التحديات التي تواجه عمليات التكيف مع ظاهرة تغير المناخ

شهدت المنطقة العربية نمواً حضرياً كبيراً خلال العقود الأخيرة. كما تشكل المدن العربية موطناً لما نسبته 56 بالمائة من الإجمالي السكاني في المنطقة العربية، فضلاً عن إشارة التوقعات لارتفاع هذه النسبة لكي تصل إلى 66 بالمائة بحلول عام 2020. علاوة على ذلك، تشهد كل من المدن الصغيرة والكبيرة هذا النمو الحضري نظراً إلى النمو السكاني، وعمليات الهجرة من مناطق الأرياف إلى المدن، ونشوء مستوطنات جديدة لإيواء الأفراد اللاجئين جراء الظروف المناخية أو الحروب. وبصورة عامة، يشكل الفقراء الغالبية الكبرى من الكثافة السكانية المتزايدة في المناطق الحضرية، كما أن توسع نطاق المناطق العشوائية مثل مدن الصفيح والأحياء الفقيرة يتزايد بالتوازي مع النمو السكاني الحضري.

من جهة أخرى، فإن درجة الكوارث لا يتم تحديدها فقط بحسب درجة الخطر الناشئة عنها، بل أنها تحدد لدرجة كبيرة بحسب مستوى التأثر. كما تعد المدن في المنطقة العربية ضعيفة على وجه التحديد، حيث يعزى ذلك بصورة جزئية إلى تهرق نسبة كبيرة من المباني القائمة ونظراً لوجود العديد من المدن في مواقع معرضة للكوارث.

كما تزداد ضرورة وجود عمليات التخطيط الحضري نظراً لعمليات التوسع الحضري المتسارعة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تزايد مستويات التأثر بالكوارث. بيد أن هنالك العديد من المدن العربية والتي تفتقر للخطط الكافية والشمولية للتخطيط الحضري، والتي لا تتلاءم مع المخاطر المطروحة، حيث يعزى ذلك في معظم الحالات إلى غياب الوعي السياسي وتحديد الأولويات. علاوة على ذلك، فلا بد من تنفيذ عمليات تحديد وتقييم ورصد المخاطر لزيادة مستويات الوعي على جميع المستويات وبناء على عمليات التخطيط الحضري الشمولية طويلة الأمد. وكما هو الحال في العديد من أنحاء العالم، فلا يزال تهديد ظاهرة تغير المناخ غير معترف به وذلك بالرغم من معرفة العالم بهذا الواقع منذ ما يزيد عن 20 عاماً. بيد أنه قد بات هنالك العديد من صانعي القرار من يأخذون هذه الظاهرة على محمل الجد، وذلك في ظل تجسد آثارها على أرض الواقع.

ولا تزال سمة اللامركزية غير واضحة في المنطقة العربية بالمقارنة مع غيرها من بقاع العالم، وهذا يشكل تحدياً لكل من الحكومات والمجتمعات المحلية لإحداث التأثير وتحمل المسؤولية اللازمة لزيادة مقاومة مدنهم ومجتمعاتهم. كما يبرز هنا تحد آخر يواجه عمليات تنفيذ نشاطات الحد من المخاطر في المناطق الحضرية، والذي يتمثل في المشاركة والتأثير المحدودين للسكان في عمليات التخطيط، مما يحول دون إلقاء الضوء على كل من الاحتياجات والمتطلبات بشكل واضح.

إن ضعف الاهتمام السياسي من شأنه تقسير الافتقار إلى لتشريعات والخطط المناسبة لتنفيذ عمليات التنمية الحضرية والحد من المخاطر. علاوة على ذلك، فتعاني آليات توحيد كودات البناء والتشييد من الضعف والتعسف. أما التحدي الآخر البارز هنا، فيتمثل في تنفيذ خطط التنمية الحضرية، وقدرات المهندسين، ومهارات العاملين وتوفر المواد، فعلى سبيل المثال، فقد لوحظ عدم تطبيق كودات البناء، فضلاً عن غياب عمليات إنشاء المباني المقاومة للزلازل.

كما أنه لا بد للمستثمرين وشركاء التنمية ممن يسعون إلى تحفيز عمليات النمو والتنمية من التمتع بمعرفة مناسبة على صعيد السمات المادية للأراضي، وذلك لضمان عدم انعكاس التسرع في توليد قيم أكبر والمزيد من الأصول المادية على نشوء المزيد من مخاطر الكوارث التي تتعرض لها البيئة المنشأة. من جهة أخرى، فلا بد من إيجاد الأطر القانونية اللازمة والتي من شأنها تعزيز تنفيذ الاستثمارات الآمنة والصديقة للبيئة في القطاعات الصناعية والعقارية.

وتمتلك العديد من المدن العربية نظماً اقتصادية عرضة للمخاطر، والتي تعتمد على عدد محدود من مصادر الدخل. كما أنه من الضروري إنشاء النظم الاقتصادية بالاعتماد على مصادر متنوعة ومتعددة من الدخل، والتي تتسم بمقاومتها للكوارث ولتحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

التكيف مع ظاهرة تغير المناخ من الصعيد الدولي إلى الصعيد المحلي

يهدف إطار عمل هيوغو إلى إلزام وتوجيه جميع البلدان في تنفيذ جهود كبيرة للحد من مستويات تعرضها للمخاطر بحلول عام 2015، وقد وافقت 168 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إطار العمل هذا خلال المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث، والذي عقد في مدينة كوبي في اليابان. كما تبنت الحكومات العربية إطار العمل هذا بشكل متزايد باعتباره وسيلة توجيهية لتنفيذ نهج أكثر شمولية للحد من مخاطر الكوارث. علاوة على ذلك، فقد عملت الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على إنشاء مكتب إقليمي في مدينة القاهرة عام 2007 لدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، وذلك استجابة لطلب من الحكومات العربية.

كما تتولى جامعة الدول العربية دوراً قيادياً في تعزيز عمليات دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث ضمن أبرز السياسات الإقليمية في ميادين التصدي لظاهرة تغير المناخ، والبيئة، والحد من مخاطر الكوارث. كما أنها تدعو إلى تنفيذ إطار عمل هيوغو على كل من الصعيدين الإقليمي والوطني. أما في ديسمبر / كانون أول 2008، فقد جدد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة التزام المجلس بالحد من مخاطر الكوارث وتعزيز مستويات التعاون والتنسيق مع الإستراتيجية الدولية للحد من المخاطر، وذلك بغية ضمان تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو وإنشاء برامج أو لجان وطنية للحد من المخاطر في شتى أنحاء المنطقة. كما تضمن الإعلان الوزاري العربي بشأن تغير المناخ، والذي اعتمده مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في ديسمبر / كانون أول 2007، تسليط الضوء على جملة من المخاطر المحتملة لظاهرة تغير المناخ، والذي يدعو أيضاً لأن تتضمن برامج التكيف " الآليات المناسبة للتأمين ضد المخاطر، وزيادة كفاءة عمليات إدارة الموارد الطبيعية من خلال استخدام التقنيات المناسبة وتنفيذ عمليات الرصد المتطورة، إلى جانب توظيف نظم المراقبة والإنذار المبكر، وتنفيذ عمليات التأهب الكافية لمواجهة الكوارث الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ". كما يبدو هنا وجود توجه نحو فهم وإدراك الآثار السلبية للكوارث وتغير المناخ، إلا أنه ينبغي على كل من الحكومات الوطنية والمحلية دعم عمليات تنفيذ هذه السياسات من أجل تحويل الأقوال إلى أفعال.

نحن نعرف ماذا نفعل

سوف تساهم الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في ربط التزامات إدارة مخاطر الكوارث وعمليات التكيف مع ظاهرة المناخ والتي تم تنفيذها على كل من الصعيدين الدولي والإقليمي بالصعيد المحلي. من جهة أخرى، فإن التعامل مع آثار تغير المناخ يتطلب وجود نهج مزدوج، وتنفيذ تدابير التخفيف، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتنفيذ عمليات التكيف. كما تعمل الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على تنفيذ عمليات التكيف مع ظاهرة تغير المناخ من خلال تنفيذ النشاطات المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث.

ولا بد من أن يتم إدراج عمليات الحد من المخاطر في المناطق الحضرية ضمن خطط التنمية الحضرية باعتبارها الإطار القانوني الواجب إتباعه من قبل كل من المستثمرين في القطاع الخاص والعاملين في ميدان التطوير الحضري في القطاع العام. بيد أن تنفيذ عمليات الحد من المخاطر في المناطق الحضرية يتطلب أن يصبح أولوية سياسية، بحيث تقوم على المعرفة والقدرات العلمية وبدعم من الوعي العام.

كما يعمل مكتب الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا على إنشاء شبكة تتضمن العديد من المسؤولين الحكوميين المحليين، وذلك بهدف تعزيز عمليات المشاركة والملكية من قبل صناع القرار. كما ستعمل هذه الشبكة بمثابة منبر لتبادل الخبرات وتحديد أبرز القضايا المرتبطة بالمناخ والكوارث، وإيجاد الحلول الممكنة بالاعتماد على المعارف المحلية والهياكل القائمة والمستوحاة من أفضل الممارسات المتبعة في مناطق أخرى. كما من الضروري التذكر هنا توفر العديد من الهياكل والمعارف، وعلى كل من الصعيد المحلي ومع المنظمات الإقليمية والدولية أيضاً، حيث سيتولى الفريق مهمة تنسيق وتنظيم القدرات والممارسات. كما ينبغي على كل مدينة معرفة كيفية تأثير ظاهرة تغير المناخ على مستويات الضعف في المدن، وتحديد تهديدات تغير المناخ والمخاطر الطبيعية التي تواجه كلاً من نشاطات المدينة وسكانها.

علاوة على ذلك، فسوف يساهم الفريق في إعداد تقرير حول الحد من المخاطر في مدن المنطقة العربية بعنوان " المدن المقاومة لتغير المناخ : تقرير حول الحد من أوجه الضعف في مواجهة الكوارث"، والذي سيستند على إطار عمل ومنهجية تم إعدادهما من قبل البنك الدولي والإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. كما سيمثل هذا التقرير أداة يمكن للحكومات المحلية الانخراط من خلالها بشكل فعال في عمليات التدريب، وبناء القدرات، وبرامج الاستثمارات الرأسمالية، والتي تم تحديدها بمثابة أولويات لإنشاء مجتمعات مستدامة وقادرة على المقاومة.

كما يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ الخطط والاستثمارات المستنيرة وطويلة الأمد بغية إنشاء مجتمعات قادرة على المقاومة، ولذلك: فلا بد لنا من الاستثمار اليوم لغد آمن.

برنامج الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث هو عبارة عن برنامج تابع للأمم المتحدة، والمسؤول عن تعزيز عمليات الإدماج وتنسيق النشاطات التي يتم تنفيذها في ميدان الحد من الكوارث لتحقيق التنمية المستدامة. كما يتضمن الأعضاء في هذا البرنامج برامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج المولئ، والمنظمات غير الحكومية والحكومات.

إطار عمل هيوغو والذي وافقت عليه 168 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال المؤتمر العالمي للحد من المخاطر والذي عقد في مدينة كوبي في اليابان، حيث يعمل على إلزام وتوجيه جميع البلدان لتنفيذ الجهود الكبيرة للحد من تعرضها لمخاطر الكوارث بحلول عام 2015

التقرير التقييمي العالمي :

www.preventionweb.net / english / hyogo / gar

الحملة العالمية للحد من مخاطر الكوارث 2010 – 2011 سوف تركز على الحد من المخاطر في المناطق الحضرية.

جورو سورنيز، خبيرة في برنامج الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي في القاهرة / جمهورية مصر العربية، حيث تتضمن مهامها وضع الإستراتيجيات للحد من المخاطر في المدن وتسهيل تنفيذ نشاطات الحد من المخاطر في المنطقة. ويجد بالذكر هنا بأن الآنسة سورنيز تحمل شهادة الماجستير في الفلسفة والثقافة والبيئة والاستدامة من جامعة أوسلو.

الدور التنفيذي لشركاء التنمية بالمرصد الحضري للمدينة المنورة (إدارات حكومية، مؤسسات مجتمع مدني، القطاع الخاص)

دكتور مهندس حاتم عمر طه
مدير ادارة التنمية الاقليمية - امين المرصد الحضري للمدينة
عضو فريق خبراء المونل لمساندة المدن والدول في انشاء المراصد الحضرية

لقد كان لشراكة المجتمع بجميع فئاته دوراً كبيراً في دعم المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى وقاعدة بياناته ليضع لبنة جديدة في البناء المعرفي الخاص للمدينة المنورة الكبرى ولتحقيق كافة الأهداف المرجوة من إنشاءه ولتزداد دائرة دعم اتخاذ القرار وصياغة السياسات، حيث شكل هذا المشروع رؤية حضرية متقدمة للدولة.

الدور التنفيذي لعملية الشراكة في المرصد الحضري للمدينة المنورة من خلال ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة إنشاء المرصد ومرحلة تشغيل وتفعيل المرصد ومشاركة المرأة السعودية في نشاطات المرصد وذلك من خلال رصد علاقات العمل التي تتسم بالتشاركية للجهات المختلة (محلياً وأهلياً ودولياً) والتي كان لها دور فعال في تخطيط وإدارة التنمية المستدامة في المدينة.

أولاً: مرحلة إنشاء المرصد الحضري

- مشاركة مختلف الجهات وفئات المجتمع في صناعة مادة المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة كان هو المبدأ الأساسي لعملية الإنشاء وتنفيذ سياساته. وقد أقترح عدة أشكال لهذه المشاركة منها:

- المشاركة في تحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية في تنمية المدينة المنورة.
- المشاركة في اختيار حزمة مؤشرات تفي بخصوصية المجتمع المحلي إضافة لمناقشة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات.
- المشاركة في تطوير واستخدام المؤشرات الحضرية المناسبة وتطوير آليات للمتابعة والتقييم لسياسات التنمية العمرانية.
- المشاركة في إعداد وتنفيذ المسوح الميدانية من أجل تحقيق هدف بناء القدرات على توليد المعلومات وإدارتها وتحليلها ونشرها بطرق منتظمة ومتناغمة.
- إعداد ندوات بالتعاون مع الجمعيات الخيرية الأهلية والقطاع الخاص على فترات (مرة كل عام) من أجل إجراء مشاورات واسعة تتضمن مراجعة خطة عمل إنشاء المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى.

جانب من جلسات ورشة العمل التشاورية

- المشاركة في إنتاج 107 مؤشراً حضرياً مثلث معظم الظواهر الحضرية المؤثرة على صياغة السياسات والبرامج التنموية بالمدينة المنورة على مدار الأربع سنوات الماضية (25.26.27.1428 هـ) وهو ما يعكس حالة التنمية العمرانية كدالة تعكس كل الظواهر والظروف التي يمر بها المجتمع.
- المشاركة في بناء شجرة المشاكل موضحاً السبب والأثر بين المشاكل وتحديد القضايا ذات الأولوية في تنمية المدينة المنورة عن طريق إجراء الدراسات والبحوث وعمليات الاستشارات والمناقشات المشتركة بين شركاء التنمية (الإدارات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص).

ثانياً: مرحلة تشغيل المرصد الحضري

- إعداد إجتماع دوري (سنوي) لمجلس المرصد الحضري لمتابعة تفعيل المرصد الحضري للمدينة المنورة وتنفيذ التوصيات التي يقرها مجلس إدارة المرصد وإلزام الأعضاء والإدارات الحكومية بتنفيذها وتعتبر هذه الاجتماعات نقطة الانطلاق الحقيقية نحو تشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة وتفعيل مبدأ الشراكة والتشاركية.

جانب من اجتماعات مجلس المرصد

- المساهمة في تحديد القضايا الملحة وعمل دراسات ابتدائية لها من قبل إدارة المرصد الحضري بالتعاون مع الجهات الحكومية المحلية والمنظمات الدولية ومن أهمها:

في المجال الاجتماعي الاقتصادي

- قضية الفقر (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- قضية الاستقرار الأسري (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- قضية القيد بالتعليم قبل الجامعي " ابتدائي، متوسط، ثانوي" (بالتعاون مع إدارة التربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة)
- قضية الأمية
- قضية وفيات الأطفال الرضع (بالتعاون مع مديرية الشئون الصحية ومجلس المنطقة)

في مجال تنمية المرأة والنهوض بها

- قضية الأسر التي تعيلها أمرأة (بالتعاون مع البنك الدولي)

في المجال العمراني

- قضية العشوائيات (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- قضية توطين الخدمات (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

ثالثاً: مشاركة المرأة في نشاطات المرصد

وتتجلى هذه الشراكة في دور المرأة السعودية البارز في تنفيذ بعض مهام المرصد الحضري منذ إنشاءه عام 2005 وحتي الآن، وقد حظي إهتمام المرصد الحضري في مجال مشاركة المرأة السعودية في أعمال المرصد الحضري من خلال الأتي:

-1 تشكيل فريق عمل نسائي من الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني برئاسة عميدة الدراسات الجامعية بجامعة طيبة ضمن فرق العمل المشكلة بشبكة الرصد بإدارة المرصد الحضري ، والتي تتمثل مهامها كالتالي:

. الإشراف على أعمال المسوح الاجتماعية الاقتصادية بالمرصد.

. المشاركة في الندوات وتحليل القضايا بالمرصد الحضري وخصوصا القضايا المتعلقة بالمرأة.

.التنسيق بين الجهات المشاركة للمجتمع النسائي بالمدينة المنورة.

- ثانيا: مشاركة المرأة السعودية في أعمال المسوح الميدانية من خلال مشرفات وباحثات ميدانيات تم تدريبهم بواسطة خبراء من المرصد الحضري. والتي ساهمت في إنجاح المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر المعيشية بأحياء المدينة المنورة على مدار خمس سنوات ماضية منذ عام 2005.

وقد تم اختيار فريق باحثات نسائي لإجراء هذه المسوح وذلك لطمأنة الأسر التي يشملها البحث وأيضاً لسهولة التعامل مع ربات المنازل في الأوقات التي لا يكون بها رب المنزل متواجداً، وقد لاقى هذا الاعتماد على السيدات تجاوباً كبيراً من أسر المدينة المنورة.

-3 تفويض بعض الاكاديميات والمتخصصات للقيام ببعض الدراسات المساعدة للنهوض وتنمية دور المرأة بالمدينة المنورة تحت إشراف إدارة المرصد الحضري بالتعاون مع البنك الدولي لتجميع وتحليل بعض البيانات المنوطة بالمرأة داخل المدينة المنورة وهي:

-1 دراسة حول القطاع التربوي للإناث في المدينة المنورة.

-2 دراسة حول الصحة والخدمات الصحية الموفره للنساء في المدينة المنورة.

-3 دراسة حول الرفاهية والخدمات الاجتماعية للنساء في المدينة المنورة.

جانب من المشاركة النسائية

إنشاء آلية مناسبة لجذب القطاع الخاص للمشاركة في برامج الاسكان الموجه للشرائح الفقيرة الشراكة بين القطاعين العام الخاص والبيئه التمكينيه الملائمه

اعداد: هالة جوينات - مديرة السياسات الإسكانية
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: ما هي الشراكة ولماذا يُعمل بها؟

الشراكة هي الية عمل تهدف لحل المشكلات المعقدة او تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفاعلية والتي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد وانما من خلال أداة لا تمثل بشكل مطلق السوق أو بشكل مطلق الحكومة وانما الاستفادة القصوى من ميزات كل قطاع للعمل معا (Kloppenborg 1991:1). وتنطلق من قناعة الشركاء للعمل معا برؤيا مشتركة من خلال علاقة قانونية منظمة وواضحة اساسها المصداقية والثقة بين الشركاء والتفاوض المستمر في عملية اتخاذ القرار وما يترتب على ذلك من اتفاقيات تتكامل بموجبها الأدوار وتتضح من خلالها المسؤوليات ويلتزم كل شريك اتجاة الاخر نحو تحقيق هدف عام ومنفعة متبادلة (McQuaid 2000). الشراكه هي علاقة بين الشركاء لحشد الموارد والاستغلال الامثل لهذة الموارد بهدف التطوير وتذليل معوقات التنمية التي تواجة القطاع العام. ويعتمد أساس التشارك بين القطاعين على ما يلي: (Pennink 1995)

- الدوافع والأدوار لكل قطاع.
- الاختلاف في الدوافع والأدوار بين القطاعين.
- خصائص واهتمامات كل قطاع ومعايير العمل في السوق.
- التعارض المحتمل نتيجة الاختلاف في 3.2.1.

ان السبب الرئيسي لاي حكومة من الشراكة هو تحقيق قيمة أفضل للنقد . من خلال الشراكه للحكومه الدور الرئيسي في مراقبة وحماية الاستثمار والمجتمع. وتكون علاقتها مهمه مع القطاع الخاص في حالة عدم كفاية نشاطه في السوق مما يعني التدخل الحكومي في الوقت المناسب. اما القطاع الخاص فهو المحرك الرئيسي للسوق خاصة وانه يعمل على اساس تنافسي لبيع الانتاج مما يعني ان قوة الحضور في السوق تعتمد على الانجاز والاستخدام الامثل للموارد بفاعليه. من خلال الشراكه فان القطاع الخاص يرغب في تذليل العقبات التي من شأنها زيادة التكاليف والحد من نشاطه في السوق. (European commission 2003)

ان للشراكه اشكال متعدده تعتمد في شكلها القانوني على درجة المخاطر المحتملة وكفاءة توزيعها وموافقة الشركاء على تحمل المخاطر، وامكانية استقدام الخبراء من كلا الطرفين للتفاوض في تفاصيل عقد الشراكة (British Colombia 1999) . ان مضمون الشراكة هو التغير التدريجي في الادوار التقليدية لكل من الحكومة والقطاع الخاص لتقديم خدمة معينة بكفاءه وفاعليه. وعليه لضمان نجاح الشراكة يتطلب توفير بيئة تمكينية تستدعي ترتيبات مؤسسيه مسبقه الي جانب تشريع يحقق الشفافية في اتخاذ القرار بمشاركة كافة الشركاء ويحكم العلاقة فيما بينهم وتأطيرها في شكل يحدد الأهداف ويضع أسس لحل المشكلات التي قد تنشأ كما يضع تعليمات إنهاء الشراكة (Klijn E&Teisman. G. 2000). ان للشراكه منافع و مخاطر كما لها اخفاقات اثناء العمل مما يتطلب اجراء دراسات الجدوى قبل اتخاذ قرار التشارك، فهي ليست دائما الحل الامثل مشكلات التنميه.

التجربه الاردنيه في الشراكه بين الحكومه والقطاع الخاص: لماذا الشراكه وكيف تعمل؟

بناءا على توجهات الإستراتيجية الوطنية للإسكان للعام 1987 وتنفيذا لتوصيات مشروع إعادة هيكلة قطاع الإسكان عام 1996 بضرورة تفعيل سوق إسكان الدخل المحدود والمتدني وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في هذا السوق ولعدم مقدرة أي قطاع للعمل منفردا بكفاءة وفاعلية على تلبية الطلب الإسكاني فقد تبنت الحكومة فكرة الشراكة بين القطاعين للاستفادة من الخصائص والمزايا التي يتمتع بها كل قطاع. تمت الموافقة على إنشاء الشراكة حيث المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري شريكا يمثل /الحكومة والمستثمر شريكا يمثل القطاع الخاص المنظم بمرجعية رسمية تتمثل في جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان الأردني. وحسب التجربه الاردنيه تعتبر الشراكة أحد أدوات الإصلاح المؤسسي لتحسين أداء قطاع الاسكان لتوفير السكن الملائم ضمن ظروف بيئية واقتصادية واجتماعية مستدامة من خلال تمكين الشركاء من القطاع الخاص استعمال معايير التخطيط والتصميم المعتمدة لدى المؤسسة في مشاريعها وتوفير الحوافز وتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات لأخذ دورهم في سوق الإسكان وخاصة إسكان ذوي الدخل المحدود والمتدني.

تنطلق آلية العمل من اتفاق الشركاء على الهدف العام والالتزام بالعمل على تحقيق ذلك بموجب اتفاقيات ملزمة للشركاء تتحدد فيها الادوار والمسؤوليات المناطه بكل منهم وحسب الاتفاق قبل توقيع عقد الاتفاقية. ويتم التشارك بين الشركاء في كافة مراحل العمل ومن البدايه. المبدأ الرئيسي في العمل هو بناء الشراكات لمشاريع إسكانية فقط مع الالتزام بتوفير نسبة مئوية لا تقل عن 50% من إجمالي الإنتاج السكني لذوي الدخل المحدود والمتدني. تشمل الاتفاقيه بنود عامة تنطبق على كافة المشاريع وبنود خاصة تتناسب مع خصوصية كل مشروع وكل برنامج إسكاني. تخضع الاتفاقيات للقانون الأردني ويتم تفسيرها بموجب احكامة وبحال أي نزاع قد ينشأ عند تطبيق بنود الاتفاقيات إلى التحكيم وفقا لأحكام القانون الأردني.

مع مراعاة ملكية الارض يتم اختيار الشريك على اساس تنافسي ومدى استيفاء الشروط الموضوعه من قبل المؤسسه لتنفيذ المشروع. تتم دراسة العروض وتقييمها من قبل لجنة مكلفة من المؤسسة واختيار الأفضل منها. تنوعت الشراكات لتشكل شراكات الامتياز 85% اي الاستفاده من الميزات دون المشاركه في راس المال من قبل المؤسسه وايضا الشراكه الفعليه 15% والتي تشارك فيها المؤسسه في رأسمال المشروع بهدف توفير الدعم الداخلي لمشاريع المؤسسه الاخرى. ضمن هذه الانواع تميزت الشراكة لتشمل المستثمر الأجنبي إلى جانب المحلي. اما في نطاق مشاريع المبادره الملكيه "سكن كريم لعيش كريم" تم تطوير الية العمل ليبدأ التفاوض والاتفاق من خلال مذكرة تفاهم بين المؤسسة وجمعية المستثمرين تلتزم بموجبها الجمعية بتأهيل المستثمرين حسب آلية لديها تعتمد الخبرة الكافية للمستثمر والإمكانيات المالية والالتزام بتنفيذ المشروع حسب الشروط التي تضعها المؤسسه كفريق اول. ويتم تزويد المؤسسة باسماء المؤهلين واعداد الشقق السكنيه والمواقع ليصار إلى عقد اتفاقيات مباشرة بين المؤسسة والمستثمر. للمؤسسه الحق في التعاقد مع اي جهه تراها مناسبه لتنفيذ المشروع والتعديل على اعداد الشقق. تميزت الشراكه في مشاريع المبادره الملكيه بانها اقتصرت على المستثمر المحلي، والدعم الحكومي الكامل والمباشر لما لها من اهداف انسانيه نحو تنميه مستدامه لتمكين الاسر ذوات الدخل المتدني والمحدود من الحصول على المسكن الملائم.

تنوعت المشاريع السكنيه لتشمل ما يلي:

- إنشاء عمارات / شقق سكنية على أراضي مخدومة تملكها المؤسسة.
- تطوير أراضي سكنية.
- إنشاء المدن السكنية المتكاملة الخدمات.
- تمويل وتصميم وإنشاء تجمعات سكنية.

ما هي الحوافز التي تقدمها الحكومه الاردنيه لتمكين الشركاء؟

- تخطيط المشروع بأحكام خاصة واستخدام النماذج والتصاميم الهندسية المستخدمة في المؤسسة.
- تبسيط الإجراءات إمام المستثمرين والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- الإعفاء من الرسوم.

اضافة للحوافز باعلاه يتم توفير البيئه التمكينيه للشركاء في تنفيذ مشاريع المبادره و تشمل ما يلي:

- توفير أراضي الخزينة.
- تنفيذ وتمويل البنية التحتية للأرض.
- دفع فرق تمويل الوحدات السكنية.
- تأهيل المستفيدين وبيع الوحدات السكنية.
- دعم وتوفير برامج الإقراض السكني طويل الأجل.

انجازات الشراكه لغاية 31/12/2008 كما يلي:

- توقيع (15) اتفاقيه لانشاء (25473) شقه. تم انجاز (1379) والباقي قيد التنفيذ والدراسه
- توقيع (37) اتفاقيه لتطوير (10089) قسيمة ارض. تم انجاز (4113) والباقي قيد التنفيذ والتنظيم والتصميم.
- توقيع 14 اتفاقية ضمن مشاريع المبادره لتمكين (9961) اسره من الحصول على المسكن الملائم.

ما هي البيئة التمكينية الملائمة التي توفرها الحكومات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال اسكان ذوي الدخل المتدني والمحدود وتحقيق الانجاز المرغوب؟

تقترح استراتيجية التمكين (World Bank 1993) سياسات تمكينية لطرفي العرض والطلب في السوق والتي على الحكومات توفيرها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في الشراكة وتمكينة من الانتاج السكني المتواصل بكفاءة وفاعلية، وتجسير الفجوة بين سعر بيع المسكن وبين دخل الفرد. ان الاساس في استراتيجية التمكين هو العلاقه بين نظام التمويل الاسكاني ونظام توفير السكن. ان كفاءة نظام التمويل الاسكاني في جعل المسكن ضمن امكانيات المواطنين تعتمد على مدخلات الانتاج السكني والتشريعات ذات العلاقة والتشوهات في القطاعات المختلفه وجميعها تؤدي الى ارتفاع سعر المسكن وعلية فان العرض الاسكاني لا يستجيب للطلب الاسكاني (UNCH 1984).

في مجال التمويل الاسكاني فانه ليس هناك اي نظام تمويل اسكاني قادر على مواجهة ارتفاع سعر المسكن حيث تواجة البنوك في مجال التمويل طويل الاجل صعوبات تتمثل في ثلاث مخاطر وهي السيولة و تطابق آجال القروض وتقلبات سعر الفائدة حيث المصدر الرئيسي لسيولة البنوك الودائع قصيرة الاجل (Baharoglu & Lindfield 2001). والسؤال هنا كيف نضمن نظام تمويل اسكاني يعمل بشروط اقراض تجعل التمويل طويل الاجل متاح لذوي الدخل المحدود والمتدني؟ ان اولويات عمل النظام المالي هو حشد الموارد المالية.

حسب التجارب العالميه فان من افضل اليات العمل لحشد الموارد المالية وحشد المستثمرين للاستثمار في اسكان ذوى الدخل المحدود والمتدني

1. الائتمان الضريبي: وفكرة البرنامج هي تخفيض الالتزام الضريبي المترتب على المستثمر / المطور في مجال الاسكان بغرض التأجير لذوي الدخل المتدني والمحدود ضمن شروط يوافق عليها لضمان كفاية العرض في السوق من اسكان ذوي الدخل المحدود والمتدني وعند اقل التكاليف (Shuman et al. 1990).
2. الادخار الالزامي من اجل السكن: احد الوسائل لحشد الموارد من خلال اقتطاع ضريبة من الدخل الاجمالي للفرد و لكافة شرائح المجتمع بحيث تكون القروض السكنية متاحة لكافة فئات المجتمع (Baharoglu 998& Minsk 1). وتعتمد اهمية الادخار على قيمة سعر الفائدة الممنوح على الودائع كحافز للادخار ليكون اعلى من تكلفة الفرصة البديلة(Buckly & Dokeniya 1989).
3. كوبون دعم للمواطن: حيث تقوم الحكومة باصدار كوبون للمواطن يُجيرة الاخير للمستثمر كجزء من سعر البيع ويستكمل باقي سعر المسكن من المدخرات الشخصية اوقنوات التمويل المناسبة. في هذة الحالة فان المستثمر يعرف عدد كوبونات الدعم التي سيتم طرحها سنويا مما يؤدي ايجاد سوق اسكان تنافسي يزيد فرص الحصول على المسكن الملائم (Rojas 2001).

اما بالنسبه لمدخلات الانتاج السكني فان سوق الاراضي بشكل عام غير متوازن حيث ان الارض غير متاحه لذوي الدخل المحدود و المتدني مما يتيح المجال لنشاط الاحتكار والذي يؤدي الى ترك قطع الاراضي المخدومة فارغة مما يؤدي الى ارتفاع سعر الارض(Walters 1983). كما ان اسلوب التخطيط والتنظيم لمساحات كبيره واحكام البناء ذات العلاقه عوامل رئيسية تؤثر في مستوى الاسعار وبالتالي حجم المعروض من الارض (Wagner 1994). ان الاساس في سوق الاراضي هو التوازن بين الحاجة الى تشريعات لضبط عملية الاحتكار والحاجة الى تسهيلات في التشريعات لبناء اسكان ذوي الدخل المحدود والمتدني. والاسلوب الافضل في هذا المجال هو زيادة عرض الاراضي ذات المساحه الصغيره في السوق بما يؤدي الى تخفيض الاسعار. ان توفر الارض المطلوبه بشكل مستمر في المكان والوقت المناسبين وباسعار ضمن مقدرة ذوي الدخل المحدود والمتدني يعتبر من عوامل نجاح سوق الاراضي(Edward 1990). اما البنية التحتية فان توفرها يؤثر في حجم المعروض من السكن حيث ان النقص في البنية التحتية يمنح قطع الاراضي المخدومة صفة الندرة مما يزيد من سعرها وانعكاس ذلك على كلفة السكن. كما يرتفع سعر الارض المخدومة اذا كانت الرسوم المفروضة لقاء توفير الخدمة اقل من كلفة التخديم. ايضا كمية ونوع وسعر البنية التحتية يؤثر في حجم الطلب على البنية التحتية مما يؤثر على حجم العرض من السكن في مواقع مختلفة (World Bank 1993). وعليه يجب ان تتفق تشريعات البنيه التحتيه مع تشريعات الاراضي.

تطبيقات استراتيجية التمكين في الاردن

تنفيذا لتوصيات الإستراتيجية الوطنية للإسكان وتوجُهات الحكومة الرامية إلى تعزيز النمو المستدام في قطاع الإسكان وتوسيع نظام الإقراض مقابل الرهن العقاري وتشجيع القطاع الخاص لزيادة مساهمته في إقامة المساكن لفئات الدخل المحدود و المتدني ونقل تلك المسؤولية إليه تدريجيا تم عام 1996 إعادة هيكلة قطاع الإسكان. اشتمل المشروع على مجموعه متكاملة من الاصلاحات المؤسسية والتنظيمية في قطاع الإسكان ضمت الأراضي والتمويل وعملية إنتاج المساكن ومواد البناء وتقنياته والسياسات القطاعية البيئية والاجتماعية.ابرز انجازات المشروع ما يلي:

- تأسيس الشركة الأردنية لإعادة الرهن العقاري
- تنفيذ فكرة الشراكة مع القطاع الخاص
- صدور تعليمات المشاريع الاستثمارية
- توجيه الجهات التنظيمية لزيادة القسائم الصغيرة
- تشكيل لجنة لدراسة تبسيط الإجراءات أمام القطاع الخاص
- تعديل الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتحديث نظامها المحاسبي
- تحرير قطاع التأجير لغايات السكن من معوقات الاستثمار
- ترشيد الدعم الحكومي والتوجيه للفئات المستحقة

وتنفيذا للرؤى الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بتوفير المسكن الملائم لذوي الدخل المحدود والمتدني وتنفيذا لتوجهات الحكومة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة فقد تم تنفيذ حزمة من المكارم الملكية السامية من خلال برامج إسكانية محددة كما يلي:

- برنامج دعم التمويل الإسكاني لذوي الدخل المحدود عام 2000
- المشاريع الريادية احدهما في الأزرق / محافظة الزرقاء والآخر في المزفر / العقبة
- برنامج الملك عبد الله الثاني لإسكان الأسر العفيفة عام 2005
- المكرمة الملكية السامية لإسكان ذوي الدخل المحدود عام 2005

وجاءت المبادرة الملكية للإسكان تنفيذا للرؤية الملكية السامية التي أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين خلال شهر شباط عام 2008 في الوقت الذي كان فيه الأردن يواجه ارتفاعا كبيرا في أسعار العقار وأسعار مدخلات الإنتاج السكني والذي أدى إلى صعوبة الحصول على المسكن الملائم لكثير من المواطنين. ولتحقيق رؤية جلالة الملك في توفير السكن الكريم للشريحة المستهدفة تم تكليف المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لتنفيذ برنامج المبادرة بالشراكة مع مستثمرين من القطاع الخاص لتوفير 100 ألف وحدة سكنية خلال الأعوام (2012-2008) في مختلف محافظات المملكة.

محددات استراتيجية التمكين في الاردن

تتلخص المشكلة في ان الحصول على المسكن الملائم غير متاح لكافة شرائح المجتمع. بمعنى عدم مقدرة الغالبية العظمى من شرائح المجتمع من الحصول على المسكن المرغوب بيئيا واجتماعيا واقتصاديا للوقت الحالي والمستقبلي ضمن

◄

مديرية الخطط والبرامج - المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

الامكانيات المالية للدفع. حسب استراتيجية التمكين فان محددات المشكله الاسكانية هي كما يلي:

1. عدم المقدرة على الدفع: نسبة الزياده في سعر المسكن اكبر من نسبة الزياده في دخل المواطن.بلغ التغير في متوسط الدخل السنوي للاسرة 11.3% للعامين 2002 - 2006 في الوقت الذي تضاعف فية سعر المسكن ليشكل 60% من دخل الاسرة بدلا من 30% كما كانت علية قبل عام 2004 .

2. صعوبة تمويل المشاريع الاسكانية: المصدر الرئيسي لسيولة البنوك هي الودائع قصيرة الاجل والتي تضع البنوك في مواجهة ثلاث مخاطر وهي السيولة، عدم تطابق اجال القروض، وتقلبات سعر الفائدة. كما ان الانظمه والتعليمات لها دور في الحد من ممارسة نشاط التمويل الاسكانيداثرة الاحصاءات العامة. نتائج مسح نفقات ودخل الاسرة للعام 2006المهندس زهير العمريرئيس جمعية المستثمرين في قطاع الاسكان الاردني

3. ارتفاع اسعارالاراضي: نتيجة الطلب العالي على الاراضي الذي ساهم في توفر السيولة لدى الناس للاتجاة نحو الاستثمار العقاري الآمن في ظل الاستقرار الامني والاقتصادي حيث المناخ المناسب للاستثمار. كما ان المضاربة على اسعار الاراضي ساهم في تخفيض المعروض منها اضافة الى تأثير ذلك على توجية النشاط العمراني مما ادي الى رفع الاسعار في مناطق دون الاخرى. ايضا تشريعات التنظيم حيث التركيز على توفير الفئات ذات المساحه الكبيرة والتي لا تتناسب مع المقدرة المالية لشريحة كبيرة من السكان مما ساهم في ارتفاع اسعار فئات التنظيم الصغيرة. كما ان عدم توفر البنية التحتية بمستوى كافي يستجيب مع الطلب على الارض او توفير الاراضي البعيدة غير المخدومة في البنية التحتية يجعل كلفة تطوير الارض اعلى.

4. ارتفاع اسعار مواد البناء: بسبب ارتفاع اسعار المواد الخام والوقود والايدي العاملة اضافة الى الضرائب والرسوم ذات العلاقة.

5. الاجراءات الروتينية الطويلة داخل المؤسسات الرسمية ذات العلاقة وعدم انسجام بعض الأنظمة والقوانين مع ضروريات تلبية الحاجة السكنية وخاصة لذوي الدخل المحدود ونقص المرونة بما يتناسب مع المستجدات التي يمكن أن تواجه القطاع.

استنتاجات

- ان اعتماد اسلوب الشراكه قد يؤدي الى زياده حجم الانتاج السكني في السوق ولكن ليس بالضروره ان يكون ضمن امكانيات الفئه المستهدفه حسب شروط الاقراض المعتمده في ظل ضعف المقدره الشرائيه والتشريعات المعمول بها. ان القطاع الخاص يستطيع ان ينتج اسكان قليل الكلفه ليباع في السوق وليس اسكان ذوي الدخل المحدود والمتدني الا من خلال بيئه تمكينيه متوازنه والعمل على اساس تنافسي. تأخذ الشراكة مفهومها الحقيقي كآلية عمل مستدامة لتنمية حضرية مستدامة من خلال رفع مستوى الوعي الوظيفي بدور القطاع الخاص واهميته كشريك استراتيجي في التنمية، وتطوير المؤسسات الرسمية للتمكن من توفير بيئة العمل الملائمة، وتطوير التشريعات والدعم السياسي لمبادرات الشراكة والتطوير المستمر لصيغ الشراكة واستحداث آليات مبتكرة لبناء شراكات تتناسب مع السياق المحلي والوطني.
- ان تحسن كفاءة نظام التمويل الاسكاني ليس كافيا للحصول على المسكن الملائم ضمن امكانيات الفئة المستهدفة. ان التمكين يكون من خلال معقولية التشريعات ذات العلاقه بمدخلات الانتاج السكني وابرزها استعمالات الاراضي ومعايير تنفيذ البنية التحتية وتعزيز مستوى التنافسية في مجال الانشاء وما يتطلبة من مواد اولية.

التوصيات

تتلخص التوصيات في جوهرها في تطبيق آليات عمل هدفها الرئيسي حشد الموارد الماليه والبشريه وتخفيض كلفة مدخلات للانتاج السكني. اما التوصيات فهي كما يلي:

1. دراسة تفصيليه مُتقدمه لاشكال الشراكه لإمكانية تطوير الية العمل لتكون ضمن علاقه تشاركيه (Joint Venture) مضمونها التحول التدريجي الى شركة خاصه بمساهمة كافة الشركاء من القطاعين العام والخاص، وتكون مسؤوليتها في مجال الانتاج السكني وتفصيلاتة لتنفيذ المشاريع السكنية. في هذه الحاله يتم البقاء على المؤسسة العامه للاسكان والتطوير الحضري ليكون دورها الرئيسي التشريع ومراقبة وتقييم الاداء واقتراح السياسات الاسكانيه والتنسيق مع الجهات ذات العلاقه وتبسيط الاجراءات امام المستثمرين وتقديم التسهيلات.

2. تنظيم وتوحيد جهود الجهات ذات العلاقة في مدخلات الانتاج السكني لتطوير التشريعات واعتماد اليات عمل لتوفير المدخلات عند اقل التكاليف دون اية اعباء اضافيه على اطراف السوق.واقتراح العمل بموجب خطة وطنية واحدة لتنفيذ خطط وبرامج عمل يُتفق عليها خاصة ما يتعلق باعداد المخططات الهيكليه وتنفيذ مشاريع البنيه التحتيه كمتطلب سابق لانشاء المشروع السكني.

3. دراسة متقدمه لآليات حشد الموارد الماليه المقترحه بهدف توفير التمويل الاسكاني لتقييم امكانية تطبيق اي منها بما يتناسب مع السياق المحلي والوطني.

المهندسة هالة جوينات
مديرة السياسات الإسكانية
المؤسسة العامة للإسكان
والتطوير الحضري
عمان - الاردن

قطاع السياحة

الحكومة الإسبانية تعمل على تعزيز السياحة في ناميبيا

منظر من ناميبيا

تسعى الحكومة الإسبانية إلى جانب صندوق تمويل الأهداف الإنمائية للألفية إلى تقديم منحة مالية تبلغ قيمتها 6 ملايين دولار أمريكي لناميبيا بغية مساعدتها على تعزيز قطاع السياحة الثقافية الناشئة في البلاد. وبحسب بيان لمنظومة الأمم المتحدة، تهدف هذه المنحة إلى استخدام عمليات تطوير السياحة الثقافية كأداة للحد من مستويات الفقر في البلاد، لا سيما بين الشريحة النسائية، والشرائح الأخرى الأكثر ضعفاً، والمصابين بداء نقص المناعة المكتسبة. كما أشار المتحدث باسم منظومة الأمم المتحدة إلى أن تحقيق هذا الهدف سيتطلب تعزيز الاستخدام المستدام لكل من الموارد الثقافية والطبيعية، وخلق فرص العمل المستدامة، وتوليد الفرص المدرة للدخل وذلك من خلال تنفيذ خمسة نماذج ريادية.

كما تتضمن هذه النماذج كلاً من القرى الثقافية، والمسارات الثقافية، والمراكز الثقافية، والحدائق الجيولوجية. كما ستكون هذه الحدائق الأولى من نوعها في إفريقيا، والتي ستتضمن مواقع ذات أهمية علمية، والتي لن تقتصر في أهميتها على العلماء والمختصين الجيولوجيين، حيث ستتضمن أيضاً أهميتها الأثرية، والبيئية، والثقافية.

من جهة أخرى، فإنها تهدف إلى إعادة توجيه السياح، ممن يفضلون زيارة المناطق السياحية الطبيعية، إلى قطاع السياحة الثقافية، حيث سيتم ذلك من خلال تعريفهم بشعوب المنطقة لتجربة أنماط حياتهم.

منظر من ناميبيا

الصرف الصحي

المشروع الجديد لبرنامج المونل في كينيا

لقد تم الإعلان عن مشروع المياه للمدن الإفريقية في شهر ديسمبر / كانون أول 2008 ضمن شراكة مع ثلاث منظمات غير حكومية، وهي: المنظمة الدولية لتوفير المساعدة المستدامة في إفريقيا (سانا إنترناشيونال)، ومنتدى أوغندا لحماية البيئة، ومنظمة "KAT-EDFU" في تنزانيا. كما يهدف هذا المشروع إلى تحسين مستوى الصحة العامة من خلال إنشاء المراحيض، وتوفير الأماكن الكافية للشرائح الفقيرة للاستخدام الشخصي، وتوعية النساء وأفراد الأسر الأكثر تضرراً حول الاستخدام الفعال لهذه المرافق. كما تعد النساء الشريحة المستهدفة ضمن هذا البرنامج، حيث أنهن عادة ما يتحملن المسؤولية في إفريقيا لكل من المياه، والصرف الصحي والصحة العامة في المساكن. كما يخدم المشروع نحو 450 ألف فرد في منطقة بحيرة فكتوريا، بالإضافة إلى 49 ألفاً آخرين ممن سينتفعون من البرنامج الثاني لتوفير المياه للمدن الإفريقية.

الأمن

إنشاء مساكن للمواطنين المشردين في التشاد

أعلن برنامج المونل عن نيته لمساعدة الحكومة في التشاد لتحسين الظروف السكنية للأفراد المشردين في البلاد. كما أسفرت الصراعات العرقية طويلة الأمد في جمهورية إفريقيا الوسطى ومنطقة دارفور السودانية عن تشريد آلاف الأفراد من مساكنهم. كما طرح المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة في التشاد، السيد كينغسلي أمانيغ، تقديم العديد من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة المساعدة للحكومة التشادية لدفع عمليات التنمية السكنية قدماً. وبفضل الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة، تتمتع المنطقة الشرقية في التشاد بمستوى من الاستقرار الذي سيمكنها من تنفيذ عمليات التخطيط والتطبيق في القطاع السكني.

ظاهرة تغير المناخ

رؤساء البلديات الأفارقة يعبرون عن غضبهم إزاء انبعاثات غازات الدفيئة

أعرب رؤساء البلديات في مختلف العواصم الإفريقية الكبرى عن قلقهم إزاء آثار ظاهرة تغير المناخ والمنعكسة على مدنهم. كما تنعكس آثار ارتفاع منسوب مياه البحار، والفيضانات، والأحوال الجوية المتطرفة بنسب غير متكافئة على منطقة إفريقيا، وذلك بالنظر إلى كمية الانبعاثات الناجمة عنها. وضمن لقاء نظمه برنامج المونل في مدينة نيروبي في شهر فبراير / شباط الماضي، أعرب عمدة مدينة بانجول في غامبيا عن قلقه إزاء ارتفاع منسوب مياه البحر والتي إذا ما حدثت بارتفاع متر واحد فقط فسوف تتم خسارة ما نسبته 50 بالمائة من الأراضي اليابسة. كما أشارت عمدة مدينة فيكتوريا إلى التهديدات التي تواجهها جزر السيشيل والبالغ عددها 116 جزيرة، حيث ستتم خسارة الشواطئ الموجودة في حال ارتفاع منسوب مياه البحار. كما تضمن المؤتمر تسليط الضوء على ضرورة توفير المساعدة للمدن الإفريقية لكي تتمكن من مواجهة عواقب ظاهرة تغير المناخ.

المياه

برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحذر من تلاشي المصادر المائية في كينيا

كشفت دراسة حديثة أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن احتمالية اختفاء بحيرة "Olbollosat" الكينية إلى الأبد في وقت قريب، حيث قدمت الحكومة الكينية طلباً لرصد البيئة المتغيرة في كينيا حيث تم جمع المعلومات التفصيلية باستخدام صور الأقمار الصناعية خلال الأعوام الثلاثة الماضية. كما كشفت عملية الرصد عن بعض الإيجابيات على صعيد الإدارة البيئية في البلاد، بيد أنها قد كشفت بوضوح عن وجود انكماش في بعض الموارد المائية، كالبحيرات. علاوة على ذلك، فقد تعرضت بحيرة "Olbollosat" إلى الجفاف في وقت سابق، ولكنها عادت إلى الحياة مرة أخرى. بيد أن هنالك العديد من المخاوف حول النمو السكاني السريع في كينيا والذي قد يؤدي إلى إيجاد المزيد من الضغوط على البحيرة بحيث أنها قد تختفي إلى الأبد. كما بلغت الكثافة السكانية في كينيا عام 1960 ما مجموعه 8 ملايين نسمة، أما في يومنا هذا، فقد بلغت الكثافة السكانية 38 مليون نسمة ومن المتوقع أن تواصل نموها.

قطاع النقل

فوضى مرورية في المدن السعودية نتيجة الكثافة السكانية الكبيرة

شهدت كبرى المدن السعودية نمواً سكانياً تجاوز 120 بالمائة ما بين الأعوام 2002 و 2008، وذلك بحسب دراسة حديثة أعدتها لجنة النقل البري التابعة لغرفة التجارة والصناعة في جدة. كما خلصت الدراسة إلى تسجيل مدينة جدة لأعلى كثافة سكانية فضلاً عن مواصلة نموها بنسبة تراوحت ما بين 20 – 28 بالمائة سنوياً. من جهة أخرى، فتؤدي الكثافة السكانية المرتفعة في المدن إلى نشوء ازدحام مروري ومشكلات في قطاع النقل. كما يشير المسؤولون عن إعداد هذه الدراسة إلى ضرورة تنظيم حملة توعية لتشجيع السكان على امتلاك مركبة واحدة فقط، كما أكدت الدراسة أيضاً على ضرورة توسعة نطاق وسائط النقل العام.

الإنشاء

منظمة الصحة العالمية في الأردن تهدف إلى الحصول على شهادة الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي

وقعت شركة خدمات الإدارة البيئية في الشرق الأوسط اتفاقية مع منظمة الصحة العالمية لتقديم المشورة فيما يتعلق بعمليات إنشاء وإدارة المقر الجديد للمنظمة في الأردن، حيث تهدف الأخيرة إلى الحصول على شهادة الجودة للريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي من مجلس الولايات المتحدة للمباني الخضراء، وسوف يمثل مقر المنظمة الجديد المقر الأول في منطقة الشرق الأوسط والذي يهدف إلى تطبيق معايير المجلس. كما تساهم المباني الحاصلة على هذه الشهادة في خفض مستويات استهلاك المياه، والطاقة والتكاليف التشغيلية، فضلاً عن مساهمتها في توفير بيئة داخلية عالية الجودة.

الطاقة

توجه السودان نحو استخدام طاقة الرياح

يجري حالياً إنشاء محطة لتوليد الطاقة من الرياح بسعة 500 ميغاواط على امتداد شواطئ البحر الأحمر وذلك من خلال ائتلاف يضم مجموعة من الشركات. كما تشكل هذه المحطة جزءاً بسيطاً من خطة توسعة طموحة تنفذها شركة الكهرباء الوطنية في السودان، والتي تهدف إلى توليد طاقة كهربائية بسعة 17 ألف ميغاواط بحلول عام 2030. كما توجد في السودان ما نسبته 80 بالمائة من المساكن التي تفتقر إلى إمدادات الكهرباء.

مياه الشرب في مالاوي

قطاع المياه

برنامج المونل يدعم خطة للمساعدة في الحد من مستويات الإصابة بالأمراض

لقد تم الانتهاء مؤخراً من الدورات التدريبية للمشاركين من 10 بلدان تحيط بمنطقة بحيرة فكتوريا في جنوب شرق إفريقيا، حيث تمحورت هذه الدورات حول رصد نوعية المياه وكيفية إعداد خطط العمل في المدن والبلدات. وقد تم تنظيم الدورة التدريبية والممتدة لثلاثة أيام بالتعاون ما بين مبادرة منطقة بحيرة فكتوريا للمياه والصرف الصحي وبرنامج المونل، حيث تم البحث في سبل المساعدة في مكافحة انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، وزيادة الوعي حول الصلة ما بين نوعية المياه والأمراض الناشئة. وقد أشار المدير التنفيذي للمبادرة إلى أن عملية توفير مياه الشرب الآمنة تطرح تحدياً خطيراً أمام الجهات الموردة للمياه، وذلك كنتيجة للوتيرة المتسارعة للنمو السكاني في المدن الإفريقية، وذلك في ظل لجوء العديد من المواطنين، لا سيما الشرائح الفقيرة، ممن يلجأون لاستخدام المياه من مصادر بديلة، والتي عادة ما تكون مصادر غير آمنة. من جهة أخرى، فقد أشار إلى ضرورة القيام بعمليات رصد دوري للمياه بغية التأكد من سلامتها قبل توفيرها للمستهلكين. وقد تم عرض الأداة المستخدمة لاختبار مستوى انتشار الجراثيم في المياه على المشاركين وشرح كيفية عملها، حيث توفر هذه الأداة أسلوباً بسيطاً وغير مكلف من الناحية المادية لرصد نوعية المياه والكشف عن وجود البكتيريا. ويمكن إجراء الاختبار خلال فترة تتراوح ما بين ساعتين و 18 ساعة، حيث تطرح النتائج تقييماً لمدى خطورة نشوء الأمراض من مصادر المياه. وقد تمت الإشارة إلى عدم تنفيذ اختبارات منتظمة لمياه الأنابيب، والآبار وجداول المياه، فضلاً عن عدم وجود معالجة سليمة لها. كما تعد هذه الاختبارات وسيلة فعالة يمكن من خلالها تبديد الغموض والتحقق من سلامة المياه، وزيادة الوعي حول الصلة المباشرة ما بين نوعية المياه والأمراض. كما يهدف هذا المشروع إلى توفير الدعم لمنطقة بحيرة فكتوريا وتمكين سكانها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمتصلة بتطوير قطاعات المياه والصرف الصحي، فضلاً عن تمكينهم من المساهمة في تحقيق عملية التنمية العادلة والمستدامة.

الصحة

البلدان العربية الأكثر معاناة من الأضرار الرئيسية لظاهرة تلوث الهواء

أصدر المنتدى العربي للبيئة والتنمية مؤخراً تقريراً يشير إلى المعاناة الهائلة التي تشهدها البلدان العربية جراء الآثار الرئيسية والثانوية لملوثات الهواء. كما يعاني سكان المنطقة العربية من ارتفاع مستويات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية، والتهابات العين، والتي يعتقد بأنها ناجمة عن استنشاق الهواء الملوث.

كما أشارت الوكالة البيئية إلى أن الحكومات قد باتت ملزمة بإنفاق ما يزيد عن 18 مليار درهم للتصدي للمشكلات الصحية الناجمة عن انبعاثات المركبات. علاوة على ذلك، فقد تمثلت استجابة السلطات في تنفيذ تشريعات جديدة للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

المياه

توفير المياه النقية في اليمن

يجري حالياً تنفيذ مشروع لتحسين إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي في مدينة الحوطة اليمنية والذي سينتفع منه نحو 36 ألف نسمة، كما تم تمويل المشروع من خلال البنك الإسلامي للتنمية ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وقد وقعت كلتا المؤسستين مذكرة تفاهم في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية في مطلع العام الجاري.

الأمن

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة سكان قطاع غزة

أرسل برنامج المونل بعثة ميدانية إلى قطاع غزة ضمن إطار الفريق التقييمي الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة والذي أرسله الأمين العام، السيد بان كي مون، في أعقاب زيارته إلى القطاع في شهر يناير / كانون الثاني من هذا العام. وبهذا الصدد، أشارت السيدة آنا تيبايجوكا، المدير التنفيذي لبرنامج المونل قائلة: "تماشياً مع المهمة التقنية المنوطة ببرنامج المونل، فسوف تركز هذه البعثة على عمليات إعادة إعمار المساكن والمستوطنات البشرية، وإعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية في القطاع. كما أننا سنعمل على توفير الدعم للسلطات المحلية في إطار إدارة عمليات إعادة الإعمار في أعقاب النزاع الحاصل."

الطاقة

مركز شركة شيفرون في قطر بكلفة إجمالية تبلغ 20 مليون دولار

تعتزم شركة شيفرون الأمريكية للطاقة إنشاء مركز للطاقة المستدامة وذلك ضمن شراكة مع مجمع قطر للعلوم والتكنولوجيا. كما سيتمحور الهدف الرئيسي لهذا المركز على دراسة تقنيات الإضاءة والتبريد اللازمة في الظروف المناخية المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط.

البيئة

الإعلان عن الفائزين بجائزة دبي

أعلنت لجنة التحكيم الدولية المستقلة برئاسة السيدة "بانشري بانيرجي" من الهند عن الفائزين بجائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة لعام 2008 ، حيث يحصل كل فائز على جائزة مالية بقيمة 30 ألف دولار، وكأس وشهادة تذكارية.

الجهات العشر الفائزة عن فئة أفضل الممارسات

• جمعية ترويج المحلات التعاونية للإنتاج والبيع والتوريد في بروندي: مشروع تعزيز المصالحة وتوفير البدائل المعيشية لتخفيف الضغط على الأراضي نظراً للإفراط في الاعتماد على الزراعة، كما يعد النقص الحاصل في الأراضي أحد أسباب الصراع الحاصل في المنطقة.

مشاركة السكان الأصليين الذين لديهم خبرة في إدارة الغابات في صنع القرار ، جمهورية الكونغو الديمقراطية : تعد هذه المبادرة مثال على كيفية مشاركة الشعوب الأصلية والدولة والمنظمات غير الحكومية المحلية والأكاديميين والقطاع الخاص معا لإضفاء الطابع الرسمي على الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الوقت نفسه إنشاء عملية استشارية ذات معنى فيما يتعلق بإدارة الغابات.

• الحدائق الصغيرة في داكار ، السنغال بدأت مبادرة الحدائق الصغيرة في داكار في عام 1999 ضمن إطار برنامج التعاون التقني بين المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو) والحكومة السنغالية. وضمن هذا المشروع، تم استحداث تقنيات جديدة للمشاريع الزراعية الصغيرة في الساحات الخاصة وأسطح البناء والأماكن الشاغرة بهدف الحد من الفقر من خلال توفير الخضروات الطازجة للأسر الفقيرة، وبالتالي تحسين الإمدادات الغذائية والتغذية.

• مكب النفايات في ماريان هيل، وجنوب افريقيا : يعد مكب النفايات في ماريان هيل مبادرة من جانب بلدية منطقة ثيكفيني والتي تهدف إلى معالجة قضايا استخدامات الأراضي لمواقع التخلص من النفايات. وتشمل الأولويات الرئيسية للمبادرة ضمان عدم تلوث البيئة وتوفير التكاليف ومعالجة التداعيات السلبية لمواقع مكب النفايات بما فيها الروائح الكريهة والتلوث البيئي.

• ممارسة كينغبو الجديدة، التنمية البيئية والإنسانية المستدامة، الصين: تعد منطقة كوينغبو أرض الانهار والبحيرات في ضواحي شنغهاي الخارجية والتي تم تجاهلها لفترة طويلة مما أدى إلى تنمية متخلفة واقترحت الحكومة المحلية رؤية جديدة المدينة وهي: "كوينغبو مدينة خضراء مائية، وأفضل مدينة للسكن" من خلال إعداد خطة شاملة لإدماج الخصائص المحلية وعناصر الطبيعة والتاريخ.

• مشروع متكامل لإعادة تعمير المناطق المتأثرة بكارثة تسونامي في منطقة آتشيه ، اندونيسيا : قامت منظمة Urban Poor Linkage، وهي ائتلاف من الجمعيات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في المناطق الحضرية، بتدشين هذا المشروع في شهر يوليو 2002 لمعالجة قضايا الفقر والإفقار.

• شبكة المدن الأسبانية للمناخ ، أسبانيا : قامت شبكة المدن الأسبانية للمناخ التي تضم أكثر من 60 من المدن الأسبانية بتشكيل إطار مستقر للعلاقات بهدف منع التلوث وتخفيف آثار تغير المناخ من خلال تشجيع سياسات التنمية المستدامة على مستوى البلديات.

• مشروع "eartfelt Houses" التجريبي : توطيد الإسكان والإنعاش البيئي لمنطقة "خوان بوبو" ، كولومبيا – مبادرة لإعادة توطين الأسر القاطنة على ضفاف نهر خوان بوبو، وذلك من خلال تنفيذ عملية تشاورية وتشاركية، وبالتالي خلق ظروف معيشية أفضل إلى جانب تحقيق التعافي البيئي لضفة النهر.

• العمل الجماعي : حركة اجتماعية لحماية خليج بلندرا، إحدى الموارد البيئية في شمال غرب المكسيك ، المكسيك : تعد خليج بلندرا من الأراضي الرطبة الواقعة في منطقة المكسيك وكان الشاطئ غير مطور في منطقة لاباز بولاية باجا كاليفورنيا سور، أنشئت حركة لتطوير المنطقة بمشاركة 18 ألف مواطن من جميع الأعمار والفئات الاجتماعية بهدف الحركة لضمان حماية المنطقة طويلة الأجل.

الشراكة في توفير فرص التمكين من خلال التكنولوجيا في الأمريكتين : أنشأ هذا البرنامج لتلبية الاحتياجات وتهيئة الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة في 18 دولة في أمريكا اللاتينية.

الجهات الفائزة عن فئة نقل أفضل الممارسات

• المجلس الفلسطيني للإسكان: عمل المجلس على إنشاء هيكل تعاوني قائم على الشراكة من أجل تحقيق نتائج إيجابية في قطاع الإسكان، حيث تم دعم 5 آلاف أسرة فلسطينية بالإضافة إلى انعكاس نجاحه على السياسة الوطنية للإسكان.

• برنامج المياه وتوسعة المرافق الصحية، باكستان: برنامج تشاركي واسع النطاق يهدف إلى تحسين خدمات توفير المياه النظيفة والخدمات الصحية للمجتمعات المحلية في المنطقة الشمالية في باكستان ومحافظة سند.

الإستراتيجية الحضرية

منح الجنسية الفخرية لأحد مسؤولي برنامج المونل

ضمن احتفالات مدينة نيتش في الجمهورية الصربية بمناسبة التحرير من الاحتلال العثماني، فقد منح عمدة المدينة السيد Milos Simonovic والسيد Mile Ilic رئيس مجلس المدينة الجنسية الفخرية للسيدة Ligia Ramirz رئيسة مكتب برنامج المونل في بلغراد، وذلك تقديراً لجهودها في تنفيذ إستراتيجية تنمية المدينة والترويج لها داخل الجمهورية وخارجها. كما تشغل السيدة Ramierz منصب رئيس قسم الاستشارات التقنية في برنامج المستوطنات ودمج اللاجئين.

النقل

بودابست تفوز بجائزة تعزيز بدائل النقل النظيفة

حازت مدينة بودابست الهنغارية على جائزة أسبوع النقل الأوروبي لعام 2009. كما أعلنت لجنة تحكيم مستقلة تضم عدة خبراء تنفيذ المدينة لأقصى إجراءات ممكنة لزيادة الوعي العام حول ظاهرة تلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل وتعزيز استخدام البدائل النظيفة. كما تضمنت الجهود التي نفذتها المدينة لتعزيز قطاع النقل المستدام تحديد يومين في الأسبوع حيث يمنع استخدام المركبات، وذلك في مسعى لدفع كبار الشخصيات في المدينة لإثبات كفاءة قطاع النقل العام، إلى جانب تنظيم معرض للمركبات التي تتسم بالجودة على صعيد استهلاك الطاقة النظيفة، وتنظيم مؤتمر حول نوعية الهواء وتحديد أماكن الضوضاء، بالإضافة لتنظيم يوم مفتوح للتعريف بمزايا ومتعة السير في مركز المدينة التاريخي على طول ضفاف نهر الدانوب. علاوة على ذلك، فقد تم تنفيذ تدابير دائمة، مثل توسعة منطقة المشاة في وسط المدينة، ورفع رسوم وقوف المركبات في مركز المدينة، وتطوير البنية التحتية والخدمات في مرافق المترو والترام، وإنشاء ممرات جديدة للدراجات الهوائية ومرافق أخرى. من جهة أخرى، فقد عملت المدينة على إغلاق الطريق الدائري خلال أسبوع النقل الأوروبي، الأمر الذي ساهم في الحد من حركة المرور بنسبة 25 بالمائة تقريباً.

صندوق تمويلي جديد لمساعدة المدن الأوروبية الوسطى والشرقية على تعزيز قطاع النقل الصديق للبيئة

يوفر بنك الاستثمار الأوروبي تمويلاً لمساعدة المدن في الاستثمار وتشغيل حافلات النقل غير الضارة بالبيئة. كما تم توفير مساعدة خاصة لبلدان أوروبا الشرقية والتي تتطلب إنشاء سلطات النقل العام، فضلاً عن توفير تمويل أولي بقيمة 15 مليون يورو للمدن التي تحتاج إلى المساعدة التقنية في إعداد مشاريع خفض مستويات الانبعاثات. من جهة أخرى، فقد أشار الناطق الرسمي باسم بنك الاستثمار الأوروبي خلال مؤتمر عقد في بروكسل في شهر فبراير / شباط الماضي إلى أن الهدف من هذا التمويل يتمثل في تشجيع استخدام الحافلات غير الضارة بالبيئة في المدن. علاوة على ذلك، فينبغي على المدن الحاصلة على المساعدة المالية أن تثبت تنفيذها لسياسة الاتحاد الأوروبي 20-20-20 : الحد من غازات الدفيئة بنسبة 20 بالمائة بحلول عام 2020، وتغطية 20 بالمائة من احتياجات الطاقة في المدن باستخدام مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 أيضاً.

ظاهرة تغير المناخ

الدورة الرابعة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في مدينة بونزان - بولندا

الأمين العام للأمم المتحدة يحذر قادة العالم من الانزلاق

حذر الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون البلدان من خطر الانزلاق في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري، كما أشار إلى ضرورة إيجاد اتفاقية بيئية جديدة لمعالجة أزمتي المناخ والاقتصاد.

كما وجه هذه التحذيرات لما يزيد عن 100 من وزراء البيئة من مختلف أنحاء العالم، معتبراً هاتين الأزمتين بمثابة فرصة للتصدي للتحديات في وقت واحد، حيث أشار إلى أن التصدي للأزمة المالية العالمية تتطلب حافزاً عالمياً ضخماً، كما ينبغي أن يتضمن ذلك الإتفاق استثماراً في مستقبل بيئي يمكن من خلاله التصدي لظاهرة تغير المناخ، وخلق الملايين من الوظائف، وتحفيز النمو الصديق للبيئة.

وفي خطابه الذي وجهه إلى الوزراء المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة حول ظاهرة تغير المناخ في مدينة بونزان في بولندا، والذي طغت عليه المخاوف بشأن حدوث ركود عالمي، قال الأمين العام: " نحن بحاجة إلى إيجاد اتفاقية بيئية جديدة، كما أن هذه الأزمة الاقتصادية تعد خطيرة بالطبع، ولكن عندما يتعلق الأمر بالمناخ، فسوف تكون المخاطر أكبر بكثير، حيث أن الأزمة المناخية تنعكس على رفاهنا، وعلى حياة الأفراد سواء كان ذلك في الوقت الحاضر أو في المستقبل". من جهة أخرى، فقد ناقش ضرورة التوصل إلى اتفاقية جديدة تناسب جميع الدول، سواء كانت ثرية أو فقيرة، مشيراً إلى الحماس الذي أبداه المشاركون في تبني مثل هذه الاتفاقية لدى انعقاد مؤتمر التنمية في مدينة الدوحة مؤخراً، وخلال اجتماع وزراء المالية في وارسو أيضاً، وأضاف: " نحن بحاجة ماسة إلى إيجاد اتفاقية تتعلق بظاهرة تغير المناخ لتوفير إطار عمل سياسي، وقانوني، واقتصادي مناسب لكي نطلق العنان لموجة مستمرة من الاستثمارات، وباختصار، فيجب أن تؤدي استجابتنا للأزمة الاقتصادية إلى دفع أهداف التصدي لظاهرة تغير المناخ قدماً، كما يجب أن تساهم استجابتنا إزاء ظاهرة تغير المناخ في دفع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية قدماً، ونحن بحاجة لقيادة مناسبة في الوقت الحاضر – وهي القيادة التي يمكن أن تتوفر من قبلكم".

وقد التقى الأمين العام قبيل خطابه برؤساء برامج الأمم المتحدة، بمن فيهم السيدة آنا تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لبرنامج المونل، وذلك في اجتماع خاص لمناقشة هذه المسائل. كما شاركت السيدة تيبايجوكا لاحقاً في جلسة مفتوحة للمجلس التنفيذي للأمم المتحدة برئاسة السيد بان كي مون.

التقدم المحرز حتى الآن

استعرض المشاركون في محادثات بونزان التقدم المحرز خلال عامين للتوصل إلى اتفاق عالمي جديد لكي يتم تنفيذه بعد بروتوكول كيوتو، والذي يمثل معاهدة للأمم المتحدة ويضم 37 دولة في التزام للحد من الانبعاثات بنسبة 5 بالمائة دون المستويات المسجلة عام 1990 وذلك خلال الأعوام ما بين 2008 – 2012.

من جهة أخرى، فقد أشار السيد Yvo de Boer المدير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في خطابه بالقول: " نحن بحاجة لأن نستمع منكم، وأن نشعر ونرى عزمكم على إتمام المهمة التي حددتموها لنا في العام الماضي خلال مؤتمر بالي، حيث أعلنتم عن خريطة طريق لتنفيذ هذه المهمة – وليس للمماطلة في تنفيذها، كما تنطوي خريطة الطريق المعلنة في بالي على القضايا التي نعيشها في الوقت الحاضر، ولا تنطوي على أي تأخير". كما ذكر عدداً من الأمثلة حول ما أسماه علامات واضحة تشير إلى الحاجة الملحة – حيث تواجه موريتانيا خطراً ثلاثياً، بما في ذلك الانتشار الصحراوي، وزحف المحيطات، وحدوث الفيضانات. علاوة على ذلك، فتعاني جزر المالديف من ارتفاع مستوى مياه البحر. علاوة على ذلك، فقد أشار إلى مظاهر انعدام الثقة والشك والتي راودت هذه المحادثات لوقت طويل للغاية، وأضاف: " إنها فرصتكم الآن للمضي قدماً، ولكي تبينوا للعالم كيف ستعملون مع بعضكم البعض، سواء على صعيد التعاون المالي أو التقني، ولتبينوا لهم كيفية إعداد الهياكل الإدارية اللازمة لعمليات التمويل".

الحديث المعلن

عارضت البلدان النامية، مثل الصين والهند، حجة البلدان الثرية باعتبار مسألة الركود الاقتصادي كعذر لتأخير التصدي لظاهرة تغير المناخ، وقد أشار رئيس دولة غانا إلى ذلك بالقول: " إذا تعذر على البلدان الأوروبية تحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة في أوقات الشدة واقتصارها على أوقات الرخاء فقط، فماذا يفترض على البلدان النامية قوله؟"

وقد تضمنت أبرز القضايا المثيرة للجدل في بونزان إنشاء صندوق جديد لمساعدة البلدان الفقيرة على التكيف مع الآثار المترتبة على مظاهر ارتفاع مستويات البحار، والجفاف، والفيضانات، وموجات الحر.

كما وجه رئيس وزراء دولة توفالو والتي تعاني من تهديدات ارتفاع مستوى سطح البحر الاتهامات إلى بعض البلدان الصناعية بالقول " بأنها تدفنهم تحت طوق الخطر" وذلك لمنع دولته من الحصول على النقد اللازم من صندوق التكيف. كما يمكن أن تصل قيمة التمويل السنوية التي يقدمها هذا الصندوق نحو 300 مليون دولاراً وذلك بحلول عام 2012 بغية مساعدة البلدان على إنشاء الحواجز الساحلية أو زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف.

وأضاف: " لن نعتبر الغرق خياراً بالنسبة لنا، كما أننا لا نفكر في الهجرة من بلادنا، وسوف نبقى على قيد الحياة".

علاوة على ذلك، فقد أشار السيد محمد شريف، نائب وزير الإسكان والنقل والبيئة في جزر المالديف إلى عدم وجود وقت يمكن إضاعته، وذلك خلال خطابه في الجلسة العامة متحدثاً بالنيابة عن البلدان الأقل تطوراً، حيث قال: " إننا نتفهم ضرورة خوض المناقشات وجمع الأفكار المطروحة لمعالجة ظاهرة تغير المناخ – بيد أننا لا نتمتع بالرفاهية والترف اللازم لإضاعة المزيد من الوقت، ولا بد لنا من توحيد أفكارنا والاتفاق على الخطوات الملموسة على أرض الواقع بغية الاتفاق على اتخاذ القرار في الوقت المناسب."

كما أشار إلى تقدير البلدان الفقيرة للخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي. من ناحية ثانية، فقد أشار وزير البيئة

تشكل مظاهر ارتفاع منسوب مياه البحر والظروف الجوية المتطرفة تهديداً يواجه المناطق الساحلية

الفرنسي في معرض حديثه نيابة عن الاتحاد الأوروبي إلى إمكانية تحقيق الكيان الاقتصادي الأقوى في العالم لخفض في الانبعاثات بنسبة 30 بالمائة في حال التوصل إلى اتفاق خلال مؤتمر كوبنهاغن في العام المقبل.

إجماع عمداء المدن والسلطات المحلية على أهمية البعد الحضري في المحادثات المرتبطة بظاهرة تغير المناخ

حث عمداء المدن وممثلو السلطات المحلية من شتى مدن العالم الوفود المشاركة في أحد أهم المحادثات حول ظاهرة تغير المناخ على ضرورة ضمان تصدر مسألة المدن قائمة أجندة العمل في هذا الصدد، حيث تمثل هذه المدن موطناً لنحو نصف إجمالي سكان العالم فضلاً عن اعتبارها مسؤولة عن نشوء غالبية انبعاثات غازات الدفيئة والتي تسببت في حدوث ظاهرة تغير المناخ.

علاوة على ذلك، فقد أشار أحد عمداء المدينة إلى ضرورة سماع صوت المدن خلال اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بظاهرة تغير المناخ في بونزان، وذلك لدى حديثه عن الجلسة الرابعة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة والمعنية بظاهرة تغير المناخ، كما كان ذلك خلال خطابه في جلسة للحكومة المحلية حول تغير المناخ والتي تم تنظيمها بصورة مشتركة ما بين مجلس الحكومات المحلية المعنية بمسألة الاستدامة ورابطة المدن البولندية.

عمداء المدن يدعون إلى التفكير بشأنها

دعا عمداء المدن خلال المؤتمر إلى التفكير بالمدن، وذلك من خلال توجيههم رسالة مشتركة تتضمن :" نحن، المدن والحكومات المحلية، نمثل نصف إجمالي سكان العالم، كما تستهلك المدن ما يصل إلى 80 بالمائة من إجمالي الطاقة، ولا بد لها من تنفيذ إجراءات صارمة للحفاظ على المناخ المحلي. علاوة على ذلك، فلا بد للمدن من الالتزام بالأهداف الطموحة لخفض مستويات الانبعاثات، وحشد المواطنين في شتى أنحاء العالم، وإيجاد شراكات وطنية – محلية للحد من آثار ظاهرة الاحتباس الحراري".

وأضاف عمدة المدينة بالقول:" تتمتع السلطات المحلية بالعلاقة الأوثق مع مواطنيها بالمقارنة مما تمتع به الحكومات الوطنية. كما تتمثل مهمتنا في ضمان سماع آراء مواطنينا لدى الحديث عن ظاهرة تغير المناخ".

كما أيد هذه الفكرة رئيس بلدية عنتيبي في أوغندا، والذي يتولى أيضاً مهام نائب رئيس مجلس الحكومات المحلية المعنية بمسألة الاستدامة، والذي أشار إلى المكانة الخاصة التي تتمتع بها السلطات المحلية.

علاوة على ذلك، فقد أضاف قائلاً:" نحن بحاجة للتوجه إلى القادة وإلى المدارس على حد سواء، بالإضافة للتوجه إلى دور العبادة لنشر الوعي بين الأفراد حول ظاهرة تغير المناخ، كما أن هذه المسائل تعد غاية في الأهمية، وإذا لم نعرها الاهتمام المطلوب، فسوف تتفاقم المشكلات الأخرى المرتبطة بالفقر الحضري".

وقد بذل قادة العالم جهوداً حثيثة خلال لقائهم في بونزان للتوصل إلى اتفاقية جديدة يتم العمل بموجبها في أعقاب بروتوكول كيوتو والذي تم إقراره عام 1997، والذي وافقت عليه عشرات الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية لخفض مستويات انبعاثات غازات الدفيئة. كما أعرب العديد من عمداء المدن عن أملهم بتغير الوضع الراهن. كما اتفقت الدول خلال مؤتمر بالي في العام الماضي على مناقشة الاتفاقية الجديدة خلال مؤتمر كوبنهاغن في عام 2009 والتي سيتم إقرارها والعمل بموجبها في أعقاب بروتوكول كيوتو، والذي ينتهي في عام 2012، حيث وضع المشاركون في مؤتمر بونزان الأسس اللازمة لمناقشتها في كوبنهاغن.

بيد أن الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالعالم وتوقيت عقد المباحثات قد أدى إلى تبديد الآمال في بونزان، حيث نشأت العديد من المخاوف جراء الوضع الاقتصادي المتعثر والذي قد يحول دون موافقة البلدان الثرية على المساعدة في تمويل استخدام مصادر الطاقة النظيفة في البلدان النامية.

وفي خطابه للمشاركين في مؤتمر بونزان، أشار الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والذي وعد باتخاذ إجراءات قوية للتصدي لظاهرة تغير المناخ:" لقد انتهت فترة الإنكار، وإننا على يقين بأن التحذيرات التي أطلقها العلماء على مر السنين قد باتت حقيقية، وقد باتت هذه الظاهرة تتطلب الاستعجال في إيجاد الحلول لها، حيث أنها مسألة ترتبط بالأمن القومي، ولا بد لنا من مواجهتها بشكل جدي، وهذا ما أنوي تنفيذه خلال فترة رئاستي".

وعلى صعيد متصل، فقد أشار السيد "ديفيد كاميرون" عضو مجلس مدينة فانكوفر ورئيس لجنة الحكومات المعنية بمسألة الاستدامة إلى أن هذه المشكلات قد باتت ملحة، ولا يجوز للعالم تأخير التصدي لها على أساس اتفاقية سليمة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، وأضاف:" إننا نشهد حدوث ظاهرة تغير المناخ في كل مكان من حولنا، وقد ألمت هذه الظاهرة بشتى مدن العالم، ولا بد للحكومات الوطنية من الاستماع إلينا الآن".

تغير المناخ

توقيع مذكرة تفاهم بين شركة "داو" للكيماويات وشركة "ألستوم" للتكنولوجيا للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في بولندا

توشك أكبر محطة لتوليد الكهرباء في أوروبا لأن تصبح صديقة للبيئة، حيث يجري حالياً تنفيذ مشروع ريادي جديد في المحطة التي عملت شركة "ألستوم" على إنشائها من أجل إنشاء مصنع لضبط انبعاثات الكربون. كما عملت شركة "داو" للكيماويات على تطوير تقنية جديدة لحلول التنقية والتي يتوقع أن يتم استخدامها لمساعدة المصنع على ضبط نحو 65 ألف طن متري سنوياً من انبعاثات الكربون.

النقل

مشروع ريادي للربط ما بين أوروبا وآسيا الصغرى

يجري حالياً العمل على إنشاء مشروع تاريخي للسكك الحديدية للربط ما بين أوروبا وآسيا، حيث سترتبط هذه السكة الحديدية خطوط النقل ما بين مضيق البوسفور واسطنبول، كما سيتم تشييد جزء منها تحت بحر مرمرة. من جهة أخرى، فقد كان من المقرر الانتهاء من تنفيذ المشروع بحلول عام 2006، بيد أنه قد كان لا بد من إيقافه بعد الإعلان عن بعض الاكتشافات الأثرية الهامة. كما تعمل شركة "شندلر" الصناعية على توريد 56 سلم متحرك و 9 مصاعد للمحطات التي سيتم إنشاؤها على طول خط السكة الحديدية. علاوة على ذلك، فيعد هذا المشروع أحد أكبر المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً.

الطاقة

منح جائزة الكفاءة على صعيد استهلاك الطاقة لجمعيات الإسكان السلوفاكية

حازت ثلاث جمعيات إسكانية في سلوفاكيا على جوائز التميز على صعيد الكفاءة في استهلاك الطاقة لعام 2008. كما عمل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير على إنشاء هذه الجائزة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد السلوفاكية. كما تخضع هذه الجائزة إلى ثلاثة معايير، وهي: الإنجازات ذات التوفير الأعلى للطاقة، والاستثمارات الأكثر كفاءة على صعيد استخدام الطاقة، والمشاريع ذات العوائد الأعلى. كما حاز الفائزون على تمويل لمشاريعهم من خلال المصارف الشركة للبنك الأوروبي، وتعد نسبة استهلاك سلوفاكيا للطاقة أعلى بنسبة 75 بالمائة من المتوسط في دول الاتحاد الأوروبي.

الإنشاء

البناء على نحو أفضل في صربيا

احتفلت العاصمة الصربية بلغراد بالانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع توفير المساكن للاجئين بقيمة 15 مليون يورو. كما تم تنفيذ برنامج إنشاء المستوطنات البشرية وإدماج اللاجئين ما بين الأعوام 2004 – 2008 بتمويل من الحكومة الإيطالية، كما عمل برنامج الموئل على تنفيذه. علاوة على ذلك، فقد تم من خلال هذا البرنامج إنشاء 670 منزلاً جديداً وإيواء نحو 3 آلاف فرد من اللاجئين والشرائح الضعيفة. كما نفذ البرنامج عمليات بناء القدرات المؤسسية في ميادين التنمية الاجتماعية، والمساعدة في عمليات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمشردين، والمساعدة في تطوير القدرات التنموية للحكومات المحلية. من ناحية ثانية، فقد تم استخدام البرنامج لمساعدة صربيا في الاندماج مع الاتحاد الأوروبي.

نعي بيتر أوبيرلاندر

فقد برنامج المونل أحد أبرز مؤسسيه،وهو السيد بيتر أوبيرلاندر، والذي رحل في 27 من ديسمبر / كانون أول 2008 عن عمر يناهز 86 عاماً. وقد عمل الراحل في مجال الهندسة المعمارية وفي مجال التدريس، حيث أصبح أول بروفيسور في ميدان التخطيط الحضري والإقليمي في كندا. وقبل وفاته بأسابيع قليلة، شارك الفقيد بكتابة المقالة الرئيسية التي تصدرت العدد الافتتاحي لمجلة العالم الحضري، حيث ناقش من خلالها الدور المستقبلي للمدن.

وقد كان للبروفسور بيتر أوبيرلاندر دوراً سياسياً هاماً في تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل 1) والذي عقد في مدينة فانكوفر عام 1976، بالإضافة لدوره في تنظيم الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي بعد 30 عاماً.

أما في عام 1970، فقد تم تعيينه لإنشاء وزارة الشؤون الحضرية في كندا، حيث تولى منصب الأمين العام، وقد خدم في منصبه لمدة ثلاثة أعوام متتالية. علاوة على ذلك، فقد ساهم الفقيد بتأسيس مركز المستوطنات البشرية في جامعة كولومبيا البريطانية في فانكوفر، والذي تقرر إنشاؤه بعد مؤتمر المونل 1.

كما عمل خلال الفترة ما بين الأعوام 1980 و 1990 كعضو في الوفود الكندية المشاركة في الاجتماعات السنوية للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والملتئمة في مدينة نيروبي، كينيا.

وقد استذكرت السيدة آنا تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لبرنامج المونل، مناقب الفقيد في رسالة التعزية قائلة:" لقد كان السيد أوبيرلاندر بمثابة الأب لنا جميعاً. كما أنه قد كان من أكبر وأبرز مؤيدي إنشاء برنامج المونل".

وأضافت قائلة:" عمل السيد بيير ترودو لدى توليه منصب رئاسة الوزراء على تأسيس وزارة الشؤون الحضرية، الأمر الذي مثل الخطوة الحاسمة التي ساهمت في إيصال قضية المدن إلى مائدة مناقشات مجلس الوزراء الكندي. علاوة على ذلك، فقد ساهم من خلال جهوده الشخصية في تنظيم منتدى المونل في مدينة فانكوفر عام 1976، إلى جانب دوره الريادي بعد ثلاثين عاماً في تنظيم الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي والذي التأم في مدينة فانكوفر أيضاً".

وقد ولد البروفسور بيتر أوبيرلاندر في فيينا في 29 من نوفمبر / تشرين الثاني عام 1922، ومن ثم انتقل إلى كندا عام 1940 لدى نشوء الحركة النازية. كما كان أول مواطن كندي يحصل على درجة الماجستير في تخطيط المدن ومن ثم على درجة الدكتوراة في التخطيط الحضري والإقليمي من جامعة هارفارد، وقد شغل منصب أستاذ فخري في جامعة UBC في مجال التخطيط المجتمعي والإقليمي، حيث تابع تنفيذ برنامج بحوث نشط في مركز جامعة UBC للمستوطنات البشرية حتى وفاته.

كما عمل في الوقت ذاته منذ عام 1995 في منصب أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة " سايمون فريزر" إلى جانب عمله في المجال القضائي في المحكمة الاتحادية ما بين الأعوام 1998 و 2008.

ومن بين العديد من الأوسمة الممنوحة إليه، فقد حاز الفقيد وزوجته على الوسام الكندي، وللفقيد ثلاثة أبناء وأربعة حفدة.

نعي بيتر سوان

رحل السيد بيتر سوان عن عمر يناهز 64عاماً إثر تعرضه لنوبة قلبية في منزله في مدينة بانكوك في تايلاند. وقد انضم الراحل إلى برنامج المونل عام 1989 حيث تولى منصب مسؤول قسم المعلومات. كما عمل خلال الفترة ما بين الأعوام 1995 و 1998 في بانكوك كمنسق برنامج التنمية المجتمعية لمنطقة آسيا، ومن ثم انضم إلى برنامج كمبوديا في فنوم بنه. كما استأثرت السيدة تيبايجوكا مناقب الفقيد وشعبيته بين زملاءه، إلى جانب إشادتها بجهوده التي بذلها لإنجاح قمة المدن في اسطنبول عام 1996.

من الفقر إلى الثراء على شوارع مومباي

تروي أحداث الفيلم السينمائي "Slumdog Millionaire" – مليونير العشوائيات- قصة الشاب الفقير جمال مالبك، أحد الأيتام من سكان الأحياء الفقيرة في مدينة مومباي، والذي يشارك في النسخة الهندية من برنامج المسابقات " من سيربح المليون"، حيث تبقى له سؤال واحد يفصله عن الفوز بالجائزة الكبرى في البرنامج والتي تبلغ قيمتها 20 مليون روبية هندية. وخلال فترة الاستراحة، وقبل طرح السؤال الأهم في المسابقة، يتم أخذ الشاب جمال من استديوهات التلفزيون إلى أحد مراكز الشرطة، حيث يتعرض للتعذيب والضرب على أيدي بعض أفراد الشرطة الفاسدين، والذين يقومون باستجوابه للاعتراف بلجوئه للغش في المسابقة. أما بالنسبة لجمال، والذي يعقد العزم على إثبات براءته، فيبدأ باستذكار قصة حياته في إحدى عشوائيات المدينة، حيث نشأ هو وشقيقه، ويبدأ بالحديث عن مغامراتهما في شوارع المدينة، ومشاهدتهما لمقتل والدتهما خلال أعمال شغب مناهضة للمسلمين، والمواجهات المخيفة والعنيفة مع العصابات المحلية، والتقائه بفتاة تدعى "لاتيكا"، والتي وقع في حبها، حيث يروي كيفية ضياعها منه. ومن خلال سلسلة من الاسترجاع الدرامي للأحداث، يكشف جمال كيف ساعدته كل تجربة من تجارب حياته الخاصة في الإجابة عن أسئلة المسابقة. أما التصوير السينمائي الرائع، وانتقال أحداث الفيلم من مواقع العشوائيات إلى قصور مومباي، فإنها تجعل المشاهد ينهمك في التفكير والتساؤل حول كيفية وصول الشاب جمال إلى مقعد المليونير في المسابقة. وقد تم ترشيح هذا العمل السينمائي لعشرة جوائز أوسكار لعام 2009 والذي حاز على ثماني جوائز منها، متقدماً على جميع الأعمال السينمائية الأخرى، بما في ذلك جائزة أفضل عمل سينمائي وأفضل مخرج لداني بويل. علاوة على ذلك، فقد حاز الفيلم على خمس جوائز في مسابقة "اختيار النقاد" بالإضافة إلى أربع جوائز "غولدين غلوب" وسبع جوائز أخرى. وللاطلاع على لمحة هامة عن عمل برنامج المونل في العشوائيات الهندية، يمكنكم قراءة قصة مدينة غواليور الهندية في هذا العدد.

عميد جامعة هونغ كونغ يتسلم جائزة الموئل

حاز الأستاذ Anthony Gar-On Yeh على جائزة برنامج الموئل لعام 2008. كما تم منح الجائزة من خلال شبكة البحوث العالمية للمستوطنات البشرية، والتي تمثل مجلساً دولياً يعمل على تقديم الاستشارات لبرنامج الموئل في إعداد التقرير العالمي للمستوطنات البشرية. وتهدف هذه الجائزة إلى التعريف بأبرز الجهات التي تواصل مساهمتها ودعمها في ميادين البحث والتنفيذ في مجال المستوطنات البشرية. كما تتضمن هذه الجائزة في معاييرها التقديم الحي لمحاضرة أمام الجمهور. وقد قدم البروفسور Yeh محاضرة بعنوان " نظم المعلومات الجغرافية كنظام لتخطيط المدن المنسجمة" وذلك خلال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في مدينة نانجينغ، الصين، في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2008. كما يتولى البروفسور منصب عميد كلية التخطيط والتصميم الحضري في جامعة هونغ كونغ.

المديرة التنفيذية لبرنامج الموئل تلتقي الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون

الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون والسيدة آنا تيبايجوكا يتبادلان أطراف الحديث على هامش الاجتماع الذي نظمته جامعة مبادرة كلينتون العالمية في مدينة أوستين في ولاية تكساس خلال شهر فبراير / شباط الماضي.

بحثت المديرة التنفيذية لبرنامج الموئل لدى لقائها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون العديد من القضايا الهامة والتي تصدرتها ضرورة تنفيذ البلدان النامية لعملية التنمية المستدامة، وقد كانت هذه المباحثات خلال اجتماع لمبادرة كلينتون العالمية في 14 فبراير / شباط الماضي. كما بحث الطرفان أيضاً الحملة العالمية للأمم المتحدة لتحقيق التحضر المستدام وكيفية تحفيز إمكانيات جيل الشباب بغية المساعدة في مكافحة تحديات ظاهرة تغير المناخ والتخفيف من وطأة الفقر. من جهة أخرى، فقد تمت مناقشة العديد من المسائل الأخرى، بما في ذلك التعليم، والصحة العالمية، والسلام، وحقوق الإنسان.

وقد جمع السيد كلينتون في هذا الاجتماع ما يزيد عن 3 آلاف مشارك ، بما في ذلك رؤساء وطلاب الجامعات، والناشطين في ميدان التنمية المستدامة وصناع السياسات، وذلك بهدف حشد التزاماتهم في حل بعض من أكثر التحديات إلحاحاً في العالم. كما تم تحديد أبرز خمسة أولويات، والتي تضمنت كلاً من: التعليم، الطاقة وظاهرة تغير المناخ، الصحة العالمية، السلام وحقوق الإنسان، والتخفيف من حدة الفقر.

تشجيع سكان الأحياء الفقيرة على ممارسة الرياضة : توجه جديد

وقع برنامج الموئل مذكرة تفاهم مع اللجنة الأولمبية الدولية والتي يهدف من خلالها إلى تمكين المجتمعات المحرومة في جميع أنحاء العالم، وتشجيعهم على المشاركة في النشاطات الرياضية. كما أشارت المديرة التنفيذية لبرنامج الموئل، السيدة آنا تيبايجوكا، في هذا الصدد بالقول " يشكل الشباب ما يزيد عن 50 بالمائة من إجمالي سكان الأحياء الفقيرة، ولا توجد أية طريقة أفضل لتوجيههم وتحفيزهم من المشاركة في النشاطات الرياضية".

من ناحية أخرى، فهنالك العديد من الخطط قيد البحث لتشكيل لجنة متابعة للمساعدة في الحفاظ على التعاون الدولي وتبادل المعلومات في هذا الميدان.

إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية

بقلم، دانيال بيو

يمثل تقرير التنمية الذي أصدره البنك الدولي لعام 2009 تحفة رائعة، فبالرغم من أن الاقتراح الذي يتضمنه لإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية لا يعد أمراً صائباً على الدوام على الصعيد السياسي، إلا أنه يطرح العديد من الأفكار القيمة، لا سيما في إطار دور عملية التحضر في ميدان التنمية.

ويستهل هذا التقرير بتحليل التحولات الجغرافية الاقتصادية ضمن ثلاثة محاور: الكثافة، والمسافة، والتقسيم الجغرافي (وهو تحليل ثلاثي الأبعاد) وضمن ثلاثة نطاقات جغرافية أيضاً: المحلية، والوطنية، والدولية. كما يشير التقرير إلى أن محور الكثافة السكانية يمثل أهم الأبعاد على المستوى المحلي، أما المسافة فتمثل أهم الأبعاد على المستوى الوطني، في حين يمثل محور التقسيم أهم الأبعاد (أو العوائق) على المستوى الدولي.

وبذلك، فيبين التقرير أهمية تشجيع عمليات التحضر، والتنقل، والتبادل الإقليمي وتماشيها مع الهدف الأشمل لتسهيل إمكانية الوصول إلى الأسواق. كما يعتمد هذا الأمر على حقيقة واضحة تشير إلى الحوافز الأساسية للتطور الحاصل في بلدان العالم المتقدم على مدى العقدين الماضيين والتي تمثلت في نمو المدن، وتنقل الأفراد، والحركة التجارية النشطة. بيد أنه يشير من جهة أخرى إلى وجود سبب أساسي ومذهل لحدوث التنمية الاقتصادية، والذي يتمثل في عدم توازنها عبر مختلف المناطق، حيث يكشف التقرير وجهة النظر العامة لدى الساسة في هذا الصدد، حيث أنهم يرفضون الاعتراف بهذا الخلل الحاصل في التوازن الاقتصادي. علاوة على ذلك، ينتقد معدو التقرير فكرة الوصفة الاقتصادية التي تشير إلى ضرورة تحقيق المزيد من التوازن في النمو الاقتصادي، حيث تم التوكيد على عدم إمكانية الحكومات بصورة عامة من تحفيز الإنتاج الاقتصادي في وقت واحد وتوزيعه بسلاسة. علاوة على ذلك، فإن التباطؤ في عملية التحضر يشكل استجابة سياسية غير فاعلة: وبالرغم من أن هذه الفكرة قد لا تحتمل الصواب من الناحية السياسية إلا أنه قد تم توثيقها بصورة جيدة، وذلك بالاستشهاد

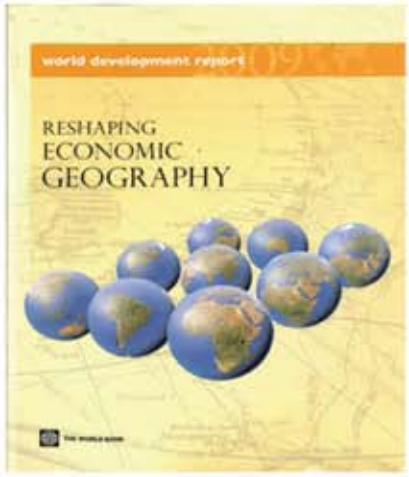

بأمثلة مختلفة من شتى أنحاء العالم.

كما يتضمن الفصل الثالث من هذا التقرير شرحاً تفصيلياً لتوصيات السياسات العامة والتي تدعي العالمية في إطار كيفية دمج عمليات النمو الاقتصادي مع عمليات التنمية الاجتماعية. كما يناقش هذا الفصل التحولات المكانية التي ينبغي أن تحصل بغية مساعدة البلدان على التطور والتقدم.

ويشير هذا التقرير إلى ضرورة تحقيق الاستجابة في العديد من البلدان مثل الهند ونيجيريا بحيث تتضمن مجموعة من السياسات المتصلة والهادفة. كما توجد العديد من البلدان التي تواجه في الواقع تحدياً ثلاثي الأبعاد فضلاً عن التبسيط المبالغ به لهذا التحدي حيث أن التدخلات الهادفة إلى معالجته (مثل ترقية العشوائيات) لا تقتصر سوى على ضرورة تنفيذها في البلدان التي بلغت مستويات مرتفعة من التحضر.

بيد أن الركن الأساسي لعمليات الدمج يتمثل حتماً في تنفيذ الاستثمارات العامة في المؤسسات والبنية التحتية المرتبطة بها، وذلك بصرف النظر عن مستوى التحضر الذي تم إحرازه. من جهة أخرى، فإن الوصف الذي يتضمنه التقرير العالمي للتنمية لإتباع ثلاث مراحل متتالية يبدو أمراً نظرياً ومعيارياً إلى حد كبير للغاية: حيث أنه وفي حال تقبل فكرة إمكانية حدوث الفرق من خلال ارتفاع مستويات الكثافة وقصر المسافات المكانية، فسوف تكون التدخلات الهادفة أداة مفيدة يمكن من خلالها التأثير على هذين العاملين المكانيين.

أما فيما يتعلق بعامل التقسيم (وهو المحور الثالث)، فإنه يدل على أمر أكثر صعوبة، حيث أنه يشير إلى مناعة الحدود بين البلدان وصعوبة اختراقها بالإضافة إلى وجود اختلافات في الأنظمة الوطنية لكل بلد. كما يوصي التقرير في هذا الشأن – وفي الفصل الأخير – بتحقيق التكامل الإقليمي بصورة منهجية، وذلك في ظل إعاقة الحدود والتقسيمات بين البلدان لحراك الأيدي العاملة ورؤوس الأموال. إلا أن هذا التقرير لا يرقى إلى انتقاد الحواجز التي تواجها عملية الهجرة الدولية، حيث أنه وبالرغم من أهمية تحقيق التكامل الإقليمي واعتباره أمراً مرغوباً به، لا سيما في إفريقيا؛ إلا أن عمليات التكامل والتعاون الإقليمي لا تزال تشكل تحدياً اقتصادياً، وبخاصة في المناطق النامية والتي تقع على مقربة من كبرى الأسواق العالمية.

وأخيراً، فهنالك بعض التصريحات المطمئنة التي تجدر الإشارة إليها، وذلك نظراً لأنها تتأتى من البنك الدولي، بما في ذلك " إن أفضل تنبؤ لمستوى الدخل في العالم في يومنا هذا لا يتمثل في ما ومن تعرف، بل أين تعمل" أو " احتمالية أن تتطلب العمليات الأسرع للحد من الفقر وتيرة أسرع من التحضر، بدلاً من وتيرة بطيئة"، أو " ظاهرة تغير المناخ تتطلب شكلاً حضرياً مختلفاً، بدلاً من عملية تحضر أبطأ" ولربما يمكن القول أيضاً: " المدن الخالية من العشوائيات لا تمثل رؤية واقعية بالنسبة للبلدان النامية!".

وقد تضمن فريق العمل القائم على إعداد هذا التقرير عشرات الباحثين، كما يوصى جميع الخبراء في مجال المستوطنات البشرية بقراءته.

البنك الدولي: التقرير العالمي للتنمية 2009: إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، مدينة واشنطن: إصدار البنك الدولي، 2009. استعراض السيد دانيال بيو.

المنتدى الحضري العالمي - أبرز المؤتمرات العالمية للمباحثات المرتبطة بالمدن

القادة يحذرون من التحديات العالمية الناشئة عن المدن المتضخمة

بقلم بول أوكونولا

يعاني سكان الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم من مستويات متزايدة من الفقر.

لقد جسدت التحديات الجديدة الناشئة في العالم نتيجة تضخم المدن أبرز الرسائل المنبثقة عن الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي الذي نظمه برنامج الموئل باستضافة من مدينة نانجينغ في الصين.

وقد استقطب هذا المنتدى مشاركة واسعة لنحو 8 آلاف مشارك يمثلون نحو 155 دولة، فضلاً عن استقطاب المعرض الذي تم تنظيمه على هامش المؤتمر لما يزيد عن 20 ألف زائر، وذلك خلال فترة انعقاد المؤتمر الممتدة ما بين الفترة من 3 إلى 6 نوفمبر / تشرين الثاني لعام 2008.

كما تمثل هذه الأعداد المذهلة دليلاً واضحاً على تحول المنتدى الحضري العالمي الذي ينظمه برنامج الموئل مرة كل عامين إلى أبرز واهم المؤتمرات العالمية حول المدن.

من ناحية أخرى، فقد كانت " المدن المنسجمة" العبارة الأبرز التي تداولتها الوفود المشاركة في هذا المنتدى، حيث انتهز مختلف المشاركين هذا الحدث لعرض آرائهم حول تعريف المدينة المنسجمة.

وفي خطابه خلال الجلسة الافتتاحية، فقد أشار السيد Jiang Hongkun، حاكم مدينة نانجينغ، إلى رؤية المدينة والمتمثلة في بناء المدن المنسجمة، وبفضل اختيار مسألة التحضر المنسجم كموضوع رئيسي لهذه الدورة، فسوف يتم الكشف عن طرق حديثة لبناء المدن في الصين وباقي دول العالم.

كما رحبت المدينة بالمشاركين في هذه الدورة بطريقة فريدة من نوعها، حيث زخرت الطرق بالمنشورات والملصقات المتعلقة بالمنتدى، فضلاً عن إضاءة السماء في المساء بأضواء الليزر التي تم تسليطها من المباني الشاهقة في هذه المدينة الحديثة والمتطورة.

قادة العالم يحذرون من الوتيرة المتسارعة لعملية التحضر

حذر قادة العالم خلال هذا المنتدى من التهديدات الخطيرة والناشئة على جدول أعمال التنمية الدولية، وذلك في ظل الأزمة المالية العالمية وتصدي البلدان النامية لآثار المد البشري المتزايد نحو المدن بحثاً عن سبل عيش أفضل.

من جهته، فقد أشار رئيس الوزراء الكيني Raila Odinga إلى أن التحدي الذي تطرحه عملية التحضر والذي تواجهه البلدان النامية قد تحول إلى " أزمة ذات أبعاد عالمية" ، في حين حذر مسؤولون في الأمم المتحدة من وجود نحو 1.2 مليار نسمة من سكان الأحياء الفقيرة ممن يواجهون خطراً وشيكاً بالانغماس في دوامة الفقر بشكل أعمق نتيجة الظروف الاقتصادية السائدة.

كما بينت الدراسات الحديثة التي نشرها برنامج الموئل خلال المنتدى بأن الكثافة السكانية لمدن العالم تشهد زيادة أسبوعية لا تقل عن 3 ملايين نسمة – أو ما يقارب 5 ملايين نسمة شهرياً – حيث أن التغيرات الديموغرافية التي يشهدها العالم تشير إلى أن الصبغة الحضرية سوف تسود على غالبية سكان العالم في هذا العام وللمرة الأولى على الإطلاق.

علاوة على ذلك، فقد أشار السيد Odinga بالقول : " سوف يشكل سكان المدن ما يزيد عن 5 مليارات نسمة بحلول عام 2030، أي ما نسبته 60 بالمائة من الإجمالي السكاني العالمي، وذلك بحسب توقعات الأمم المتحدة، وقد تم تحذيرنا مسبقاً بأننا على عتبة مواجهة كوارث جديدة ما لم يعيد واضعو السياسات التفكير في هذه المسألة بصورة جذرية". " وعندما ننظر إلى التقدم الحاصل في معدلات الهجرة البشرية إلى المراكز الحضرية على مر السنين، فسوف ندرك آنذاك بأن

تشهد المدن تدفق أعداد متزايدة من الأفراد مما يسفر عن الاكتظاظ السكاني.

الوقت ليس في صالحنا على الإطلاق، الأمر الذي سيضطرنا إلى التعامل مع الأعوام 2030 أو 2050 كما لو كانت ستحل في العام المقبل إن لم تكن كالأسبوع المقبل".

من ناحية أخرى، فقد نوهت المديرة التنفيذية لبرنامج الموئل، السيدة آنا تيبايجوكا، في كلمتها بالقول بأن الوقت الحاضر يمثل اختباراً لمخططي التنمية في جميع أنحاء العالم، حيث يتعين عليهم معالجة العواقب المتزايدة والناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي تسود عالمنا في الوقت الراهن.

وأضافت: " إننا نشهد سلسلة من الأزمات المتتالية منذ نهاية العام الماضي، والتي حدثت على نطاق ووتيرة أذهلتنا جميعاً. كما بدأ هذا العام بأزمتي الغذاء والوقود، وذلك بعيد توكيد ظاهرة تغير المناخ كواقع لا بد لنا من التكيف معه وإلا سيكون مصيرنا الفناء. علاوة على ذلك، وقبل أن نتمكن من تنفس الصعداء والتعامل مع هذه المسائل الخطيرة، فقد تعرض نظام الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانهيار، مما أسفر عن نشوء أزمة مالية سريعة الانتقال وعلى نطاق واسع، بحيث بات العالم بأسره يتصارع مع آثارها في الوقت الحالي".

" كما أن هذه الأزمة العالمية، وخطر حدوث الركود العالمي، والتقلبات الهائلة في أسعار السلع الأساسية وأسواق الأوراق المالية سوف تزيد من التهديدات التي تواجهها ظاهرة العولمة والتي لا يخفى على أحد بأنها قد عملت على تعزيز النمو العالمي الذي شهدناه في العقد الماضي. كما أننا نشهد الآن عودة للنزعة الحمائية والمقترنة بانكماش الأنظمة الائتمانية والتي من شأنها أن تتفاقم بحيث تؤدي في النهاية إلى حدوث كساد عالمي".

كما حذر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، أيضاً من التهديدات التي تواجه عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حال عدم معالجة أزمة التحضر على نحو سليم.

وأضاف في خطابه أمام المشاركين في المنتدى بالقول: " يوجد مليارات الأفراد ممن يعانون من نقص في المساكن ، ونقص في شتى المرافق، مما يحول دون تمتعهم بالعيش الكريم. ولا بد لنا من العمل سوية وخلق الإرادة السياسية اللازمة بغية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على نحو سلس، فضلاً عن ضرورة عملنا على نحو أوثق وبجد أكبر من ذي قبل".

وعلى صعيد متصل، فقد أشار نائب رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية إلى أنه وفي ظل التحديات السكانية التي تواجهها الصين، فقد توجهت بلاده إلى اعتماد نهج تنموي منسق ما بين مختلف المدن والأقاليم، وذلك في ظل التركيز على مسألتي التقليص من استهلاك الطاقة والتخفيف من حدة ظاهرة تغير المناخ.

تواجه الشرائح الأكثر فقراً في المدن ظروفاً معيشية صعبة.

تشير توقعات الأمم المتحدة إلى احتمالية تجاوز الكثافة الإجمالية لسكان المدن لخمسة مليارات نسمة بحلول عام

عملية التحضر بالأرقام

أطلق برنامج الموئل خلال المنتدى تقريره الرئيسي بعنوان "حالة مدن العالم" والذي أشارت نتائجه إلى أن تنامي معدلات التفاوت في مستويات الدخل وتوفر المساكن قد بلغت معدلات غير محتملة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مما يطرح العديد من التهديدات كالاضطرابات الاجتماعية، وتدني الكفاءة الاقتصادية، وانخفاض مستوى الاستثمارات، وتحويل المخصصات المالية للضمان الاجتماعي لمعالجة القضايا الأمنية. كما يشير التقرير إلى وجود ما لا يقل عن 25 مليون نسمة في إفريقيا ممن يعدون عرضة لمخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر جراء ظاهرة تغير المناخ، حيث تتضمن المدن الأكثر ضعفاً وتأثراً كلاً من الإسكندرية (مصر)، داكار (السنغال)، لاغوس (نيجيريا)، أبيدجان (ساحل العاج)، كوتونو (الكاميرون)، تونس (تونس)، مومباسا (كينيا)، فريتاون (سيراليون)، مابوتو (موزامبيق).

ويتضمن التقرير رسالة أمل يسهل فهمها في عالم سريع التحضر، حيث أنه ووفقاً للأرقام التي بينها برنامج الموئل في تقريره هذا، فسوف تشهد المدن في شتى أنحاء العالم انتقال نحو ثلثي الأفراد للعيش بها في غضون جيل واحد من الآن. وقد بعث هذه الرسالة الأمل في نفوس الفقراء الذين مثلتهم بعض مؤسسات المجتمع المدني، والشباب ممن مثلتهم المؤسسات الشبابية، والنساء ممن مثلتهن المنظمات النسائية. وفي ظل العصر الحضري الجديد، حيث يعيش غالبية الأفراد في المدن، فقد أشار السيد "أنطونيو ماريا كوستا"، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى احتمالية ارتفاع معدلات الجرائم الحاصلة في المناطق الحضرية.

علاوة على ذلك، فقد أشار إلى أن ظاهرة الجريمة لا بد من أن تستمر بوتيرة سريعة في ظل تسارع عملية التحضر – وبخاصة في إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي – كما أن لهذه الظاهرة دلالات هامة على صعيد الأمن العالمي – حيث لا يقتصر ذلك فقط على صعيد الأمن المحلي.

كما أشار إلى تقارير حول العديد من المناطق حيث كانت للجريمة آثار سلبية على عملية التنمية – كما في مناطق إفريقيا، والبلقان، والبحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى. من ناحية أخرى، فقد أشار إلى النتيجة التي توصل إليها فريق عمله والمتمثلة في أن التأخر في عمليات التنمية يزيد من مخاطر الجريمة، بالإضافة إلى أن الجريمة تؤثر على عمليات التنمية بشكل سلبي.

النجاح

يعزى النجاح الذي حققته الدورة الرابعة لهذا المنتدى إلى الاهتمام الكبير الذي يتم إيلاؤه للحياة الحديثة في عالم يشهد وتيرة تحضر متسارعة، وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها جمهورية الصين الشعبية لضمان سلاسة العمل والتنفيذ في مدينة نانجينغ لاسضافة هذا المنتدى، وذلك على الرغم من تنظيمه في أعقاب زلزال سيتشوان الذي ضرب المنطقة، والذي يعد أحد أكثر الزلازل دماراً والذي خلف آثاراً وذكريات مؤلمة في حياة الكثيرين. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الدورة قد التأمت في الصين بعد فترة وجيزة من تنظيم دورة الألعاب الأولمبية لعام 2008 في الصين. وقد وجهت المديرة التنفيذية لبرنامج الموئل، السيدة آنا تيبايجوكا، كلمة شكر لجميع المسؤولين في جمهورية الصين الشعبية لاستقبالهم الحار والدافئ وضيافتهم للمشاركين في هذه الدورة.

وأضافت: " أود أن أشكر جميع طواقم العمل والشباب المشاركين في التنظيم، ممن كانوا في كل مكان وعلى أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة للضيوف وبابتسامة مشرقة لم تفارق وجههم". " وعندما نستعيد تلك اللحظات، فسوف نتذكر على الدوام الابتسامة والترحيب الحار اللذان أغدقنا بهما خلال هذا المؤتمر".

كما وجهت السيدة تيبايجوكا شكرها لحكومة النرويج لما قدمته من دعم مالي سخي لمشاركة المجتمع المحلي في فعاليات هذا المنتدى، إلى جانب شكرها لحكومة مملكة البحرين لرعايتها لجائزة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة والتي ستصبح سمة دائمة من سمات هذا المنتدى في جميع دوراته من الآن فصاعداً.

الهجرة البشرية إلى المراكز الحضرية لا تزال مستمرة.

أضواء أخرى على المنتدى

المنتدى الحضري العالمي للشباب

التقى ما يزيد عن 500 شاب ممثلين عن أكثر من 50 دولة من جميع أنحاء العالم في مدينة نانجينغ في الصين لدى افتتاح المنتدى الحضري العالمي للشباب.

ويعد هذا المنتدى الذي استمرت فعالياته على مدى يومين الثالث من نوعه والذي يعقد كل سنتين، حيث تمت استضافته من قبل لجنة بلدية نانجينغ الصينية للحزب الشيوعي الشبابي، كما يلتئم هذا المنتدى عادة ليلة انعقاد المنتدى الحضري العالمي. من ناحية أخرى، فقد ناقش الشباب خلال هذه الدورة موضوع " التحضر المنسجم : تحدي تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة".

عمداء المدن الإفريقية

وقع عمداء المدن الإفريقية في منطقة بحيرة فكتوريا اتفاقية مع مقاطعة "يانغبو" التابعة لحكومة بلدية شنغهاي، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز مستويات التعاون وبرامج التبادل. كما تم توقيع الاتفاقية خلال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في مدينة نانجينغ، حيث انضمت السيدة "تسونغ مينغ" من مقاطعة "يانغبو" إلى عمداء إحدى وعشرين مدينة إفريقية بما في ذلك عمداء المدن في كل من تنزانيا، وكينيا، وأوغندا خلال حفل التوقيع الذي حضرته أيضاً السيدة آنا تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لبرنامج الموئل.

رجال الأعمال

شهدت هذه الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي ملتقى للقياديين في القطاع الخاص حيث تم تبادل الأفكار حول كيفية إيجاد سبل لإنشاء المدن الخضراء. كما ناقش المشاركون في هذا الملتقى سبل تحسين الظروف المعيشية وتحقيق هدف المدن المنسجمة، حيث سعى المشاركون إلى إيجاد السبل اللازمة لضمان تنفيذ الممارسات التجارية المسؤولة لتحقيق عملية التحضر المستدام والمبادئ الأساسية التي يمكن أن تقوم عليها. من ناحية أخرى، فقد تم بحث التقنيات المجدية ونماذج الأعمال التجارية التي يمكنها العمل لمنفعة الشرائح الفقيرة والتي تندرج في أسفل الهرم الاقتصادي، بحيث تصبح المدن أكثر أمناً وعدلاً، وأكثر انسجاماً وأفضل احتضاناً للأعمال والمشاريع التجارية.

صندوق جديد لدعم الشباب

أعلن برنامج الموئل في شهر نوفمبر / تشرين الثاني عن إنشاء صندوق ريادي جديد لدعم المشاريع التنموية التي ينفذها الشباب في جميع أنحاء العالم. كما يهدف هذا الصندوق الذي أطلق عليه اسم " صندوق توفير الفرص للمشاريع التنموية الحضرية الشبابية" إلى إشراك فئة الشباب في تحقيق عملية التحضر المستدام. من جهة أخرى، فقد قدمت حكومة النرويج التمويل لهذا الصندوق لدى انطلاقته بمنحة تبلغ قيمتها الإجمالية مليوني دولار على مدى عامين، كما يجري التنسيق في الوقت الحالي للحصول على منح إضافية من حكومات بلدان أخرى.

تتقدم مجلة العالم الحضري بخالص الشكر والتقدير إلى الجهات التالية لدعمها في ترجمة وتحرير وطباعة هذا العدد وهي:

حكومة مملكة البحرين

الأمانة العامة للمدينة المنورة

المرصد الحضري للمدينة المنورة

مكتب الدكتور (أحمد فريد مصطفى

استشارات في العمارة والتخطيط والهندسة)

الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي
حق العيش في المدينة: سد الفجوة الحضرية

شهد مؤتمر الموئل 2 والمنعقد في مدينة إسطنبول عام 1996 مناقشة قضية الحق في السكن كقضية رئيسية، كما تم الإعلان عن حق العيش في المدينة على المستوى العالمي. بيد أن هذه القضية الأخيرة قد باتت تلقى اهتماماً متضائلاً خلال المؤتمرات المنعقدة في أعقاب الموئل 2، وذلك على الرغم من تزايد هجرة الأفراد إلى المدن. من جهة أخرى، فلم تكن المدن تتمتع بالجاهزية اللازمة لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة من الأفراد ممن كانوا يبحثون عن المأوى والخدمات والمشاركة في عملية النمو الاقتصادي.

أما في يومنا هذا، فلا بد لنا من إعادة التفكير وإعادة التفاوض بشأن القواعد الأساسية للمدينة التي نريد، حيث أنه وبالرغم من عيشنا كأفراد في بلدان مختلفة، إلا أننا نستهلك منتجات عالمية، كما أننا نتبع النهج ذاته في التنقل والحراك الاجتماعي فضلاً عن استخدامنا للموارد الطبيعية ذاتها. من جهة أخرى، فيتمثل الهدف الأساسي للمنتدى الحضري العالمي في معالجة المشكلات المتكررة في مختلف المدن، حيث نرغب في التمتع وبشكل جماعي بالمنافع التي تقدمها مظاهر الحداثة والتنمية البشرية.

كما أننا ندرك بأن المدن تمثل فضاء جماعياً يتمتع بالثراء والتنوع الثقافي، والذي ينتمي إليه جميع سكان هذه المدن، ناهيك عن ضرورة ضمان الوظائف الاجتماعية لهذه المدن لتحقيق التوزيعالعالمي والعادل والديمقراطي والمستدام لكل من الثروات، والخدمات، والسلع، والفرص المتاحة للأفراد. علاوة على ذلك، فلا بد من إيجاد فهم لحق العيش في المدينة باعتباره حقاً في الاستخدام والانتفاع المنصف لها، وذلك في إطار مبادئ الاستدامة، والديمقراطية، والمساواة والعدالة الاجتماعية. كما أن المدينة التي يتمتع أفرادها بروابط عاطفية وثقافية في إطار التنوع وتعدد الوسائل التعبيرية من خلال مختلف الأساليب المعيشية والهويات الثقافية تعد المرحلة الأهم للتجارب الاجتماعية والتي تحيا من خلال المنازعات حول الأراضي والسلطة.

أما مسألة إقرار حق العيش في المدينة، باعتبارها إطاراً مرجعياً يساهم في إيجاد مدن أكثر إنسانية وديمقراطية واستدامة، فقد تم اختيارها من قبل البرازيل كموضوع إستراتيجي للدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي، حيث سيتم رفعها للأمانة العامة للمنتدى الحضري العالمي في نيروبي للموافقة عليها خلال الجلسة الثانية والعشرين للمجلس الحاكم.

كما ستهدف الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي والتي ستنعقد في مدينة ريو دي جينيرو خلال شهر مارس / آذار 2010 إلى تعزيز الحوار فيما يتعلق بحق العيش في المدينة في بلدان أخرى وضمان تنفيذ وفعالية هذا الحق من خلال وضع الأنظمة والبرامج والنشاطات والمشاريع والسياسات المناسبة. علاوة على ذلك، فسوف تقدم الأطراف المعنية من مختلف البلدان تجاربها الخاصة في هذا الإطار بما في ذلك قائمة الحقوق التي لم يتم تناولها من خلال السياسات والإجراءات العامة.

ولا بد من أن تتضمن أهداف هذه الدورة الاعتراف بضرورة إقرار هذه الحقوق، إلى جانب إمكانية وضرورة عمل كل من الحكومات، والقطاعين العام والخاص لكي تصبح هذه الحقوق واقعاً ملموساً، كما أن الدفاع عن حق العيش في المدينة يعني أيضاً الدفاع عن حق العيش في مكان ديمقراطي يتحدى واقع الإقصاء والتقسيم الحاصل في مدننا في الوقت الحاضر.

وسوف تتم مناقشة هذه المفاهيم لدى انعقاد الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي من خلال ستة محاور أساسية والتي ستعمل على تحفيز المناقشات العامة والإعلامية. علاوة على ذلك، فسوف تساهم اللجان إلى جانب ورشات العمل التي سيتم تشكيلها خلال المنتدى في إنتاج ملخصات الجلسات والتي سيتم طرحها في نهاية كل يوم من فعاليات المنتدى.

أما المحاور الإستراتيجية الستة فتتضمن كلاً من:

- حق العيش في المدينة.
- توفير التمويل اللازم للمدن.
- الديمقراطية التشاركية.
- المدن الشمولية.
- التنوع الثقافي في المدن.
- التنمية الحضرية المستدامة.

وسيتم إعداد جدول الأعمال والمناقشات من خلال 'أوراق العمل' التي سيقدمها الخبراء الدوليون ضمن جميع محاور المؤتمر. كما يتمثل الهدف من ذلك في تحسين مستوى النقاش الدائر بحيث لا يقتصر ذلك فقط لما فيه مصلحة المشاركين في جلسات المؤتمر بل لما فيه مصلحة بالنسبة للمشاركين في فعاليات التشبيك أيضاً.

وإننا إذ نأمل بأن تساهم فعاليات هذا المنتدى في تعزيز الحوار وإيجاد الالتزامات المشتركة والتي من شأنها استخلاص حلول جديدة لما فيه منفعة مدننا، ولإعادة النظر في مبدأ المدينة الفاضلة. كما يتمثل التحدي الأساسي في بناء المعرفة مع مختلف بلدان العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات شركائنا بحيث تتم مضاعفة أفضل الممارسات والأساليب المتبعة في كل مدينة وإيجاد عالم أفضل حيث يمكن لجميع الأفراد العيش بكرامة واحترام والتمتع بروح المواطنة.

برنامج الموئل
UN-HABITAT
لمستقبل حضري أفضل

جائزة المدينة
Al Madinah Award

جائزة المدينة المنورة والموئل للمراصد الحضرية

جاء إنشاء " جائزة المدينة المنورة والموئل للمراصد الحضرية" لتشجيع ودعم عمل المراصد الحضرية وتحفيز المدن التي لا تملك مرصداً حضرياً لإقامة مثل هذه المراصد، ولتوطيد الصلة فيما بين المراصد المحلية للمدن خدمة للسكان ولأصحاب القرار على الصعيد الوطني وتطوير القائم منها. كما ستوفر الجائزة فرصة للتعريف بإنجازات المدن على الصعيدين العربي والعالمي. والجائزة هي ثمرة تعاون فيما بين أمانة المدينة المنورة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

- النظر في طبيعة المعلومات المتبادلة بين المراصد الحضرية.
- الحكم على نوعية الاتصال والترابط بين المرصد الحضري في دولة معينة والمراصد الحضرية المحلية الأخرى فيها، ونوعية الاتصال والترابط مع المراصد الحضرية الوطنية، والإقليمية، والدولية.
- إمكانية الارتقاء بالمراصد الحضرية التقليدية إلى مستوى مراصد المعرفة العصرية لإدارة وخدمة المدينة بأفضل الطرق وأكثرها فاعلية.

أهداف الجائزة:

- تعزيز التفوق واتباع أفضل الممارسات في آليات المراقبة المحلية والمراصد الحضرية العربية والإسلامية.
- زيادة التنافسية بين المدن داخل الدولة الواحدة وضمن المنطقة الجغرافية الواحدة وصولاً إلى التنافسية على المستوى العالمي.

فئات الجائزة وقيمتها:

تمنح الجائزة إلى ثلاثة فئات، قيمة كل منها 30.000 ألف دولار أمريكي إضافة إلى درع يمثل شعار الجائزة وشهادة تقدير، و ذلك على النحو التالي:

- فئة الجهات الحكومية: المؤسسات الحكومية العاملة في مجال المدن والمراصد الحضرية، شريطة تحقيقها إنجازات ذات تأثير ضمن اهتمامات الجائزة ووفقاً للعنوان المقترح لها.
- فئة المشاريع الأهلية أو المدنية: تمنح هذه الجائزة لمشروع منفذ داخل المدن، يهدف إلى تأصيل مبادئ الجائزة ويحظى تنفيذه بنتائج إيجابية وملموسة على الصعيد العملي في المدينة.
- فئة الشخصية: تمنح الجائزة لشخصية غير اعتبارية لها جهد متميز في إنشاء وإدارة المراصد الحضرية والتنمية الإقليمية.

أسس الجائزة

- تمنح الجائزة مرة كل سنتين لثلاث فئات.
- تستهدف الجائزة الدول والمدن العربية والإسلامية.
- تعنى الجائزة في كل دورة بموضوع تنموي أو فني محدد يتم بموجبه تحديد المرشحين للجائزة.

المعايير التي تمنح بموجبها الجائزة:

تعتمد الجائزة على معايير تتوافق والعنوان المطروح للجائزة في كل دورة، بما في ذلك:

- القدرة على توفير المعلومات المناسبة لتسهيل اتخاذ القرار المناسب في برامج ومشاريع التنمية المختلفة للمدينة التي يتواجد فيها المرصد الحضري.

UN-HABITAT

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
عبدون الشمالي – شارع عبد الله الجسار
هاتف: 5924889 (009626)
فاكس: 5931448 (009626)
ص.ب. 930766 عمان 11193 الأردن